"سابعاً"

لطائف التبيان في علمي المعاني والبيان

للإمام العلامة الفاضل شرف الدين الطيبى ٧٤٣هـ

تقديم وتحقيق

عبدالحميد أحمد يوسف هنداوي

مقدمة المؤلف فى بيان فضل علمى المعانى والبيان والتعريف بكتابه «لطائف التبيان»

الحمد لله خالق الأرض والسماء، فاطر العقول والآراء، موجد الظلمة والضياء، فالق الصبح من الظلماء، رازق الخلق فى الشدة والرخاء، المتفرد بالعلاء والبقاء، المتوحد بالعزة والسناء، مبدع البدائع، ومصدر الأشياء، واضع اللغات، ومعلم الأسماء، المنزل للقرآن الذى كلت عن معارضته ألسنة الفصحاء، وعجزت عن الإتيان بمثل سورة منه بلاغة البلغاء.

والصلاةُ والسلام على أشرف الأصفياء، وأفضل الأنبياء، محمد المخصوص بالمقام المحمود يوم اللقاء، وعلى أصحابه الأتقياء وآله والأولياء، وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد: فإن تعلم العلم من جملة الواجبات، وأهم المهمات، إذا لا شرفَ أفضلُ، ولا منقبة أكملُ، ولا محمدة أعلى، ولا مفخرة أقوى منه، لا سيما العلوم الدينية والمباحث الشرعية، إذ بها تحصل السعادات الأخروية، وبها تنتظم الأمور الدنياوية، ولا ريب أن تعلمها متوقف على معرفة العلوم العربية، والفحص عن اللطائف الأدبية، وما يتوقف عليه [1] الواجب فهو واجب، وأعظم أنواعها منزلة وقدراً، وأقدم أقسامها أصلاً وفرعاً، وأدق أركانها فهما ودركا، وأسبق أصنافها شرفاً وفضلاً، فهو علم المعانى والبيان، إذ النقل المجرد غير كاف فيه بل يفتقر إلى الذوق السليم، والطبع المستقيم [2] وإنه مفتاح الوصول إلى مراد الله من كلامه الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

وطلبةُ العلم فى هذا الزمان نبذوه وراء ظهورهم وقنعوا بنبذةٍ من اللغة والصّرف والنّحو زاعمين أن من قدر على استعمال اللغات مراعياً لقوانين الصرف والنحو كان فى نهاية الفضل وغاية الكمال، كلا والله، وكيف ذلك، وبه يعرف خواص تراكيب الكلام ومزاياه ومحاسنه وبدائعه من الإخبار والإنشاء والإضمار والإظهار والتقديم والتأخير والوصل والفصل والتشبيه والاستعارة والمجاز والحقيقة والتصريح والكناية والوجوه التى يقصد بها تحسين الكلام.

---

(١) نهاية ق (١) فى الأصل.

(٢) الطيبى رحمه الله كان دائم الإشادة بالذوق والاحتكام إليه فى علوم البلاغة ومسائلها كما قد تبين لنا ذلك من دراسة جهوده البلاغية فى رسالتنا التى تقدمنا بها للماجستير وقد نشرتها المكتبة التجارية.

بل من كان راجلاً فيه ركب عمياء وخبط خبط عشواء، إذ العارى عنه يمتنع له الاطّلاع على حقائق القرآن ولطائفه، ويستحيل له الوقوف على دقائق غرائب [1] التبيان وطرائفه.

وقد كان يختلج فى خلدي ويجيش فى ضميرى أن أجمع فى هذا الفن مختصراً جامعاً لأصوله وفروعه مشتملاً على تلخيص قوانينه وتحقيق براهينه، فالزمان لا يساعدنى عليه لكثرة الموانع حتى وفقني الله تعالي بفضله وكرمه بعد ذلك على [2] الشروع فيه.

هذا وإن كتابنا يتضمن المباحث الشريفة واللطائف العجيبة والنكات الغريبة، والحجج العقلية، والأدلة النقلية، ويشتمل على الأمثلة المتناسبة والشواهد المتقاربة، من غير إيجاز مخل، وإطناب ممل، وسميته لطائف التبيان فى علم المعانى والبيان. ورتبته على مقدمة ونوعين وخاتمة وأسأل الله الكريم ختم العمر على الإيمان والعصمة من الزلل والطغيان، والعفو والغفران.

(١) نهاية ق ٢ فى الأصل.
(٢) هكذا بالأصل ولعله تحريف من الناسخ ويكون الصواب (إلى).

مقدمة في علوم البلاغة(*)

أما المقدمة، ففيها لطائف:

الأولى: علم المعانى(١): معرفة خواص تراكيب كلام البلغاء لاللاستدلال.

والمقصود منه: الاجتناب عن الخطأ فى فهم معانى الكلام على ما يقتضيه الحال.

وعلم البيان:

علم بأصول موصلة إلى معرفة اعتبار الملازمات بين المعانى، وإلى معرفة بدائع الكلام ومحاسنه.

وقيل: هو معرفة إيراد المعنى الواحد فى طرق مختلفة (٢) بالزيادة فى وضوح الدلالة عليه وبالنقصان.

والمقصود منه مطابقة الكلام لتمام المراد منه.

الثانية: دلالة اللفظ: وضعية محضة، وهى دلالته على تمام مسماه من حيث هو، وتسمى مطابقة كدلالة الحجر على مسماه، أو عقلية بشركة من الوضع، وهى إما دلالة التضمن: وهى دلالته على جزء مسماه من حيث هو جزؤه، كدلالة البيت على السقف.

وإما دلالة الالتزام: وهى دلالته على لازمه من حيث إنه لازمه، كدلالة السقف على الحائط.

والمعنيُّ بدلالة اللفظ: كونه بحيث إذا تُخُيل فهم منه معنى.

والملازمة بين الأمرين قد يكون (٣) من الجانبين: إما بحكم العقل، كما بين الإمام والمأموم، أو بحكم الاعتقاد، كما بين طول القامة وطول النجاد.

---

(١) انظر فى تعريف علم المعانى: التبيان للطيبى بتحقيقى، مفتاح العلوم للسكاكى صـ٨٦ الايضاح فى علوم البلاغة للقزوينى بشرح د. خفاجى ص٨٤، الطراز للعلوى ١/ ١٠ نهاية الإيجاز للرازى ص١٦٤ - ١٦٥.

(٢) انظر في تعريف علم البيان: التبيان للطيبي بتحقيقي، مفتاح العلوم للسكاكي ص ١٧٦ الإيضاح بشرح د. خفاجي ص ٣٢٦، نهاية الإيجاز للرازي ص ٨٧ ـ ٩١..

(٣) هكذا فى الأصل: يكون

(*) فى الأصل: (المقدمة) وميزناها بعلوم البلاغة لتتميز عن مقدمة المصنف ..

وقد يكون من جانب فقط: إما بحكم العقل كما بين العلم والحياة، أو بحكم الاعتقاد كما بين الأسد والجرأة. والذهن ينتقل من الملزوم إلى اللازم، وبالعكس إذا لم يكن أعم منه، وقد ينتقل من أحد لازمى الشىء إلى آخر بواسطة الملزوم، كالانتقال من بياض الثلج إلى البرودة.

والمعتبر فى علم الفصاحة دلالة الالتزام فحسب، لانتقال الذهن من المسمى إلى اللازم، واللوازم كثيرة، وهى قد تكون قريبة، وقد تكون بعيدة، فلهذا يمكن تأدية المعنى الواحد بطرق مختلفة بعضها أكمل (١) من البعض، وبعضها أنقص، بخلاف الدلالة اللفظية، فإنها غير مفيدة للكمال والنقصان، لأن السامع إن كان عالماً بوضع اللفظ للمعنى يفهمه عند إطلاقه، وإلا لم يعرف شيئاً.

الثالثة:

البلاغة (٢): بلوغ المتكلم بكلامه إلى نهاية ما فى قلبه من غير إيجاز مُخِلّ واطناب مُمل.

وقيل: هى كون الكلام الفصيح موُصلاً للمتكلم إلى أقصى مراده.

وقيل: هى بلوغ المتكلم فى تأدية المعانى بعبارته حداً له اختصاص بتوفية خواص التركيب ومزاياه ولها طرفان:

الأسفل: وهو المقدار الذى إذا نقص منه شىء التحق الكلام بأصوات الحيوانات.

والأعلى: وهو المقدار الذى يبلغ إلى حد الإعجاز وبينهما مراتب متفاوتة بحسب تناسب التركيب فى إفادة المعنى.

والفصاحة (٣): هى خلوص الكلام عن التعقيد.

وأصله من الفصح، وهو اللبن الذى أخذت رغوتهُ وقيل هى خلوص الكلام عن التعقيد الموجب لقرب فهمه ولذاذة استماعه.

---

(١) نهاية ق ٤ فى الأصل.

(٢) انظر في تعريف البلاغة: التبيان للطيبي بتحقيقي، الإيضاح للقزويني ص ٨٠، المصباح لابن مالك ص ٣، نهاية الإيجاز للرازي ص ٨٩ ـ ٩٣، المثل السائر لابن الأثير ١/ ٩٤، الطراز للعلوي ص ١٢٨ ـ ١٣٤ ـ ١٨٠.

(٣) انظر في تعريف الفصاحة: البيان للطيبي بتحقيقي، الإيضاح للقزويني ص ٧٢ ـ ٧٩، المثل السائر لابن الأثير ص ٩٠ والمصباح لابن مالك ص ٣، ونهاية الإيجاز للرازي وسر الفصاحة لابن سنان ص ٥٩، وانظر فصلا عن الفصاحة لدي الطيبي واهتمامه بها في رسالتي للماجستير، ونشرتها المكتبة التجارية كذلك.

قيل: البلاغة والفصاحة ترجعان إلى المعنى دون الدلالة اللفظية، إذ لو كانت الفصاحة عائدة إليها لكان العالم بلغة لا يفتقر فى التكلم بالكلام الفصيح إلى فكر وروية، كما لا يفتقر فى التلفظ بمفرداتها، ولبقيت الفصاحة كيف ما تركبت المفردات، فلم يكن النظم (١) والترتيب محتاجاً إليه، ولما كانت الكلمة فصيحة فى موضع بعد أن كانت ركيكة فى غيره لأن ما بالذات أو الدلالة اللفظية لا يختلف باختلاف المحل (٢) قيل إنها عائدة إلى اللفظ لأن الناس يقولون: هذه الألفاظ فصيحة، ولم يقل أحد هذا المعنى فصيح، وهذه المعانى منظومة وأجيب بأنهم يقولون: فلان يُرتب المعانى، ويقررها فى نفسه، ووصف اللفظ بالفصاحة بحسب الدلالة العقلية لا اللفظية.

قالوا: لو كانت عائدة إلى المعنى لم يكن التعبير بأحد اللفظين فصيحاً وبآخر ركيكاً، ولكان الكلام مع تفسيره متساويين لوجود مقتضيها.

وأجيب بما ذكرنا أن دلالة اللفظ قد تكون وضعية وقد تكون عقلية. ألا ترى أن قولهم: (كثير الرماد) لايدل على المضيافية دلالة وضعية، بل عقلية من حيث إن كثرة الرماد مشعرة بإحراق الحطب الكثير تحت القدور ويحصل منه الشعور بالمضيافية الدلالة (٣) فى المفسر عقلية وفى التفسير لفظية فلهذا لم يلزم تساويهما.

قالوا: لو لم تكن عائدة إلى اللفظ لما حصل التفاوت فى الفصاحة من استعمال أحد المترادفين مقام الآخر، لكن الحاصل(٤) كما فى قول البحترى (٥).

بخلت جفونك أن تكون مساعدى . . . .

وأجيب بمنع الترادف، أمّا الشُّحُّ فإنّه شِدَّة البُخل وهي لا تليق بالبيت، بخلاف بيت أبى نواس (٦) حيث قال:

---

(١) نهاية ق٥ فى الأصل.

(٢) هكذا فى الأصل ولعل التقدير: «لذا فقد وجب رجوعها إلى المعنى».

(٣) كلمة الدلالة مسبوقة فى الأصل ب(وح) ولعلها اختصار من الناسخ معناه (وحاصله) فهو يفعل مثل ذلك فى مواضع من الكتاب

(٤) تقدير الكلام (لكن الحاصل غير ذلك).

(٥) نهاية ق٦ فى الأصل.

(٦) ديوانه ص ٤٣٤.

هــو بالمـــال جــــواد ∴ وهو بالعرض شحيحُ

إذ الموضع المبالغة، وأمّا المساعدة فلأنها تستعمل فيما إذا حمل الإنسان نفسه على فعل لأجل صاحبه بخلاف الموافقة ولهذا يقال الشافعى رضى الله عنه ـ وافق أبا حنيفة، ولا يقال ساعده والأقرب أنها عائدة إليهما: أما عودها إلى المعنى، فباعتبار خلوص الكلام عن التعقيد، وأما إلى اللفظ، فباعتبار أن يكون اللفظ عربياً أصلياً، أى يكون من ألفاظ البلغاء دون المولدين، إذ قد يكون الفصاحة صفة للمتكلم والكلام والتكلم، والبلاغة إلى الأخيرين فقط.

وعلى هذا يكون موضوع الفصاحة هو الكلام الدال على معناه بإحدى الدلالات، من حيث هو على حالة مقتضية لقرب فهمه، ولذاذة استماعه.

وموضوع البلاغة على التعريف الثانى: هو الكلام الفصيح (١) فعلى هذا كل بليغ فصيح من غير عكس، وستطلع على معرفة عود الفصاحة إلى الألفاظ المفردة والمركبة فى آخر الكتاب، إن شاء الله تعالى.

---

(١) فى الأصل: هو الكلام الفصيحة.

النـــوع الأول
في علـــم المعانى

وفيه قاعدة ومقصدان:

القاعدة [1] اعلم أن تصور خواص التراكيب متوقف على معرفة أقسامها وأصنافها، فلابد من بيانها.

والمعتبر فى الكلام قسمان: الخبر والطلب.

والخبر هو الذى يتصور منه الصور الكثيرة، ويظهر فيه الأسرار الدقيقة واللطائف العربية [2] من علم المعانى والبيان، فلهذا اخترنا تقديمه على غيره.

ويبقى أن تعلم أن الغرض من وضع الألفاظ المفردة ليس إفادتها لمعانيها، لأن إفادتها لها متوقفة على العلم بكونها موضوعة لها، وهذا العلم مفتقر إلى العلم بالمعانى، فلو توقف العلم بها على كونها موضوعة لها يلزم الدور، بل الغرض منه أن يتركب منها ليحصل منها الفوائد المركبة، ويعلم منه أن المفردات قبل التركيب خالية عن الفائدة.

---

(١) نهاية ق٧ فى الأصل.

(٢) هكذا فى الأصل (العربية) ويمكن أن تكون (الغريبة) ويكون ذلك تصحيف

المقصد الأول
فى الخبر

وفيه منهج وأربعة مسالك:

أما المنهج ففى مسمى الخبروتعريفه(*) :

فذهبت الأشاعرة إلى أنه لفظ مشترك بين القول المخصوص، كقولهم (ضرب زيد) وبين مدلول هذا القول، وهو المعنى القائم بالنفس. وقال قوم: إنه حقيقة فى القول، مجاز فى المعنى.

واختلفوا فى تعريفه، فذهب قوم إلى امتناعه، فقيل لعسره إذ الاطلاع على الجنس والفصل عَسِر جداً فى الألفاظ الظاهرة كالمحسوسات، فكيف فيما هو أخفى منها، وفيه نظر.

وقيل إنه ضرورىّ (١) لأن كل أحد يعلم بالضرورة أنه موجود، وإن كان هذا الخبر ضرورياً، فالمطلق أولى به لأنه جزء منه. وأجيب بأنه لا يلزم من حصول أمر ضرورة تصوره بالضرورة، لجواز أن يكون المعلوم بالضرورة ثبوته أو نفيه، لا تصوره، ولأن كل أحد يجد فى نفسه تفرقة بين الخبر وغيره، ولولا أنه متصور بالضرورة (   )(٢) كان كذلك.

وأجيب بأن وجدان التفرقة بين الأمرين بالضرورة لا يستلزم تصورهما بالضرورة، ولهذا إن كل أحد يجد التفرقة بين الجوع والعطش ضرورة مع إمكان عدم تصورهما كذلك. وذهب قوم إلى أنه كسبى، فقيل: إنه الكلام الذى يحتمل الصدق أو الكذب لغة.

وأورد (٣) بأن الصدق هو الخبر الموافق والكذب بخلافه فيلزم الدور.

قلنا: ممنوع، وإنه إنما يلزم أن لو كان تعريف الخبر بالصدق والكذب المصطلحين، وتعريفهما بالخبر المصطلح، أما إذا كان تعريفه بالصدق والكذب اللغويين أو

(*) انظر فى تعريفه: التبيان للطيبى بتحقيقى ص١١٦، المفتاح ص٨٧، الايضاح ص٨٦، نهاية الإيجاز ص١٤٩

(١) نهاية ق ٨ فى الأصل

(٢) بياض بالأصل ولعل تقديره كلمة (لما)

(٣) هكذا فى الأصل (وأورد بأن) ولعل التقدير (وأورد عليه ان) أو مصحف عن (رُدّ بأن)

بالمصطلحين ثم تعريفهما بالخبر اللغوى، فلا يلزم الدور. وقيل: هو الكلام المحكوم فيه بنسبة خارجية.

وقيل: هو القول المقتضى بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفى والإثبات(١) وتسمية النحويين أحد جزأى الخبر بكونه خبراً مجاز.

(١) نهاية ق ١٠ فى الأصل.

المسلك الأول

فى اعتبارات الإسناد الخبري

وفيه لطائف:

الأولى: أن مرجع احتمال الصدق والكذب إلى الحكم، وسبب كون الخبر محتملاً لهما هو إمكان تحقق الحكم مع كل واحد منهما من جهة أنه حكم الخبر.

ومرجع كون الخبر مفيداً إلي استفادة المخاطب منه الحكم ويُسمى فائدة الخبر، مثل: زيد قائم، لمن لا يكون عالماً به، أو إلى استفادته منه أن المخبِر عالم به كقولك لمن حفظ القرآن، ولم يعلم أنك تعلم ذلك: «قد حفظت القرآن»، ويسمى هذا (لازم) [1] الخبر، وهى أعم من الأولى مطلقاً، واعلم أن الخبر يقتضى مخبراً عنه ومخبراً به، ففى الإثبات يقتضي مثبتاً له، وفى النفى منفياً ومنفياً عنه.

الثانية: الخبر منحصر فى الصدق والكذب خلافاً للجاحظ. لنا أن الحكم إن كان مطابقاً للخارجى فهو صدق، أولا فكذب.

وقال: إن كان مطابقاً مع اعتقاد مطابقته فصدق، وإن كان غير مطابق مع اعتقاد عدم مطابقته فكذب، فإن كان مطابقاً مع عدم الاعتقاد،أولا يكون مطابقاً مع عدم الاعتقاد فليس بصدق ولا كذب، لقول عائشة رضى الله عنها ـ ما كذب لكنه وهم، فإنها نفت الكذب مع انتفاء الصدق.

قلنا تأولت[2] بأنه ما كذب عمداً.

وقال قوم: إن كان مطابقاً لاعتقاد المخبر فصدق، وإلا فكذب لقوله تعالى: ﴿والله يشهد إن المنافقين لكاذبون﴾ [3].

مع أن خبرهم كان مطابقاً. قلنا تكذيبهم فى الشهادة لا فى الإخبار، وهى أخص منه، لأنها الإخبار بالمعتقَد، وأعلم أن الصدق والكذب لا يتوجهان إلا إلى المسند لا

---

(١) فى الأصل (اللازم).

(٢) فى الأصل (تاول)..

(٣) المنافقون ٦٣ - ١..

إلى الصفة، فإذا قلت: «زيد بن عمرو عالم» فالتصديق والتكذيب يتوجه إلى كونه عالماً لا إلى كونه زيد بن عمرو، إذ مرجعهما إلى الإثبات والنفى لا إلى الصفة بدليل أنك تجد الصفة ثابتة فى حال النفى كثبوتها فى حال الإثبات.

الثالثة: فى الاعتبارات العائدة إلى نفس الإسناد الخبري من حيث هو من غير التعرض لكونه لغوياً أو عقلياً، فإن التعرض لهما فى علم البيان وهى كون التركيب فى الإثبات مكرراً أولا مجرداً عن لام الابتداء وإن والقسم ولامه ونونى التأكيد أو غير مجرد، وكونه فى النفى مكرراً أو غيره، مقصوراً على النفي أو لا.

والمقصور إما مرّة نحو (ليس زيد [١] ذاهباً) أو أكثر (كليس زيد قائماً. ليس زيد قائماً).

وغير المقصور مثل: (ما زيد بمنطلق)، و(ما إن يقوم زيد)، و(الله ما زيد عالماً). ولا يتحقق الاطّلاع على مقام كل منهما إلا بعد العلم بمقتضى حال التركيب، واعلم أن مقامات أقسام الكلام متباينة، فإن مقام المدح والذم والشكر والشكاية والترغيب والترحيب والتهنئة والتعزية والجد والهزل والابتداء أو البناء على الاستخبار والإنكار مع الفطن مغاير لمقامه مع البليد، وكذا لكل [٢] كلمة مقام مع الأخرى، وإنما يتم حسن الكلام بإقامة كل منهما مقامه بحسب ما تقتضيه الحال من وجوه الاعتبارات.

الرابعة: أن المتكلم إذا أبدع بخبر وجب أن يكون قصد منه إفادة المخاطب بقدر الافتقارة، فإذا أخبر لمن هو خالى الضمير عما أخبر به مطلقاً لعدم شعور ذهنه بإسناد المخبر به إلى المخبر عنه فلا يحتاج إلى ذكر إنّ وسائر المؤكدات، ويسمى مثل هذا الخبر ابتدائياً.

وإن أخبر لمن يكون شاكاً فى نسبة المخبر [٣] به إلى المخبر عنه، دون نفس الإسناد فيحتاج إلى إدخال (اللام، وإن) لإنقاذه عن ورطة الشك نحو (لزَيدٌ عالمٌ) و(إن زيداً فاضلٌ) ويسمى مثل هذا الخبر طلبياً.

---

(١) نهاية ق ١١ فى الأصل.

(٢) فى الأصل (الكل).

(٣) فى الأصل بدون (به).

وإن أخبر لمن يكون منكراً لما أخبر به بل حاكم (١) بخلافه فلابد من إدخال أحد المؤكدات، ويستحب الجمع عند المبالغة فى الإنكار، لأنّ الاحتياج إلي التأكيد مع الإنكار أشد، فيقال: «إنى صادق» لمن ينكر (٢) ويبالغ فى إنكار صدقك، وبهذا النمط أجاب المبردُ الكندى (٣) حين قال: إنى أجد فى كلام العرب حشواً، يقولون: (عبدالله قائم) ثم يقولون: (إن عبدالله قائم) ثم يقولون (إن عبدالله لقائم) فأجاب وقال: «المعانى متفاوتة كما أن الألفاظ مختلفة، أما الأول: فإخبار عن قيامه، وأما الثانى: فجواب عن سؤال سائل، أما الثالث: فجواب عن إنكار منكر قيامه».

ويسمّى مثل هذا الخبر إنكارياً.

---

(١) نهاية ق ١٢ فى الأصل.

(٢) فى الأصل بدون (و)

(٣) حكاية المبرد مع الكندى ذكرها الرازى فى نهاية الإيجاز ص٣٥٧

المسلك الثانى
فى اعتبارات المسند إليه

وفيه لطائف باعتبار أحواله:

الأولى: فيما يقتضى طى ذكره* وهو أن السامع عارف به حال ذكر المسند، وتركه راجح: إما لضيق المقام، وإما للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر، وإما للاعتماد على شهادة العقل، وإما للإيهام بأن(١) فى تركه تطهير اللسان عنه، أو تطهيراً له عن لسانك، وإما لغرض عدم التصريح. عند الاحتياج، وإما لعدم صلاحية الخبر إلا له حقيقة (٢) كما يقال: (خالق لما يشاء) (فاعل لما يريد)، وإما لأسباب أخر مناسبة للطيّ بحسب المواضع كما فى مثل قوله: (كيف (٣) أنت؟ قلت: عليل) ولم تقل: أنا، وفى مثل قوله حين شكا من ابن عمه فقال:

سريع إلى ابن العم يلطم وجهه   وليس إلـى داعى الندى بســـريع
حريص على الدنيا مضيع لدينـه   وليس لمـا فى بيـتـه بمضـــيع**

ومنه، قوله تعالى: ﴿**سورة أنزلناها**﴾ (٤) ولم يقل (هو (٥) سورة) وقوله: ﴿**نار** (٦) **حامية**﴾ ولم يقل (هى نار حامية) (٧).

قال الشيخ(٨): «ما من اسم حذف فى الحالة التى ينبغى أن تحذف إلا والحذف أحسن من ذكره».

(*) انظر المفتاح ص٩٤، الإيضاح ص١٠٩، التبيان بتحقيقى ص١٢١.

(**) البيتان للمغيرة بن عبدالله، الملقب بالأقيشر، لحمرة وجهه، شاعر ماجن وصاف للخمر، مد من لها توفى سنة ٨٠هـ، والندى الكرم، وهما فى الإيضاح أيضاً ص١١٠ - ١١

(١) فى الأصل (فان)

(٢) فى الأصل بدون (إلا) ولا يستقيم الكلام إلا بها، وهى كذلك فى التبيان للطّيبى بتحقيقى ط المكتبة التجارية وكذلك بمخطوط التبيان ق٤ بدار الكتب ٥٧٣٥هـ

(٣) نهاية ق١٣ فى الأصل   (٤) النور: ١

(٥) هكذا فى الأصل (هو)

(٦) القارعة: (١١)

(٧) فى الأصل بدون (نار)

(٨) الشيخ هو السكاكى انظر مفتاح العلوم س٩٤ - ٩٥ المطبعة الأدبية.

الثانية:

فيما يقتضي إظهاره [1]

وذلك لأمور: لزيادة الإيضاح أو للتبرك والاستلذاذ، كما فى قولك (٢): «الله خالق كل شيء، ورازق كل حيّ» أو لتعظيم المذكور، أو إهانته أو لكون الخبر عام النسبة إلى كل مسند إليه، مثل: (زيد ضرب، وبكر فى الدار) وقول الشاعر (٣)

والنفس راغبة إذا رغَّبتَها ... وإذا تُرَدُّ إلى قليلٍ تَقنعُ

أو للاحتياط بذكره فى بلوغه إلى ذهن السامع لعدم التعويل على القرائن، أو للتنبيه على غباوة السامع، أو لبسط الكلام فى موضع يكون إصغاء السامع مطلوبًا، كقول موسى (عليه السلام)(٤) «هى عصاى»(٥) فى جواب: «**وما تلك بيمينك يا موسى**» (٦) وإن كان يتم بقوله: عصا، أو لأن الأصل فيه إثباته.

الثالثة

فيما يقتضى كونه معرفة *

وهو إذا كان الغرض من الكلام إفادة السامع فائدة (٧) تامة بثبوت الحكم ومتى كان تحققه (٨) أبعد كان الافتقار إلى التعريف أقوى، ومتى كان أقرب فبالعكس، وبعد تحققه باعتبار تخصص المحكوم عليه به،ومتي ازداد الحكم تخصصا ازداد بعده، ومتى ازداد عمومًا ازداد قربه،فإذا ما قلت فى قولك: (شيء ما موجود) وفى قولك: (زيد بن عمرو النجّار عالم بالتوراة والزبور)(٩) يتضح لك ما ذكر،كما ستعرف.

(*)انظر المفتاح ص٩٥، الايضاح ص١١٢، التبيان ص١٢٣.

(١) انظر المفتاح ص٩٥، الايضاح ص١١١، التبيان ص١٢٢

(٢) فى الأصل (يقول)

(٣) البيت لأبى ذؤيب الهذلى من قصيدته المشهورة فى رثاء بنيه، وهو فى الايضاح ص١١٢

(٤) (عليه السلام) ليست فى الأصل

(٥) طه: ١٨/٢٠

(٦) طه: ١٧/٢٠

(٧) نهاية ق١٤ فى الأصل.

(٨) فى هامش المخطوط (أى الحكم) أى تحقق الحكم

(٩) فى الأصل (بالتورية) ولا يستقيم المعنى به.

الرابعة

فيما يقتضى كونه ضميراً (١)

وهو إما لكون المقام مقام خطاب أو حكاية، وإما لأن المسند إليه فى ذهن السامع لكونه مذكوراً أو فى حكمه لقرائن الأحوال، مثل الأول قوله (٢).

وأنت الذى أخلفتنى ما وعدتنى
وأشمت بى من كان فيك يلوم

وأصل الخطاب أن يكون مع معين ثم يعدل إلى غيره، كقوله تعالى: ﴿ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم﴾ (٣) فإن حالتهم قد ظهرت بحيث يمتنع خفاؤها فلا تحيص(٤) رؤية واحد دون آخر.

ومثال الثانى:

ونحن التاركون لما سخطنا ... ونحن الآخذون لما رضينا (٥)

ومثال الثالث:

أرى الصبر محموداً، وعنه مذاهبُ ... فكيف إذا(٦) ما لم يكن عنه مهرب
هو المهربُ المنجى لمن أحدقت به ... مكارهُ دهرٍ ليس عنهن مَهْربٌ(٧)

ومنه (٨):

---

(١) المفتاح ص٩٥، الإيضاح ص١١٢، التبيان ص١٢٣

(٢) البيت لأمامة الحماسية، وخطابها فى البيت متجه إلى ابن الدمينة الشاعر الأموى وهو فى الإيضاح ص١١٣

(٣) السجدة ٣٢/ ١٢.

(٤) هكذا في الأصل، وتقدير المعنى: فلا تمتنع رؤية واحد دون الآخر

(٥) البيتان لعمرو بن كلثوم التغلبى، من بنى عتاب، جاهلى، من أصحاب المعلقات ترجم له ابن قتيبة فى الشعر والشعراء، وانظر فى ترجمته أيضاً فى طبقات فحول الشعراء ١/ ١٥١ وشرح المعلقات للزوزنى ص٢٣٤، وشرح القصائد العشر للتبريزى ص٣٥٣، وشرح القصائد التسع لابن النحاس ٢/ ٨١٩ - ٨٢٤، والبيتان له فى شرح الزوزنى ص٢٥٣ - ٢٥٨ وفيه (أنا التاركون) بدل (نحن)

(٦) نهاية ق١٥ فى الأصل

(٧) البيتان ذكرهما الطيبي في التبيان ص ١٢٤ بتحقيقي بلا عزو، وكذا في المصباح لابن مالك ص ٨.

(٨) البيتان لأبي تمام حبيب بن أوس، وهما في ديوانه ٢/ ٢٠٣ بشرح الصولي، وفيه (تجبه) بدل (تطقه)، و(نفسه) مكان (روحه)، وقد عزاهما الطيبي له في التبيان ص ١٢٤ بتحقيقي.

بيمن أبى إسحاق طالت يدُ العلى وقامت قناة الـدين واشتد كاهله
هـو البحر من أىّ النّواحـى أتيتــه فلُجّتهُ المعـروف والبّر ســاحله[1]

مثال ما فى الحكم المذكور قوله تعالى: ﴿اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ [2].

الخامسة

فيما يقتضى كونه علمًا [3]

وهو إمّا لأن موضعه موضع ابتداء، فلابد من ذكره ليصل إلى ذهن المستمع كقولك (زيد صديقك) أو موضع تعظِيم كالألقاب المحمودة أو إهانة كالأسامى المذمومة أو موضع الاستلذاذ، أو التبرك به، وما أشبه ذلك.

السادسة: فيما يقتضى كونه موصولاً [4]

وهو أنه متى صحّ إيصاله إلى ذهن المستمع بواسطة ذكر جملة معلومة الانتساب إلى مشار إليه، واتصل به غرض مثل: إن يستهجن التصريح بالاسم، أو يقصد زيادة التقرير كما فى قوله تعالى: ﴿وراودته التى هو فى بيتها﴾ [5] أو أن لا يكون لك منه أمر معلوم سواه أو لمخاطبك، فيقول: (الذى كان معك أمس لا أعرفه) أو (الذى كان معنا أمس رجل فاضل) فاعرف، أو أن تومىء إلى وجه نبأ الخبر [6] الذى تنبه عليه[7]، فتقول: (إن الذين آمنوا لهم جنات النعيم، والذين كفروا لهم دركات الجحيم).

وقد تومىء [8] إلى التعريض بالتعظيم كقولك: (الذى يرافقك يستحق الإجلال والرفع، والذى يفارقك[9] يستحق الإذلال والصفع) أو بالإهانة كما عكست الخبر فى المثالين.

---

(١) في الأصل (احله) وهو خطأ في النسخ.

(٢) المائدة: ٨.

(٣) المفتاح ص٩٦، الايضاح ص١١٤.

(٤) المفتاح ص٩٣، الايضاح ص١١٥

(٥) يوسف: ٢٣.

(٦) فى الأصل: الخير

(٧) فى الأصل: تنبيه.

(٨) فى الأصل: (يومى).

(٩) نهاية ق١٦ فى الأصل.

وقد يومىء إلى تعظيم شأن الخبر كقوله:

إن الذى سمك السمــاء بنى لنا بيتًا دعائمه أعــزُّ وأطولُ (١)

وقد يومىء إلى تنبيه المخاطب على خطئه كقوله:

إن الذيــن ترونــهم إخوانــكم يشفى غليل صدورهم أن تفـزعوا (٢)

وربما قصد بذلك توجيه ذهن المستمع إلى ما ستخبر عنه منتظرًا لوروده حتى يأخذ مكانه عنده (٣)، كقوله:

والـذى حـارت البريـّةُ فيــه حيـوانٌ مستحدثٌ مـن جمـادِ

السابعة: فيما يقتضي كونه اسم إشارة (*)

وهو أنه متى صح إحضاره فى ذهن المخاطب بتوسط الإشارة إليه حسّا واقترنت به داعية، كما إذا لم يكن للمتكلم أو المستمع وصول إليه إلا بها أو قُصد به (٤) أكملُ تمييز أو تعيين له، أو بيان حاله فى القرب والبعد والتوسط، مثال الأكمل: قوله(٥):

هـذا أبـو الصقـر فـردًا فـى محـاسنـه مـن نسـل شيبـان بـين الضـالّ والسـلم

وقد يُقصد به أكمل الغاية بتمييزه كقوله تعالى: ﴿**أولئك على هدى من ربهم**﴾ (٦) الآية.

وقد يُقصد بقربه تحقيره كقوله تعالى حكاية عن الكفار: ﴿**أهذا الذى بعث الله رسولاً**﴾ (**).

---

(١) البيت للفرزدق وهو في التبيان للطيبى ص١٣٠ بتحقيقي، وكذا فى الأيضاح ص١١٧ بلا عزو، وانظر معاهد التنصيص ١/١٠٣ - ١٠٤

(٢) البيت لعبدة بن الطبيب فى شعره ص٤٨، وفى المصباح ص٩١ والايضاح ص١١٦، ومنسوبا اليه فى المعاهد ١/١٠٠

(٣) فى هامش الأصل (أى الورود)

(٤) فى الأصل (فصل)

(٥) البيت فى المفتاح ص٩٨، والايضاح ص١١٨، وهو لابن الرومى، أى الحسن على بن العباس بن جريج، الرومى ت٢٨٣هـ، وهو فى مدح أبى الصقر الشيبانى، وزير المعتمد، الخليفة العباسى.

والضال: واحدته ضالة، والسلم: واحدته سلمة، وهما من أشجار البادية، ويقصد بذلك مدح صاحبه وأهله بالبداوة، وأنهم لم يفسدوا بالحضارة.

(٦) البقرة: ٥.

(*) المفتاح ص٩٨، الايضاح ص١٨٨

(**) الفرقان: ٤١.

وكقوله: «**وما هذه**[1] **الحياة الدنيا**[2] **إلا لهو**»[3] وقد يقصد ببعده تعظيمه كقوله تعالى مقام التعظيم: ﴿**ذلك الفضل**﴾[4] وكقوله تعالى: ﴿**وتلك الجنة التى أورثتموها**﴾[5]

أو تحقيره كقولك[6]: «ذلك اللعين»

الثامنة: فيما يقتضي تعريفه باللام*

إذا أريد به حقيقة الجنس: كقولك: (الدينار خير من الدرهم)

وكقوله:

والخِلّ كالماءِ يُبدى له ضمائِرَه ... مع الصفاءِ ويخفيها مع الكَدرِ[7]

أو للاستغراق كقوله: ﴿**إن الإنسانَ لفى خُسر، إلا الذين آمنوا**﴾[8] إذا أريد به حصّة معهودة من الحقيقة، كقوله تعالى: ﴿**كما أرسلنا إلى فرعونَ رسولاً، فعصى فرعونُ الرسولَ**﴾[9].

التاسعة: فيما يقتضى تعريفه بالإضافة[10]

وهو إنما يكون إذا لم يكن للمتكلم إلى إحضاره فى ذهن المخاطب طريق سواها مثل: (غلام زيد) أو كان[11] لكن طريقها أخصر، والمقام مقامه، كقوله:

هواى مع الركبِ اليمانىِّ مصعدٌ ... جنيبٌ، وجثمانى بمكةَ موثقُ

أو كان فيها حصول غرض آخر مثل الاستغناء عن التفصيل، كقوله:

قبائلنا سبع وأنتم ثلاثةٌ ... وللسبع خير من ثلاثٍ وأكثرُ

---

(١) نهاية ق ١٧ فى الأصل .

(٢) فى الأصل بدون (حياة).

(٣) العنكبوت ٦٤.

(٤) آل عمران: ٣/ ٨٩.

(٥) الزخرف: ٧٢.

(٦) فى الأصل: كقوله، وجعلتها للمخاطب لئلا تلبس على المخاطب كون المثال آية، وأن المراد كقوله تعالى، والراجح أنه خطأ من الناسخ، فهو كثيراً لا يراعى الضمائر.

(٧)البيت للمعرى فى سقط الزند ص٥٨ ومنسوباً إليه في الإيضاح ص١٢٢ .

(٨) العصر: ٢ .

(٩) المزمل: آية ١٥ - ١٦.

(١٠) المفتاح ص٩٩، الايضاح ص١٢٥.

(١١) يعنى أوكان له طريق سواها.

* المفتاح ص٩٩، الإيضاح ص١٢٢ .

أو مثل ما يتضمن اعتبارًا مجازيًا كقوله*:

إذا كوكبُ الخرقاءِ لاح بسحـــرةٍ سهيلٌ أذاعت[1]غزلها فى القرائب

أو مثل تضمنها نوع تعظيم فى المضاف والمضاف إليه، كما تقول[2] (عبدى حضر وعبد الخليفة ركب)، أو نوع تحقير كقولك (ولد الحجام عنده)، أو يتضمنها غرض يمكن أن يتعلق بها.

العاشرة: فيما يقتضى وصف المعرّف [3].

وهو إما لأن الوصف مبين له أو كاشف عنه أو مدح له أو ذم، أو تأكيد له أو مخصص زيادة تخصيص لا يبلغ حد الكشف أو المدح.

مثال الأول: (المتقي الذي يؤمن ويصلّي ويزكي علي هدي من ربه).

ومثال الثاني: (الله الخالق البارىء المصوّر واحد).

ومثال الثالث: (إبليس اللعين ضالّ مضلّ).

ومثال الرابع: (أمس الدّابر لا يعود).

ومثال الخامس: (زيد التاجر عندنا).

ولا بد وأن يكون الوصف معلوم التحقيق للموصوف عند المستمع لامتناع امتياز الشئ عن الآخر بما لا معرفة بأنه له، فعلي هذا يلزم أن يكون ثابتًا في نفسه لأن تحقق أمر لآخر فرع تحققه في نفسه، ويلزم منه أن يكون الموصوف متحققًا أيضًا. ويلزم بعكس النقيض أن مالا يكون ثابتا يمتنع أن يكون وصفا، وكذا خبرًا، ويعلم منه امتناع جعل الإنشاء وصفًا وخبرًا لأنّه غير متحقق، وقوله:

جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط؟

يُأوَّل: أي جاءوا بمذق يقال عند رؤيته هذا القول.

وكذا قوله: (زيدٌ أكرمهُ) و(زيدٌ لا تشتمه) أي يقال هذا [4] القول.

---

* البيت فى التبيان للطيبى، وكذا فى المصباح / ١٠، والمفتاح ص١٠٠ بلا عزو لأحد.

(١) فى الأصل (إذا أفرغت) والتصويب من المفتاح ص١٠٠

(٢) نهاية ق١٨ فى الأصل.

(٣) انظر المفتاح ص ١٠٠ والإيضاح ص ١٣٠.

(٤) نهاية ق ١٩ في الأصل

الحادية عشرة: فيما يقتضى كونه مؤكدًا [1]

وهو أنه إذا كان قصد المتكلم أن لا يظن السامع ما ذكره تجوزًا أو نسيانًا أو سهوًا أو قصده أن لا يظن خلاف الشمول، الأول مثل: (عرفت أنا) و(عرف زيد زيد) أو (عينه) أو (نفسه).

والثانى مثل: (عرفنى الرجلان كلاهما) و(الرجال كلّهم).

ومنه: (كل كلمة لفظ) و(كل إنسان حيوان).

وربما قصد به (أى المتكلم[2]) مجرد التقرير.

الثانية عشرة: فيما يقتضى أن يكون له عطف البيان [3]:

وهو أن المقصود زيادة توضيح بما يخصّه مثل: (صديقك زيد جاء).

الثالثة عشر: فيما يقتضى أن يكون له بدل [4]:

وهو إذا كان الغرض تكرير الحكم وذكره ثانيًا لزيادة الإيضاح فى غير بدل الغلط مثل: (سُلِبَ زيدٌ ثوبَه).

الرابعة عشر: فيما يقتضي العطف [5]:

وهو ما إذا كان الغرض تفصيله مع اختصار المسند أو بالعكس مثل: (ذهب زيد وعمرو) و(خالد قام وذهب) أو كان الغرض ردُّ السامع[6] عن الخطأ إلى نقيضه[7] مثل: (جاءنى بكر لا خالد) و(ماجاءنى زيد لكن عمرو) أو كان الغرض الشك أو التشكيك نحو (جاءنى زيد أو بكر) أو (إما زيد وإما عمرو).

الخامسة عشر: فيما يقتضى الفصل [8]

وهو ما إذا كان المقصود تخصيص المسند بالمسند إليه مثل (زيد هو المنطلق[9]) «زيد هو يذهب» «زيد هو أفضل من خالد».

---

(١) انظر المفتاح ص ١٠١ والإيضاح ص ١٣٣.
(٢) مكتوبة في الهامش.
(٣) انظر المفتاح ص ١٠١ والإيضاح ص ١٣٤..
(٤) انظر المفتاح ص ١٠٢ والإيضاح ص ١٣٤.
(٥) انظر المفتاح ص ١٠٢ والإيضاح ص ١٣٤.
(٦) في الأصل (والسامع) والتصويب من المفتاح.
(٧) في الأصل (تقضيه) وصوبته بدلالة السياق.
(٨) انظر المفتاح ص ١٠٢ والإيضاح ص ١٣٥.
(٩) نهاية ق ٢٠ في الأصل.

السادسة عشرة: فيما يقتضى تنكيره[1].

وهو ما إذا كان المقام للإفراد شخصيًا مثل: (جاء رجل) أو نوعيًا كقوله تعالى: ﴿والله خلقَ كلّ دابّة من ماء﴾ [2] أو كان المقام لا يصلح للتعريف إما لأن المتكلم لا يعرف منه إلا هذا القَدر، أوّ يتجاهل، أو يرى أنه لا يعرف جنسه، كما إذا سمع شيئًا فاسدًا فى اعتقاده عمن عنده [3] كذاب وأراد أن يظهر لأصحابه سوء اعتقاده به، قال: (هل لكم فى حيوان على صورة إنسان يقول كيت وكيت[4]) فذكر كأنه لم يعرفه ولا أصحابه إلا تلك الصورة، ولعله عندهم أظهر من الشمس، أو لأنه لا طريق له إلى التعريف لمستمعه أو لأن فى تعيينه مانعًا يمنعه منه، أو لأن فى شأنه ارتفاعًا أو انحطاطًا يوهم أنه لا يمكن أن يعرف، مثال الجميع (عندى رجل أو جاء رجل) ومثال الأخير خاصة:

له حاجبٌ فى كـــلِّ أمرٍ يشينُه   وليس لهُ عن طالبِ العُرفِ حاجِبُ[5]

فإن حاجبُ الأول فى نهاية الارتفاع، والثانى فى الانحطاط.

والتنكير فى قوله تعالى: ﴿وعلى أبصارهم غشاوةٌ﴾ [6]. لتهويل أمرها.

السابعة عشر: فيما يقتضي تقديمه أو تأخيره[7].

أمّا الأول فهو ما إذا كان ذكره أهم: إما لأنه[8] من الأسماء التي تقتضي الصدرية كأسماء الاستفهام، وضمير الشأن وإما لأن في تقديمه تشويقا للسامع إلي الخبر ليتمكن في ضميره عند وروده، كما إذا قيل: (صديقك فلان) وإمّا لأن أصله التقديم، ولا مانع له عنه، كما ستعرفه في المسلك الثالث ـ إن شاء الله تعالى.

وإما لأنه صالح للتفاؤل فتقدمه إلى السامع لتسره كقولك:

(سعد بن سعد في دار فلان) أو تسوءه مثل (سفّاك بن الجراح[9] في دار أخيك) وإما لأن كونه متصفًا بالخبر هو المطلوب لا نفس الخبر، كما إذا سئل عن الزاهد

(١) انظر المفتاح ص ١٠٢، الإيضاح ص ١٢٦.

(٢) النور: ٤٥.

(٣) هكذا في الأصل ولعل الصواب: (عمن هو عنده كذاب).

(٤) في الأصل (يقول دنيت ودنيت) وهو خطأ والتصويب من المفتاح ص ١٠٢.

(٥) البيت لابن أبي السمط كما في المفتاح ص ١٠٣، وله في ديوان المعاني ١/ ٢٣.

(٦) البقرة ٧.

(٧) انظر المفتاح ص ١٠٤، الإيضاح ص ١٣٥.

(٨) نهاية ق ٢١ في الأصل.

(٩) في الأصل الحواح والتصويب من المفتاح ص ١٠٤.

فيقال: (الزاهد يشرب ويطرب)، وإما لأنه يوهم بأنه لايزول عن الخاطر، أو لأنه يستلذ فتقديمه أولي، وإما لأن تقديمه مشعر بالتعظيم في مقامه، وإمّا لأنه يفيد زيادة تخصيص كقوله: (**لا أنت حلو ولا أنت مر**)[1] وأمثال ذلك.

وأمّا الثاني: ففيما إذا كان المسند يقتضى التقديم، كما ستعرف فى المسلك الثالث.

الثامنة عشر: فيما يقتضي قصره.

وهو ما إذا كان عند المستمع حكمًا مشوبًا بصواب وخطأ، والمتكلم يريد تقرير صوابه ونفي خطئه كما أنّ المستمع اعتقد أن خالداً عالم كريم، فيقول: (ما خالد إلا عالم) أو (إنما خالد عالم).

وقد يقصر المسند على المسند إليه كما سنبين[2] إن شاء الله تعالى:

تنبيه: واعلم أن جميع ما ذكرنا هو مقتضي الظاهر، ثم قد يستعمل المسند إليه لا علي مقتضي الظاهر فيستعمل اسم الإشارة موضع المضمر، ويستعمل الضمير موضع المظهر وبالعكس:

أما الأول: فعند اهتمام العناية بتمييزه، إما لاختصاصه بحكم بديع كقوله[3]:

كـــم عاقلٍ عاقلٍ أعْيَتْ مَذاهِبُهُ ... وجاهلٍ جاهلٍ تَراهُ مرزوقــا

هذا الذي تـركَ الأوهامَ حـائرةً ... وصيَّرَ العالمَ النِّحريرَ زِنديقا

وإما لقصد التهكم بالسامع مثل أن لا يكون بصيراً أو لا يوجد ثمة مشار إليه، أو النّداء على كمال بلادته لأنه لا يميز بين المحسوس بالبصر وغيره، أو على كمال فطانته وبعد إدراكه بأن غير المحسوس بالبصر (عنده كالمحسوس)[4] كقوله:

---

(١) عجز بيت أورده السكاكي في المفتاح ص ١٠٥

مسيخٌ مليخٌ كلحمِ الحوارِ ... لا أنت حلوٌ ولا أنت مرٌّ

(٢) نهاية ق ٢٢ في الأصل.

(٣) التبيان، في المفتاح ص ١٠٥، والإيضاح ص ١٥٥، والمصباح ص ١٤، ومعاهد التنصيص ١/١٤٧ وهما لابن الراوندي احمد بن يحيي بن اسحاق أبي الحسين كما عزاهما الطيبي إليه في التبيان في مبحث مجئ المسند إليه موصولاً، وقد عقب الطيبي في التبيان عليهما بقوله: أذهب الله عمي قلبه فهلا قال:

كم من أديب فهم قلبهُ ... مستكمل العقل مقل عديم

ومن جهول مكثرٍ مالُه ... «ذلك تقدير العزيز العليم»

وابن الراوندي هذا كان مُتكلما علي مذهبِ المعتزلة ثم ألحد وتزندق ت ٢٥٠ هـ وترجمته في معاهد التنصيص ١/١٥٥

(٤) سقط ما بين القوسين من الأصل وأثبته من المفتاح ص١٠٥.

تعاللت كى أشجى وما بك علّة   تريدين قتلى. قد ظفرت بذلك(١)

وما أشبه ذلك.

وأما الثانى: فمثل (ربّهُ (٢) رجلاً) و(هو زيد عالم) «وأما العكس: ففيما إذا كان القصد زيادة التمكين فى نفس السامع كقوله تعالى: ﴿وبالحقّ أنزلناه وبالحقّ نَزَل﴾(*)

إن تسألوا الحق نُعطِ الحق سائله(٣).

ومنه قوله(٤):

إلهى عبدك العاصى أتاكا..........................

وقول الداعى: (أسيرك يتضرع إليك) مقام أنا.

---

(١) البيت المفتاح ص ١٠٦، والإيضاح ص ١٥٥ بلا عزو، وهو لابن الدّمينة فى الأغانى ١٧/ ٩٢ ومعاهد التنصيص ١/ ١٥٩.

(٢) هكذا بالأصل.

(*) الإسراء: ١٠٥.

(٣)هذا صدر بيت لعبد الله بن غنمة الضبى الشاعر المخضرم كما فى الإيضاح بشرح د. خفاجى ص١٥٦، وعجزه: والدرع محقبة والسيف مقروب.

(٤) هذا صدر بيت أورده الطيبى فى التبيان فى إظهار المضمر، وعجزه «مُقِرًا بالذنوب وقد دعاكا» وهو كذلك فى الإيضاح ص١٥٦ ومعاهد التنصيص ١/ ١٧٠ بلا عزو.

المسلك الثالث

فى وجوه اعتبارات المسند

وفيه لطائف:

الأولى: فيما يقتضى حذفه(١)

وهو كون المسند إليه(٢) بحيث يعرف منه المسند وتعلق بحذفه غرض كقصد الاختصار مثل (خرجت فإذا السبع) أو كاتباع الاستعمال، مثل (لولا زيد لكان كذا) أو لضيق المقام مع قصده الإيجاز كقوله:

نحن بما عندنا وأنت بما عنـــــــدك راض..(٣)

أو التخييل أن العقل عند حذفه هو مُعرِّفه، واللفظ عند ذكره ظاهرًا(٤) وبينهما فرق، كقوله تعالى: ﴿**والله ُورسوله ُأحقُّ أن يُرضوه**﴾(٥) أو كخروج ذكره إلى ما يكون مقصودا كقولك فى: (أَزَيْدٌ عندك أم عمرو؟) (أم عندك عمرو؟) فإن أم تخرج عن كونها متصلة إلى أنها منقطعة أو كطلب تكثير الفائدة منه بواسطة حمله عليه مرة وعلى غيره مرة أخرى كقوله تعالى: «**فصبرٌ جميلٌ**»(٦) أى أجمل، ويمكن* أن يحمل على (فأمرى صبرٌ جميلٌ).

الثانية: فيما يقتضي ذكره: (٧)

وهو أن ذكر المسند إليه لا يفيد أصلًا كقولك زيد قائم، أو يكون فى ذكره غرض كزيادة التقرير، أو التعريض بغباوة المستمع، أو استلذاذه، أو قصد التعجب من المسند إليه بذكره كقولك: (زيد يقاوم الأسد) مع قرائن الأحوال، أو تعظيمه أو تحقيره أو بسط الكلام بذكره والمقام يصلح لذلك، أو لأن الأصل فيه أن يكون مذكورًا أو لحصول العلم بكونه اسمًا فيستفادُ الثبوت صريحًا أو بكونه فعلًا فيستفادُ الحدوث أو

---

(١) المفتاح ص١١٠ (٢) نهاية ق٢٣ فى الأصل

(٣) بقية البيت فى المفتاح ص١١١(والرأى مختلف)

(٤) فى المفتاح ص١١١ «وإما تخيل أن العقل عند الترك هو معرفه وأن اللفظ عند الذكر هو معرفه من حيث الظاهر وبين المعرّ فين بون»

(٥) التوبة - ٦٢ (٦) يوسف: ١٨، ٨٣

(*) فى الأصل (ديكون)

(٧) المفتاح ص١١١

بكونه ظرفًا فيحتمل كلا منهما إما لأنه مقدر بجملة [1] أو مفرد على اختلاف المذهبين.

الثالثة: فيما يقتضى إفراده وكونه فعلاً[2]

أما اقتضاء إفراده فهو ما يكون مفهومه محكومًا عليه بالثبوت أو بالانتفاء ولم يكن المقصود من التركيب تقوّى الحكم مثل: أبو عمرو كريم، ويشكرك بكر إن تعطه، والكرّ (مِن) البرّ بستين، وفى الدار خالد.

وأما اقتضاء كونه فعلاً: فهو إذا كان المطلوب تخصيص المسند بأحد الأزمنة مع إفادة التجدد كقوله تعالى: ﴿**فويلٌ لهم مما كتبت أيديهم، وويلٌ لهم مما يكسبون**﴾[3] وقوله: ﴿**سيقولُ السفهاء**﴾[4] و(قام زيد).

الرابعة: فيما يقتضي تقييده أو تركه[5]:

فالأول: ما إذا كان المقصود تربية الفائدة كما إذا قَيدته بالمصدر أو بالظرف زمانًا أو مكانًا أو بالمفعول به أو المفعول له أو معه أو الحال أو التمييز أو الشرط كقولك: ضربت ضربًا يوم الجمعة أمامك تأديبًا[6] زيدًا[7] بالسوط وعمرًا[8] راكبا) و(كطاب زيد نفسًا) و(كيُكرم زيد إن أُكرِم خالد) و(إن ضُرِب زيُد يُشتم بكرُ) ويزداد الحكم بهذه التقييدات بعدًا.

والثانى: ما إذا وجد مانع يمنع عن تربية الفائدة سواء كان قريبًا أو بعيدًا.

الخامسة: فيما يقتضي كونه اسمًا وكونه نكرة[9]:

أما الأول: فهو فيما إذا لم يكن المراد اختصاصه بأحد الأزمنة، وتجدده لأغراض مقصودة.

وأما الثانى: فهو ما إذا كان[10] تنكيره يُنبىء عن تعظيم الشأن أو انحطاطه، كقوله

(١) نهاية ق٢٤ فى الأصل.
(٢) المفتاح ص١١١ - ١١٢.
(٣) البقرة / ٧٩.
(٤) البقرة / ١٤٢
(٥) المفتاح ص١١٢.
(٦)فى الهامش (مفعول له) فوق (تاديبا).
(٧) فى الهامش (مفعول به) وفق (زيدا).
(٨) كذا فى الأصل بالنصب.
(٩) المفتاح ص١١٣.
(١٠) نهاية ق٢٥ فى الأصل.

تعالى: ﴿إن زلزلةَ الساعة شيءٌ عظيمٌ﴾(١) وكقوله تعالى: ﴿هدىً للمتقين﴾(٢) أى هدى لا يُبلَغُ كنهه، وكقولَك (زيد شاعر) و(عمرو كاتب) أو كان وروده على حكاية المنكر كما إذا أخبر عن رجل فى قولك: (عندى رجل) فقيل لتصديقك: (الذى عندك رجل) أو كان المسند إليه نكرة كقولك: (رجل من بنى تميم واقف) لأن كون المسند إليه نكرة والمسند معرفة لا يوجد في الكلام، فإن قلت منقوضٌ بنحو قوله: (**يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ**) وبقوله: (**أظبيٌ كان أمك أم حمار**).

قلت: هذا من قبيل القلب وهو نوع آخر من الإخراج لا على مقتضى الظاهر يفيد(٣) الكلام بلاغة وملاحة، وأصله (يكون مزاجُها عسلاً وماءً) و(أظبيا كان أمك أم حمار) ومن هذا القبيل قولهم: (**عرضتُ الناقة على الحوض**) أى: (عرضت الحوض عليها) أو كان معرفة لكن المراد غير معهود ولا مقصود والانحصار بالمسند إليه مثل (زيد عالم).

السادسة: فيما يقتضي تخصيصه أو تركه(٤):

أما الأولى: ففيما إذا كان المراد كون الفائدة أتمّ وهو بالإضافة أو الوصف، مثل (زيد ضاربُ عمرو)، و(زيد رجل كريم). وأما الثانى(٥) فظاهر فيما مرّ.

السابعة: فيما يقتضي كونه اسمًا معرَّفًا(٦):

وذلك إذا كان معلوما للمستمع بإحدى وجوه التعريف، ومتشخصًا له فإن قلت: إذا كان متشخصًا عنده، والمسند إليه معلوم له أيضًا فلا يستفيد شيئًا، قلت ممنوع لاحتمال أنه يستفيد نفس الحكم أو لازمه، أمّا الأول: فكما إذا كان له أخ وعالمًا بأن إنسانًا(٧) يسمى زيدًا، أو بأنه يحفظ القرآن، أو يراه بين يديه لكن لا يعرفه أنه أخوه فإذا قيل له: (أخوك زيد) أو (أخوك الذى يحفظ القرآن) أو (أخوك هذا) أو بالعكس فى الجميع(٨)، فقد حصل له العلم بالحكم. وأما الثانى فقولك لمن أثنى عليك بالغيب، (الذى أثنى عليَّ بالغيب أنت) معرفًا له أنك عالم بذلك، وقولك: (زيد المنطلق) حكمت بالانطلاق عليه باعتبار تعريف العهد، أو باعتبار تعريف الحقيقة، وكقولك (المنطلق زيد) حكمت على المنطلق بأحد الاعتبارين.

---

(١) الحج (١).

(٢) البقرة (٢).

(٣) فى الأصل (يفيد فى الكلام).

(٤) المفتاح ص١١٣ - ١١٤.

(٥) نهاية ق٢٦ فى الأصل.

(٦) المفتاح ص١١٤.

(٧) فى الأصل (إذا كان له أخاً وعالماً بأن إنسان).

(٨) أى فى التقديم والتأخير بأن يقال له (زيد أخوك) ونحوه

واعلم أن لام التعريف قد يكون لتعريف الحقيقة فقط، وقد يكون لتعريفها مع الاستغراق، وقد يكون لتعريفها مع التشخص كقولك: (الرجل خير من المرأة) فيمكن أن يراد به حقيقة الرجل من حيث هى هى وأن يراد به الاستغراق، وأن يراد به شخص معين، والحقيقة من حيث[1] هى هي ليست متحدة لثبوتها مع الكثرة، وليست متعددة لتحققها مع الوحدة، بل هى قابلة لكل منها، وإذا عرفت، فقولك (زيد المنطلق)، أو (المنطلق زيد) يفيد الحصر مطلقًا، ولذلك لا يجوز أن يقال: (زيد المنطلق وعمرو) ويجوز: (لا عمرو) وحينئذ فإن أمكن الحمل على الحصر فذاك، كقوله (الله العالم) بالذات[2] (وهو الوفي حين لايُظَنّ بأحد خيّرا) وإلا فحمل على المبالغة كقوله: (حاتم الجواد) و(زيد العالم) و(عليٌّ الشجاع). والاستغراق: إما عرفى كقولك (الله غافر الذنوب)، واستغراق المفرد أعمّ من الجمع، ولهذا لا يصدق: (لا رجل فى الدار) فى نفى الجنس مع وجود رجل أو رجُلَين(*) فيها، ويصدق: (لا رجال فيها) وإذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فأيهما قدّمته يكون مبتدأ لرفع الالتباس، وذهب الإمام إلى عدم جوازه لأن المبتدأ هو الموصوف، والخبر صفته، كما في (زيد المنطلق) فإن الانطلاق صفة، وزيد موصوف، وهو معين للابتدائية، والصفة للخبرية، والجواب عنه، لا نسلم أن المنطلق إذا جعل مبتدأ يكون صفة بل هو بمعنى الشخص، وهذا المعنى غير متعين للخبرية[3] وزيد لا يقع خبراً إلا بمعنى: صاحب اسم زيد، وهذا المعنى لا يقتضى كونه مبتدأ، فيصير معنى قولنا: (المنطلق زيد) الشخص الذى له الانطلاق صاحب اسم زيد، ومثل قوله:

لُعابُ الأفاعِي القاتلاتِ لُعابهُ ....[4]

فمحمول على القلب.

الثامنة: فيما يقتضي كونه جملة[5]:

وهو إما إرادة تقوية الحكم بنفس التركيب مثل: (أنا قرأت) و(أنت قرأت) و(هو

---

(١) نهاية ق٢٧ فى الأصل

(٢) فى المفتاح ص١١٦ (كما إذا قلت (الله العالم) الذات حمل على الانحصار حقيقة).

(*) في الأصل رجلان

(١) نهاية ق ٢٨ فى الأصل

(٢) هذا صدر بيت لأبى تمام، وعجزه:

.... وأرى الجَنَى اشتارتهُ أيد عواسلُ

انظر شرح الصولى لديوانه ٢/ ٣٣٣

(٥) المفتاح ص١١٦ - ١١٧

قرأ) وستعرف معنى تقوية الحكم إن شاء الله تعالى، ومثل: (عمرو يحمدك إن تكرمه) و(عمرو إن تكرمه يحمدك) إذ الجملة الشرطية خبرية مقيدة بقيد مخصوص، ومثل (خالد فى الدار).

وأما كونه يقتضي إسناده إلى ما بعده إثباتًا أو نفيًا، فيطلب تعليقه على ما قبله بنوع إثبات أو نفى لكون ما بعده سبب ما قبله، مثل (بكر قدِم ابنُه) وأما إذا كان المسند سببًا وهو أن يكون مفهومُهُ مع الحكم عليه بالثبوت إما هو مبنى عليه أو بالانتفاء عنه، مطلوب التعليق بغير ما هو مبنى عليه تعليق إثبات له بوجه ما أو نفى عنه بوجه ما مثل (زيد أبوه قائم أو قام) و(البرُّ الكرُّ منه بستين) كذا قيل.

التاسعة: فيما يقتضي أن يكون جملة فعلية أو اسمية أو ظرفية(١).

أما الأول: ففيما إذا كان الغرض من الإخبار الإشعار(٢) بالزمان والتجدد، فإن الفعل يفيد ثبوت الشيء على التجدد لأن ما كان زمانيًا متغير، وكل متغير متجدد، مثل: (زيد علم) أو يعلم.

وأما الثاني: ففيما إذا كان الغرض من الإخبار مجرد الإثبات مع قطع النظر عن الزمان والتجدد كقولك: (زيد أبوه عارف) إذ الاسم: لا يدل على التجدد إلا بالعرض، ولهذا حكى الله تعالى عن المنافقين: **﴿وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا، وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم﴾**(٣) الجملة الأولى فعلية تدل على التجدد، والثانية اسمية تدل على الاستمرار كقوله تعالى: **﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين﴾**(٤) يدل على نفى الإيمان مطلقًا غير متخصص بزمان. والاسم فى جواز الإخبار أعم، وإن كان الفعل فيه أكمل لأن الإخبار به مقتصر على الزمان.

وأما الثالث: ففيما إذا كان المقصود اختصار(٥) الجملة الفعلية مثل: (زيد فى الدّار).

---

(١) المفتاح ص١٧٧ (٢) نهاية ق٢٩ فى الأصل

(٣) البقرة ١٤ (٤) البقرة ١٨

(٥) فى الأصل اقتصار والتصويب من المفتاح ص١١٧

العاشرة: فيما يقتضي تأخيره أو تقديمه[1]:

أمّا الأول: ففيما إذا كان المسند إليه يقتضي تقديمه.

وأما الثانى: ففى صُور منها: أن يكون القصد: التنبيه على أنه خبر لا صفة، كقوله تعالى: «**ولكم فى الأرض مستقر**»[2]

وقول الشاعر

لـه هِممٌ لا منتهى لكبارهـا ... وهِمَّتُه الصّغْرَى أجلُّ من الـدَّهْـرِ[3]

وقوله:

عِند الملوكِ مضرةٌ ومنافـعُ ... وأرى البرامـك لا تضرُ ولا تنفـعُ[4]

فإن الصفة لا تتقدم على موصوفها.

ومنها أن يكون من الأسماء التى تتضمن الاستفهام كأين وكيف، ومنها أن يكون قلب المستمع متعلقا بها كقولك: (قد هلك خصمك) لمن يتوقعه، لأنه صالحٌ للتفاؤل[5] أو لأنه أهم عند المتكلم كقوله:

وليس بِمُغْنٍ فـى المـودةِ شافعٌ* ... إذا لـم يَكُنْ بينَ الضُّلوعِ شَفيعُ

ومنها أن يكون الغرض تخصيصه بالمسند إليه كقوله: ﴿**لكم دينكم ولى دين**﴾[6] وقولك: (تميمى أنا) ومنها أن يكون المقصود من تقديمه تشويقًا إلى المسند إليه لقوله:

ثـلاثـة تشرق الدنيا ببهجـتها ... شمس الضّحى وأبو إسحق والقمر[7]

---

(١)المفتاح ص١١٨.

(٢)الأعراف / ٢٤ .

(٣) البيت فى المفتاح ص١١٨، وفى الايضاح ص١٩٣ لحسان بن ثابت فى مدح النبى (ص) أو لبكر بن النطاح فى أبى دلف الجمعى، أو لبعض الأعراب فى أمير من الأمراء.

(٤) البيت فى المفتاح ص١١٨.

(٥) فى الأصل للتقابل

(٦) الكافرون ١٠٩/٦

(٧) البيت فى معاهد التنصيص ١/ ٢١٥، وهو في المفتاح ص١٢٣، والإيضاح ١٩٣ وهو لمحمد بن وهيب الحميرى ص١٣٥

(*) فى الأصل كلام غير واضح كانه: (وليس بمغن فى المرقد بيت نافع) وصوبّته من المفتاح ص١١٨

ومنها أن يكون الغرض من الجملة إفادة التجدد لا الثبوت فجعلت المسند فعلاً، وقدمته على ما أسند إليه فى المرتبة الأولى، مثل: (قام زيد) دون الثانية مثل: (أنا قمت، وأنت قمت) والكلام بهذا الاعتبار يفيد تقوى الحكم، وذلك أن المبتدأ يقتضى مسندًا فإذا ورد بعده ما يصلح له صرف إلى نفسه، فيتعلق بينهما الحكم، كقولك: (أنا أعطيك، وأنت تعطيه،وهو يعطيه)[1] وإذا كان فى المسند ضمير صرفه إلى المبتدأ ثانيًا ويفيد الحكم قوة، وإنما يحسن ذلك مما يشك فيه، أما ما لا يشك فيه، كما إذا أخبرت بخروج رجل، من عادته أن يخرج فى كل يوم قلت: (خرج فلان) ولم يحتج إلى بناء الفعل على الاسم لأن السامع لم يشك فيه، وقد يكون المراد من تقديم المبتدأ تأكيدًا بيان الفعل لا لتخصيصه به، فإن قولك: (هو يعطى الجزيل) يفيد تحقق إعطائه الجزيل عند السامع لا تخصيصه به، ومنه قوله تعالى: ﴿**والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئًا وهم يخلقون**﴾[2] وليس المراد تخصيص المحكوم بهم بل التحقيق (أنتم تخلقون)، ومنه قولك (أنت لا تكذب) لأنه أقوى (من[3]) قولك: (لا تكذب) لأنه أقوى للحكم بنفى الكذب من قولك: (لا تكذب) ومن قولك: (لا تكذب أنت) فإن أنت هنا لتأكيد المحكوم عليه بنفى الكذب لا لتأكيد الحكم.

ومن قوله تعالى: ﴿**والذين هم بربهم لا يشركون**﴾[4] وقوله: ﴿**لقد حقَّ القولُ على أكثرِهم فهم لا يؤمنون**﴾[5] ومنه قوله تعالى: ﴿**إن وليىَ اللهُ الذى نزَّل الكتاب وهو يتولَّى الصالحين**﴾[6] وقوله: ﴿**وحشر لسليمان جنوده من الجن والإنس والطير فهم يوزعون**﴾[7] ولا يستقيم المعنى فى الآيتين بدون بناء الفعل على الاسم[8] ولا يخفى ذلك على من له ذوق سليم.

تنبيه:

واعلم أن العام إذا قدم على النفى كان يفيد نفيًا عامًا كقولك: (كل ذلك لم أفعله) وإذا أخر عنه كان يفيده نفيًا للعموم، وهو لا ينافى الإثبات الخاص كقولك: (لم أفعل كلَّ كذا) فلو قلت: (بل بعضه) استقام الكلام.

---

(١) نهاية ق٣١ فى الأصل

(٢) النحل ١٦/ ٢٠، وفي الأصل خطأ فى الآية إذ كتبت: «والذين اتخذو من دون الله آلهة لا يخلقون شيئًا وهم يخلقون».

(٣) فى الأصل: (لأنه ومن)

(٤) المؤمنون ٢٣/ ٥٩

(٥) يس ٣٦/ ٧

(٦) الأعراف ٧/ ١٩٦

(٧) النمل ٢٧/ ١٧

(٨) نهاية ق٣٢ فى الأصل

ولنذكر منها (**وجوه اعتبارات الفعل فى لطائف**):

الأولى: (فيما يقتضي حذفه) وذلك عند وجود القرينة وإرادة الاختصار، والقرائن متعددة، فلنذكر عدة منها:

أولها: أن يكون الفعل مفسرًا كمثل العرب: (لو ذات سوار لطمتنى)[1] أى لهان علىّ، وقولهم: (**إلا حظية فلا ألِيَّة**)[2]

ثانيها: عند وجود حرف جر، فإنها وضعت لإفضاء معانى الأفعال إلى الأسماء، لكن لادلالة لها على الفعل المقَّيد فلابد من أمر آخر، وهو قد يكون الشروع فيه، كقولك (بسم الله) عند الشروع فى القراءة، أو أى فعل كان.

وقد يكون الاقتران كقولك للمعرِّس (بالرفَّاء والبنين) أى عرست، وللمفوض أن تختار: إليك[3]، أى تفوض.

وقد يكون تعميم الاستعمال مثل: (فى الدار رجل)

وثالثها: أن يقع الكلام جوابا لسؤال: كقولك: (يكتب القرآن لى) فقيل: (من يكتب؟) فقلت: (زيد) ومنه قوله تعالى: ﴿**ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله**﴾[4] وقوله: ﴿**وجعلوا لله**[5] **شركاء الجن**﴾[6] وهذا الباب من الكلام فى نهاية البلاغة، ومن جهات حسنه أن الجملة الواحدة تنوب مناب ثلاثة من الجمل، كأن القرائن فى المثال الأول مقصودة بالذكر بخلاف ما إذا بنيت الفعل للفاعل فإنه بصير فضلة، وإن إسناد الفعل إلى الفاعل فى المثال إجمالاً أولاً وتفصيلاً ثانيًا، وهذا أبلغ من إسناده إليه من وجه واحد. وأما مقتضى اثباته فاشتمال المقام على استدعاء التلفظ به.

الثانية: فى حذف مفعوله وإثباته مفعولات الأفعال:

---

(١) ذكره الطيبى في التبيان كذلك

(٢) المثل في لسان العرب مادّة (ألو) قال: الا يألوا ألْوًا وأُلُوًّا وإلِيًا وألّى يُؤَلِّي تَأْلِيَةً وأْتَلَى: قصرَ وأبطأ . . . والاسمُ: الأَلِيَّة، ومنه المثل: إلاّ حَظِيَّةً فَلا أَلِيَّة ؛ أيَ إن لم احْظَ فلا أزال اطلب ذلك واتعملّ واجهُد نفسي فيه، واصلُه في المرأة تصلَفُ عند زوجها، تقول: إنَ أخطأتك الحُظوة فيما تطلب فلا تألُ أن تتودد إلَي الناس لعلك تدرك بعض ماتُريد. لسان العرب · ألو . ١/ ١١٧ دار المعارف

(٣) أى تقول له: إليك: أى إليك الاختيار أى تفوض إليه، وفى الأصل: وللمفوض إليك أن تختار اى تفوض، ولعل الصواب كما اثبتناه.

(٤)الزمر ٣٩/ ٣٨

(٥) نهاية ق٢٣ فى الأصل

(٦) الأنعام / ١٠٠.

إن لم تكن متعينة فتحذف قصداً إلى تعميم المعنى مع الاختصار فى اللفظ كقولهم (فلان يعطى ويمنع) و(يبنى ويهدم) ومنه قوله تعالى: **﴿والله يدعو إلى دار السلام﴾**(١) أو قصد إلى الفعل فقط ايهامًا للمبالغة من غير تعرض للمفعول، والفعل إذن بمنزلة اللازم فى عدم المفعول لفظًا أو تقديرًا كقولهم: (فلان يأمر وينهى، ويحل ويعقد، ويضر وينفع) ومنه قوله تعالى: **﴿هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾**(٢) والمعنى: هل يستوى من له علم، ومن لا علم له من غير قصد إلى معلوم، وإن كانت متعينة فتحذف لأمور منها:

توفر الداعى على مجرد إثبات الفعل من غير أن يتعرض للمفعول لقوله تعالى: **﴿ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمّةً من النّاس يسقون، ووجد من دونهم(٣) امرأتين تذودان، قال: ما خطبكما، قالتا: لا نسقي حتى يصدر الرعاء﴾**(٤) ففيه حذف المفعول فى أربعة مواضع، تأمل.

ومنها: قصد الاختصار عند وجود القرنية الظاهرة، كقوله تعالى: **﴿ولو شاء لهداكم﴾**(٥) وقوله تعالى: **﴿أرنى أنظر إليك﴾**(٦).

وكقولك: «أصغيت إليه».

ومنها: رعاية الفاصلة: كقوله تعالى: **﴿والضحى، والليل إذا سجى، ما ودعك ربك وما قلى﴾**(٧).

ومنها: استهجان ذكره لقول عائشة (رضى الله عنها): «ما رأيت منه ولا رأى منى»(٨) يعنى العورة.

ومنها قصدُ اعتبار غير ما ذكر من الأحوال المناسبة للحذف وأما إثباته ففى المقام الذى يكون عاريًا عمّا نبهت لك عليه، أو الغرض زيادة تقرير لقوله:

ولو شئت أن أبكى دما لبكيته   عليه ولكن ساحة الصبر أوسع*

---

(١) يونس / ٢٥   (٢) الزمر/ ٩   (٣) نهاية ق٣٤ فى الأصل
(٤) القصص ٢٨/ ٢٣   (٥) النحل ١٦/ ٩   (٦) الأعراف ٧/ ١٤٣
(٧) الضحى ٩٣/ ١ -٣

(٨) الحديث أخرجه ابن حبان الأصبهانى عن ابن عباس (رضى الله عنه) قال: قالت عائشة (رضى الله عنها): «ما أتى رسول الله ﷺ أحداً من نسائه إلا متقنعا يرخى الثوب على رأسه، وما رأيته من رسول الله (ص)، ولا رآه منى» انظر: اخلاق النبوة لابن حبان الاصبهانى، باب صفته (ص) عند غشيان أهله ص٣٣ ط النهضة سنة١٩٧٢، تحقيق أحمد محمد أبو موسى.

(*) البيت للخريمى فى دلائل الإعجاز ص١٨٤، وهو في الإيضاح ص١٩٩ من قصيدة له يرثى بها أبا الهيذام أمير عرب الشام.

أو رعاية الفاصلة كقوله تعالى: ﴿والشمس وضحاها، والقمر إذا تلاها﴾[1] الآية، وما أشبه ذلك من الوجوه المعتبرة فى الإثبات.

الثالثة: فى إضمار فاعله وإظهاره:

فيضمر الفاعل فى مقام الحكاية (كذهبتُ) أو الخطاب (كذهبتَ) والإضمار على شريطة التفسير كقولهم: (أكرمنى وأكرمت زيدًا) للاستغناء بذكره (فى الثانى)[2].

وفيما إذا كان مسبوقًا بالذكر أو فى حكمه مثل: (جاءنى زيد وأعطانى درهما)، وكقوله فى مطلع القصيدة[3]

زارت عليها للظلام رواق ... ومن النجوم قلائد ونطاق[4]

ويظهر الفاعل فى غير ما ذكر من المقام، أو كان القصد به زيادة تمييز كقولك (جاءنى رجل) و(قال ذلك الرجل).

الرابعة: فى اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل.

وهو إما تقديم ما في معنى الفاعل عليه مثل: (أنا قرأت) أو تقديم المفعول عليه مثل (زيدًا ضربت) أو تقديم ما يتصل به مثل: (ضرب زيد عمرًا).

وإما العكس فى الكل، فإذا قلت: (أنا سعيت فى حاجتك) (أنا كفيت[5] مهمك) أو (ما زيدًا طلبت) لم يجز ذلك إلا بعد ثبوت الفعل وعلم السامع به لكنه مخطئ فى فاعله أو فى تفصيله إذا كان من غيرك أو أنه فعل ما فعلت، أو في المفعول، أو كان قصدك بذلك ردّه إلى الصّواب، أو اختصاصك به مستبدًا، ولهذا يصح أن يقول عند إرادة التأكيد: (أنا سعيت فى حاجتك لا غيرى) و(أنا كفيت[6] مهمك وحدى)، وإذا قلت: (سعيت فى حاجتك) أو (سعيت أنا فى حاجتك) لم يلزم أن يكون السامع عالمًا به، وكذا إذا قلت: (ما طلبت زيدًا) فإنه لا ينزل على كونه مطلوبًا لجواز أن لا يكون مطلوبًا أصلاً فالتفريع على ما سبق لا يصح أن يقول: (ما أنا ضربت زيدًا ولا أحَدٌ من الناس) للتناقض، وكذا لا يصح قولك: (ما أنا سعيت[7] فى حاجتك ولا

---

(١) الشمس ١ ـ ٣.
(٢) في الأصل (للاستغناء بذكره فى (اليانى) والراجح أنها مصحفة عن (في الثانى).
(٣) نهاية ق٣٥ فى الأصل
(٤) البيت فى المفتاح ص١٢٤، وهو لأبى العلاء فى سقط الزند ص٢١٠
(٥) فى الأصل اكتفيت
(٦) فى الأصل (اكتفيت)
(٧) نهاية ق٣٦ فى الأصل

أحدٌ، غيرى بعينه)، ويصح أن يكون يقال: (ما ضربت زيدًا ولا أحد من الناس) و(ما سعيت فى حاجتك ولا أحد غيرى). وإن أكدت المتصل بالمنفصل لعدمه. ويصح أن يقول: (ما أنا رأيت أحدًا من الناس) لاقتضائه أن أحدًا يعتقد أنك رأيت كل من فى العالم بخلاف ما إذا قلت: (ما رأيت أنا أحدًا) ولا يجوز أن تقول (أنا ما ضربت إلا زيدًا) لأن نقض النفى بإلا يقتضى أن يكون ضربته وتقديم الضمير وإيلاؤه حرف النفي يقتضى نفى ضربك إياه، بخلاف ما إذا قلت: (ما ضربت أنا إلا زيدًا) وهذا الحكم يجرى بعينه فى تقديم المفعول وتأخيره نفيًا وإثباتًا، فإذا قلت: (ما ضربت زيدًا) فقد نفيت الضرب منك من غير تعرض لبيان كونك ضاربًا لغيره، وإذا قلت: (ما زيدًا ضربت) فإن المفهوم منه وقوع الضرب منك على إنسان، فظن معتقد أنه زيد فنفيت عنه وقوعه عليه، فلا يصح أن يقال: (ما ضربت زيدًا ولا أحدًا منهم) وكذا حكم الإثبات، ولا يصح أن يقال: (ما زيدًا ضربت ولكن أكرمته) لأن خطأ المعتقد وقع فى المضروب حيث اعتقد أنه لا فى زيد[1] الضرب حتى يرده إلى الصواب فى الإكرام، بل ردُّه إليه أن تقول: (ولكن عمرًا) وإذا ظن بك المتكلم ظنًا فاسدًا أنك اعتقدت أنه ضرب زيدًا ثم قال لك ما عمرًا ضربت فيصح أن تقول: (ما عمرا ضربت ولا أحدًا من الناس) ولذا إن ظن أنك تعتقد كون زيد مضروبًا فيصح أن تقول: (ما أنت ضربت زيدًا ولا أحد غيرك) لفساد اعتقاده فيهما واعلم أن حكم الجار والمجرور فيما ذكرنا كالمفعول كقولك: (ما أمرتك بهذا) و(ما بهذا أمرتك) وكذا (مررت بزيد) و(بزيد مررت).

تنبيه: واعلم أن التخصيص من لوازم التقديم عند علماء المعانى سواء كان مفعولاً به كـ(**إياك نعبد**)[2] أو ظرفًا كقولك: (إذا خلوت قرأت القرآن) أو جارًا ومجرورًا كقوله تعالى: ﴿**فإلى الله تحشرون**﴾[3] أو غيره كقولك: (أما عرفت زيدًا) ولذلك يؤخر المفعل المقدر فى (بسم الله) فيقال: (بسم الله أقرأ)، فإن قيل فما تقول فى قوله تعالى: ﴿**أقرأ باسم ربك**﴾[4] مع أن الفعل متقدم، قلنا: اقرأ محمول على معنى (افعل القراءة) من قبيل قولهم: (فلان تعطى)[5] و(باسم ربك) مفعول اقرأ الذى

---

(١) نهاية ق٣٧ فى الأصل
(٢) الفاتحة / ٤
(٣) آل عمران ٣/ ١٥٨.
(٤) العلق / ١.
(٥) بالأصل تُعطى.

بعده، اللهم إلا إذا كان المقصود من التقديم نوع اهتمام ببيان المقدّم، كما سبق ذكره فى مواضع[1] شتّى لأن العناية بما تقدم أتمّ وإيراده فى الذكر أهم، فلا يفيد التخصيص.

الخامسة: فى تقييد الفعل بالقيود والشرطية.

وهى (إن وإذا، ما، ومتى وأين ويلحق بآخرها ما وحيثما مَن وما ومهما ومتى وأىّ وأنى) فإن للشرط فى الاستقبال ولا تدخل إلا على الفعل المحتمل وقد تستعمل فى غير المحتمل لغرض وهو إما للتجاهل، وإما أنّ المخاطب ليس بجازم كقولك: لمن يكذبك فيما تخبره (إن صدقت فقل لى ماذا تعمل) وإما إقامة المخاطب مقام الجاهل لعدم عمله بعمله كقول الأب لابن لا يراعى حقه: (افعل ما شئت، إنى إن لم أكن لك أبا كيف تراعى حقى؟).

وإذا للشرطية فى الاستقبال، والأصل فيها الجزم بوقوع الشرط قطعًا إما تحقيقًا كقولك: (إذا طلعت الشمس فإنى أكرمك) أو باعتبار[2]،(ما والغالب دخوله) فى الماضى ويجعله مستقبلاً لأنه أقرب إلى القطع من المستقبل مطلقًا نظرًا إلى اللفظ كقوله تعالى: ﴿**فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه، وإن تصبهم سيئة يطّيّروا بموسى ومن معه**﴾[3] فإن قيل: لم أدخل إذا فى الحسنة وإن فى السيئة؟ قلنا لأن المراد الحسنة المطلقة لا نوع حسنة وهى كثيرة الوقوع فيكون أقرب إلى القطع بخلاف السيئة المنكّرة لأنها نادرة الوقوع بالنسبة إلى الحسنة المطلقة[4] فتكون بعيدة عن الجزم.

وإذا ما كإذا فى الشرط من جهة المعنى إلا فى الإبهام فى الاستقبال.

ومتى لتعميم الأوقات فى الاستقبال، ومتى ما أعم وأين لتعميم الأمكنة، وأينما أعمّ. وحيثما كأينما كقوله تعالى: ﴿**وحيثما كنتم.. الآية**﴾[5] ومن (لأولى)(*) العلم على العموم كقوله تعالى: ﴿**من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها**﴾[6].

وما لتعميم الأشياء، كقوله ﴿**وما تنفقوا من خير فإن الله به عليم**﴾[7] ومهما أعمّ.

وأىّ لتعميم ما يضاف إليه. وأنّى لتعميم الاعتبارات العائدة[8] إلى الشرط كقولك:

---

(١) نهاية ق٣٨ فى الأصل
(٢) العبارة غير واضحة فى الأصل واجتهدت فى قراءتها على النحو الذى أثبتنه
(٣) الأعراف ٧/ ١٣١ (٤) نهاية ق٣٨ فى الأصل (٥) البقرة ٢/ ١٥٠
(٦) الأنعام ٦/ ١٦٠ (٧) البقرة ٢/ ٢٧٣ (٨) فى الأصل الفائدة
(*) فى الأصل: (ومن الأولى) ولعل ما أثبته هو الصواب، والله أعلم.

(أنىّ تقرأ أقرأ) أى (على أى حال توجدها أو جدها أنا) والشرط والجزاء فى غير لو: تعليق أمر بأمر غير حاصل فامتنع أن يكون الثبوت فيهما، فلا يجوز أن يكونا اسمين أو أحدهما، أو ماضيين أو أحدهما، وما كان ماضيًا لفظًا فهو مستقبل معنى.

ولو لتعليق امتناع الثانى لامتناع الأول قطعًا كقولك: «لو جئتنى لأكرمتك» فإنك علقت امتناع إكرامك بامتناع مجىء مخاطبك، فيمتنع أن يكون الشرط والجزاء ثابتين ولابد أن يكون فعليين والفعل ماضٍ، ونحو قوله تعالى: **﴿ولو ترى إذ المجرمون.. الآية﴾**(1) بمنزلة الماضى المقطوع لصدور الإخبار عمّن هو صادق قطعًا.

(1) السجدة: ١٢

المسلك الرابع: في بيان الفصل والوصل والإيجاز والإطناب

ومعرفتها أعظم أركان البلاغة، حتى بالغ بعضهم وقال: البلاغة معرفة[1] الفصل والوصل.

وفيه لطائف وقاعدة:

الأولى[2]: فى الفصل والوصل، ومدار معرفتها معرفة مواضع العطف والاستئناف، وهى مفتقرة إلى ثلاثة أصول.

صلاح المقام للعطف بحسب الوضع وفائدته وكونه مقبولاً لا مردودًا وهى لا تحصل إلا بعد اتفاق معانى الحروف العاطفة والعطف يقتضى التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه وهو فى المفردات والجملة التى فى قوة المفرد نحو (مررت برجل خلقه حسن وخلقه قبيح) يقتضى التشريك والإعراب: وهو نوعان تبع وغير تبع، والثانى ليس مقامًا للعطف أصلاً لعدم تقدم المتبوع فلا يقال: (جاء وزيد) وقوله:

.... **عليك ورحمة الله السلام ***

من باب التقديم والتأخير، وتقدير قوله تعالى: ﴿**فإياى فارهبون**﴾[3] وكذا الأول إلا فى العطف بالحرف والعطف يقتضى التشريك، وهو منتف فى الوصف والتأكيد وعطف البيان لأنها ليست غير المتبوع، وكذلك فى البدل، لأن المبدل منه فى حكم الساقط.

الثانية: فى الجمل التى لا تكون فى قوة المفرد واعلم أن معنى إحدى الجملتين لذاته: إما أن يكون متعلقًا بمعنى الأخرى، أولا والثانى فإما أن يكون بينهما مناسبة أولا، فهذه أقسام ثلاثة.

الأول: ما إذا كانت بين معنييهما تعلق ذاتى فيلزم ترك العطف وهو أصناف: منها القطع، وهو[4] ضربان أحدهما: أن يكون للجملة الأولى حكم والمتكلم لا يريد

---

(١) نهاية ق٤٠ فى الأصل

(٢) انظر مفتاح العلوم للسكاكى ص١٣٤ المطبعة الأدبية

(٣) النحل / ٥١

(٤) نهاية ق٤١ فى الأصل

(*) عجز بيت للأحوص. شعره/ ١٩٠

وصدره: ألا يا نخلة من ذات عرق   عليك ورحمة الله السلام

الشركة فيقطع، إما للاحتياط: وهو فيما إذا كان فى الكلام السابق كلام يمكن العطف عليه، وكلام لا يمكن كقوله:

وتظن سلمى أننى أبغى بها بدلا ... أراهـا فـى الضلال تهيمُ(1)

ولم يقل (وأراها فى الضلال تهيم) لئلا يتوهم السامع العطف على البغى، ويُعِدّ (أراها.. إلى آخره) من مظنونات سلمى فى حق الشاعر، لكن المراد أنه حكم عليها بذلك.

وإما للوجوب: وهو فيما لا يمكن العطف على السابق كقوله تعالى: **﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض، قالوا: إنما نحن مصلحون، ألا إنهم هم المفسدون﴾**(2) ولم يقل: (وألا أنهم هم المفسدون) لأن العطف يقتضى أن يكون قوله: (ألا إنهم هم المفسدون) خبرًا من اليهود ووصفا منهم لأنفسهم بأنهم المفسدون، وليس كذلك، بل هو خبر الله تعالى بذلك، ويسمّى هذا الضرب قطعًا.

وثانيهما: أن يكون الكلام السابق بنحوه للسؤال، وينزّل منزلة الواقع ويطلب باللاحق وقوعه جوابا له فلهذا يقطع كقوله:

وقد غرضتُ من الدنيا فهل زمنى ... مُعط حياتى لغـرٍّ بعـد ما غرضا
جَرّبت دهرى وأهليه فما تَركَـت ... لىَ التّجارِبُ فى وُدِّ امرىءٍ غرضا*

لم يعطف جرّبت على عرضت لسؤال ينساق إلى معنى البيت الأول وهو لم تقول هذا؟ وأى شىء اقتضاك إلى(3) أن تملّ من الحياة إلى هذه الغاية، ويسمّى هذا الضرب استئنافًا، ومنها البدل وهو أن يكون الكلام السابق غير واف بتمام المقصود، أو كغير الوافى فى مقام العناية بشأنه، فبعيدة على قصد الاستئناف بنظم أوفى ليعلم بالقصد من الاعتناء بشأنه كقوله تعالى: **﴿بل قالوا مثل ما قال الأولون، قالوا أئذا متنا وكنّا ترابًا وعظامًا﴾**(4) لم يعطف **(قالوا أئذا متنا)** على **(قالوا مثل)** لقصد البدل، وكقوله:

---

(1) البيت فى التبيان للطيبى فى الفصل والوصل والمفتاح للسكاكى ص١٤١، والايضاح ص٢٢٥ معاهد التنصيص ١/ ٢٧٩ بلا عزو

(2) البقرة ٢/ ١١ - ١٢

(*) البيتان لأبى العلاء المعرى فى سقط الزند ص٢٠٨، وقد عزاهما الطيبى له فى التبيان فى الفصل والوصل، وهما فى المفتاح ص١٤٣، والإيضاح ص٢٥٦ وغرض من الدنيا: ضجر وملّ، والغرّ: من لا تجربة له ولا خبرة.

(3) نهاية ق٤٢ فى الأصل.

(4) المؤمنون ٢٣/ ٨١ -٨٢

أقول له ارحل، لا تُقيمنَّ عندنا وإلا فكن فى السِّر والجهر مسلمًا*

فَصَل (**لا تُقيمنَّ**) عن (**ارحل**) للبدل إذ المراد من هذا الكلام كمال إظهار الكراهة لإقامته بسبب خلاف سرّه.

وترك[1] العطف (ولا تقيمن عندنا) أوفى بهذا الغرض من (ارحل) لدلالة ذلك عليه بالتضمن مع التجرد عن التأكيد ودلالة هذا عليه بالمطابق مع التأكيد.

ومنها الإيضاح كقوله تعالى: ﴿**فوسوس إليه الشيطان: قال يا آدم هل أدلُّك[2] على شجرة الخلد.. الآية[3]**﴾ لم يعطف (قال) على (فوسوس) لأنه تفسير له، ومنها التأكيد كقوله تعالى: ﴿**الم ذلك الكتاب لاريب فيه**﴾[4] فقوله: (**لاريب فيه**) تأكيد لقوله: (**ذلك**) ومنه قوله تعالى: ﴿**سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون، ختم الله على قلوبهم.. الآية[5]**﴾ فقوله: (**لا يؤمنون**)[6] تأكيد لقوله: (**سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم**) و(**ختم الله**) تأكيد ثان.

الثالثة: فى القسمين الباقيين.

الثانى: وهو ما لا يكون بينهما مناسبة أصلاً فيجب ترك العطف فيهما سواء كانتا مختلفين خبرًا وطلبًا أولا إذ العطف للتشريك وبحيث[7] لا شركة، يمتنع العطف، ومن ها هنا عابوا أبا تمام فى قوله[8]:

لا والذى هو عالم أن النوى صَبِرٌ وأنّ أبا الحسين كريمُ

حيث جمع بين مرارة النّوى وكرمِ أبى الحسين ولا مناسبة بينهما أصلاً.

مثال اختلافهما خبرا وطلبًا كقوله: (مات فلان ـ رحمه الله) إذا المراد بقوله: (رحمه الله) الدعاء فيكون طلبًا، ولهذا يجب الفصل، ومنه قوله:

مَلَّكتُهُ حَبْلـى ولكـنه ألقـاه من زهد على غاربى

وقال إنى فـى الهوى كاذب انتـقم اللهُ من الـكاذبِ[1]

(*) البيت فى المفتاح ص١٤٤، والايضاح ٢٥٣، ومعاهد التنصيص ١/ ٢٧٨ بلا عزو

(١) فى الأصل بدون (ترك) (٢) فى الأصل (أولكم) وهو خطأ من الناسخ

(٣) الأعراف ٧ (٤) البقرة ٢/ ١-٢

(٥) البقرة ٢/ ٦ (٦) نهاية ق ٤٣ فى الأصل

(٧) فى الأصل بحيث بدون عطف، وصوبته بدلالة السياق

(٨) البيت لأبى تمام فى شرح الصولى لديوانه ٢/ ٤١٩ من قصيدة يمدح فيها محمد بن الهيثم أبا الحسين.

إذ المراد من (انتقم) الدعاء.

ومثال الاتفاق قول القائل: (زيد قائم) (وختم القرآن سنةٌ* فى التراويح) و(المبتدأ مرفوع) و(درجات الحمل ثلاثون)

والثالث: وهو ما لا يكون بينها تعلق، لكن بينهما مناسبة فيجب العطف كقوله تعالى: **﴿يعلمُ ما يلجُ فى الأرضِ وما يخرُجُ منها.. الآية﴾**(٢) وقوله تعالى: **﴿إنَّ الأبرارَ لفى نَعيمٍ وإنَّ الفُجَّارَ لفى جحيمٍ﴾**(٣)

واعلم أن المخبر عنه فى الجملتين إن كان واحدًا كقولك فلان يضر وينفع، ويأمر(٤) وينهى، فالعطف لازم، إذ لولاه لا حتمل أنك رجعت عن الأول وأبطلته بالثانى بعد إثباتك إياهما، وإن كان متعددًا فالمناسبة إما بين المخبرين عنهما فقط مثل: (زيد طويل القامة وعمرو فاحم الشعر) لعدم المناسبة بين طول القامة والشعر أو بين المخبرين بهما فقط مثل (زيد طويل والخليفة قصير) لعدم تعلق حديث زيد بحديث الخليفة، فهما يحتملان العطف، وعدمه نظرًا إلى الاعتبارين أو لمناسبة(٥) بينهما مثل: «زيد طويل وعمرو قصير» فالعطف واجب لحصول المناسبتين. وحصولها إما بالتماثل كزيد وعمرو، أو بالتضايف كالعلو والسفل، أو بالتضاد كالسواد والبياض، أو بالتشابه كالسماء والأرض.

والوصل المستحسن هو أن يكون بجملتين(٦) متناسبتين لكونهما اسميتين أو فعليتين فإن كان المقصود مجرد الإخبار، من غير التعرض للتجدد والثبوت وغير ذلك وجب رعاية ما ذكرنا، يقال: (قام زيد وقعد عمرو) أو (زيد قائم، وعمرو قاعد) ولا يقال: (قام زيد وعمرو قاعد) أو قعد، أما إذا أراد التجدد فى إحديهما والثبوت فى الأخرى، وجب أن يقول ذلك، كقوله تعالى: **﴿سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون﴾**(٧) أى

(١) التبيان، نسبهما عبدالقاهر فى دلائل الاعجاز ص٢٤٢ وكذا القزوينى فى الايضاح ص٢٥٠ إلى اليز يدى، وهما فى المفتاح ص١٤٦ وكذا فى المفتاح للطيبى بلا عزو.
(٢) الحديد ٥٧/ ٤
(٣) الانفطار ٨٢/ ١٣ - ١٤
(٤) نهاية ق٤٤ فى الأصل
(٥) بياض بالأصل ولعل تقديره ما أثبته.
(٦) فى الأصل جملتان وهو خطأ من الناسخ
(٧) الأعراف ٧/ ١٩٣
(*) فى الأصل (ستته) ولعل الصواب ما أثبته.

سواء عليكم[1] أحدثتم الدعوة لهم أم استمر عليكم صمتكم عن دعائهم، ومنه قوله: **﴿أجئتنا بالحق أم أنت من اللاعبين﴾**[2] أجددت عندنا تعاطى الحق فيما نسمعه منك، أم اللعب أى أحوال الصبى بعد على استمرارها عليك.

الرابعة: فى الإيجاز والإطناب[3].

قيل: الإيجاز هو الأداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط.

والإطناب: هو أداؤه بأكثر من عباراته. ومثال الإيجاز قوله تعالى: **﴿هدى للمتقين﴾**[4] أى هدى للضالين الصائرين إلى التقوى بعد الضلال، لأن الهداية إنما تكون للضال لا للمهتدى، وإلا يلزم تحصيل الحاصل، ووجه حسن الإيجاز فى هذه الآية، قصد المجاز، ومنه قوله تعالى: فقلنا **﴿اضرب بعصاك الحجر فانفجرت﴾**[5] أى فضرب فانفجرت، ومنه قوله: **﴿فالله هو الولى﴾**[6] أى إن أرادوا وليًا بالحق فالله هو الولى بالحق، لاولى سواه. ومنه قوله: **﴿وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملاً صالحًا وآخر سيئًا﴾**[7] معناه (خلطوا عملاً صالحًا بسيئ وآخر سيئًا بصالح[8] لأن الخلط يستلزم مخلوطًا ومخلوطًا به، ومنه قول العرب: (جاء بعد اللّتيآ والتى)(*) من غير ذكر الصلة للتنبيه على أن المشار إليها بهما وهى المحنة[9] والشدائد بلغت إلى غاية يتحير الواصف معها عن فتح الشفة.

ومثال الإطناب قوله تعالى: **﴿إنَّ فى خلق السموات والأرض، واختلاف اللَّيل والنّهار، والفلك التى تجرى فى البحر بما ينَفعُ النَّاسَ، وما أنْزَلَ اللهُ من السماء من ماء فأحيا بِهِ الأرضَ بعدَ مَوْتها، وبثَّ فيها من كلِّ دابَّة وتصريفِ الرياحِ، والَسحابِ المسخرِ بين السمـاءِ والأرضِ لآيـاتٍ لقـومٍ يعقلـون﴾**[10]

أطنب فيها مع إمكان الإيجاز وهو أن فى ترجح وقوع أى ممكن كان على لا وقوعه لآيات للعقلاء، لأن هذا الكلام لامع الإنس فقط؛ بل مع الجن أيضًا؛ ولا مع قرن

---

(١) نهاية ق٤٥ (٢) الأنبياء ٢١/ ٥٥
(٣) المفتاح ص١٥٠ (٤) البقرة / ٢
(٥) البقرة ٦٠ (٦) الشورى / ٩
(٧) التوبة / ١٠٢ وفى الأصل «وآخر سببا» وهو خطأ من الناسخ.
(٨) فى الأصل (عملاً صالحاً وآخر سببيا بصالح) وفى المفتاح ص١٠٢ (عملا صالحا بسيء)
(*) قولهم (جاء بعد اللّتيا والتى) المثل فى مجمع الأمثال ١/ ٩٧ و(اللّتيا) تصغير (التى) انظر العين للخليل ٨/ ١٤٣.
(٩) نهاية ق٤٦ (١٠) البقرة ١٦٤ .

دون (قرن)[1]؛ بل مع جميع القرون، وفيهم المقصِّر فى باب النظر والعلم بالصانع، فليس مقام أولى من هذا [2].

ومنه قوله تعالى: ﴿**الذين[3] يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم، ويؤمنون به**﴾[4].

أطنب بذكر يؤمنون، لأن من صدَّق حملة العرش لا يشك فى إيمانهم لإظهار شرف الإيمان، والترغيب فيه.

قاعدة فى تفاصيل القصر[5].

وفيها مباحث:

الأولى: فى أنه تقصير المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل، وهو على المفعول، والحال على ذى الحال، وبالعكس والمفعول على مثله، وكذا الظرف.

والقصر راجع إلى تخصيص الموصوف[6] عند السامع[7] بوصف دون آخر، ويسمّى قصر إفراد، لقطع الشركة، أو لوصف مكان آخر ويسمّى قصر قلب، لقلب الحكم، أو إلى تخصيص الوصف بموصوف، قصر إفراد أو قصر قلب.

وله أربعة طرق:

الأول: العطف كقولك: فى قصر الموصوف إفرادًا (زيدٌ طبيب لا فقيه) لمن يعتقده[8] طبيبًا وفقيها، أو قولك: (زيد قائم لا قاعد) لمن يتوهم زيدًا على أحد الوصفين من غير ترجيح، أو قلبًا كقولك لمن يعتقد بكرًا فقيها لا منجمًا: (ما بكر فقيه بل منجم)، وفى قصرها عليه باعتبارين مثل: (مازيد فقيه بل خالد) أو (عمرو فقيه لا زيد)، (بيّن القصرين)[9] أن الموصوف فى الأول يمتنع أن يشاركه غيره فى الوصف (ويمتنع فى الثانى)(*)

---

(١) سقطت من الأصل والسياق يقتضيها، وهى فى المفتاح ص١٥٢ (قرن دون قرن).

(٢) أى بالإطناب

(٣) فى الأصل (والذين) والصواب بدون العطف

(٤) غافر ٧

(٥) المفتاح ص١٥٦

(٦) نهاية ق ٤٧ فى الأصل

(٧) فى الأصل (وعند) والواو زائدة

(٨) فى الأصل (لمن يعتقد).

(٩) هكذا فى الأصل ويمكن أن تكون (بين فى القصرين) وسقطت (فى) من الناسخ وكتبت فى الهامش فوق كلمة (القصرين) (أى قصر الموصوف على الصفة وبالعكس)

(*) هكذا فى الأصل ولعل الصواب (ولا يمتنع فى الثانى).

الثانى: النفى والاستثناء كقوله تعالى فى قصره عليها إفرادًا **﴿وما محمد إلا رسول﴾**(١) وقلبًا كقوله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام: **﴿ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله﴾**(٢) لأنه قال ذلك فى مقام مشتمل على معنى: (يا عيسى لم تقل للناس ما أمرتك (لأنى أمرتك أن تدعوَهم)(٣) إلى أن يعبدونى، ثم إنك دعوتهم إلى أن يعبدوا من هو دونى(٤). وفى قصرها عليه إفرادًا مثل: (ما عالم إلا زيد) لمن يعتقد العلم لزيد(٥) ولغيره، وقلبًا (ما فقيه إلا عمرو) لمن يزعم أن عمرا ليس فقيه، وجه القصر فى الأول أن النفى إنما يتوجه على الوصف دون الموصوف، إذ الذات لا تنفى، وحينئذ أفاد القصر فى الوصف المتنازع، وفى الثانى أنه متى دخل النفى على الوصف المسلّم ثبوته توجه بحكم (٦) العقل إلى ثبوته، فإذا قلت (إلا زيد) أفاد القصر.

الثالث: (إنما) كقولك: فى قصره عليها إفردًا (إنما زيد ذهب) لمن تردد فى الذهاب والمجىء من غير ترجيح، أو قلبًا لمن يقول: (زيدٌ جاءٍ لا ذاهبٌ) وفى قصرها عليه إفرادًا: (إنما يجىء زيد) لمن تردد (لديه)(٧) المجىء بين زيد وعمرو. وقلبا لمن يقول: (لا يجىء زيد بل يذهب).

وإنما يفيد الحصر قيل بمنطوقه، وقيل بمفهومه، مثل: **﴿إنما الله إله واحد﴾**(٨) وقيل لا مطلقًا وسبب إفادته الحصر أنه متضمن معنى (ما وإلا) لهذا يصح انفصال الضمير معه مثل: (إنّما يضرب أنا) مثل (ما يضرب إلا أنا) وقيل: إن وضعت لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه ثم اتصلت بها (ما) المؤكدة لا النافية فضاعف تأكيدها فيناسب تضمين القصر كما فى قصره عليها(٩) وبالعكس بجامع أن قصرها ليس إلا تأكيدًا للحكم، وقيل لأن إن للإثبات(١٠) وما للنفى فيجب الجمع بينهما بقدر الإمكان، وأيضًا قال الأعشى:

(١) آل عمران ١٤٤ (٢) المائدة ١١٧
(٣) سقطت من الأصل، وأثبتها من المفتاح ص١٥٧
(٤) فى الهامش (ويدل عليه قوله تعالى: «يا عيسى أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى إلهين من دون الله» المائدة ١١٦
(٥) نهاية ق٤٨ فى الأصل.
(٦) فى الأصل (يحكم) والتصويب من المفتاح ص١٥٧ - ١٥٨
(٧) سقطت من الأصل والسياق يقتضيها
(٨) النساء ١٧١ (٩) فى الهامش (أى قصر الموصوف على الصفة)
(١٠) نهاية ق٤٩ فى الأصل

ولست بالأكثر منهم حصى إنما العزَّة للكَاثرِ[١]

قالوا معارض بقوله: ﴿إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم﴾[٢] أجيب المراد الكاملون، قالوا: ﴿إنما المؤمنون إخوة﴾[٣] مع أن فيما عداهم أُخوةً، أجيب بأن المقصود بالحصر الجزء الأول من الجملة الواردة بعد إنما.

الرابع: التقديم كقولك: (بصريٌّ أنا) فى قصره عليها لمن يرددك بين البصرة والكوفة، أو لمن ينفيك عن البصرة وينسبُك إلى الكوفة، و(أنا عرفت زيدًا) لمن يعتقد أنك وزيدًا عرفتماه، فى قصرها عليه.

البحث الثانى: اعلم أن هذه الطرق متفقة من وجه، مختلفة من آخر، أما الأول: فلأن السامع يجب أن يكون حاكمًا حكمًا مشوبًا بصواب وخطأ والمتكلم يريد بها إثبات[٤] صوابه ونفى خطئه، فليتحقق من الأمثلة المذكورة.

وأما الثانى: فلأن دلالتها سوى الرابع على القصر بواسطة الوضع وجزم العقل، ودلالة الرابع عليه بواسطة الفحوى، والأصل فى طريق العطف النصّ بما يثبت وينفى كما عرفت فى الأمثلة اللهم[٥] إلا إذا كان مفضيًا إلى التطويل فى موضع الاختصار، وفى[٦] الباقى من الطرق النص بما يثبت دون ما ينفى، وطريق العطف لا يجامع الاستثناء فلا يصح: (ما زيد إلا قائم لا قاعد) وذلك لأن لا العاطفة موضوعة لأن تنفى بها ما أوجب للأول لا لأن لايعاد بها ما نفى أولاً وأنت قد نفيت بالاستثناء كل صفة تنافى القيام فيندرج فيه نفى القعود، ويجامع إنما والتقديم فيصح: (إنما أنا بصرىّ لا كوفىّ) و(إنما يجىء زيد لا عمرو) و(هو يجىء زيد لا عمرو) و(هو يجىء لا عمرو) ويشترط فى مجامعة إنما العاطفة أن لا يكون الوصف بعد إنما بما له فى نفسه اختصاص، فلا يصح (إنما يعجِّل من يخشى الفوت لا من يأمنه) لأنه مركوز[٧] فى العقول أن من يخشى الفوت لم يعجِّل، فإن قيل: كيف يجوز مجامعة العاطفة مع امتناع مجامعتها (ما وإلا) مع أن كلا منهما يفيد النفى؟ قلنا: النفى المستفاد من إنما ليس بصريح بل بطريق اللزوم، كما فى (امتنع عن القيام زيد لا عمرو) بخلاف (ما وإلا).

---

(١) البيت للأعشى

(٢) الانفال (٢)

(٣) الحجرات / ١٠

(٤) فى الأصل (الإثبات) والسياق يقتضى التنكير

(٥) فى الأصل (إلا اللهم إلا)

(٦) نهاية ق٥٠ فى الأصل

(٧) فى الأصل (مركزون).

البحث الثالث: النفى مع الاستثناء إنما يستعمل مع مخاطب يعتقد خطأ المتكلم ويراه مصراً عليه تحقيقًا أو تقديراً كما إذا رأيت شخصًا من بعيد لم تقل (ما ذاك[1] إلا زيد) إلا والمخاطب يتوهم أنه غير زيد ويصرّ على إنكار أنّه زيد، ومنه قوله تعالى حكاية عن الكفار: ﴿**إن أنتم إلا بشر مثلنا**﴾[2] فإنهم ما قالوا للرسل هذا إلا والرسل عندهم فى معرض المنتفى عن البشرية، وقول الرسل لهم: «إن نحن إلا بشر مثلكم» فمن باب إرخاء العنان مع الخصم إرادة تبكيته كما إذا قلت لخصمك: (من شأنك كيت وكيت)[3] فتقول: (نعم إن من شـأنى كيت وكيت، ولكن لا يلزمنى من أجل ذلك ما ظننت أنه يلزمني) ولا يستعمل مع مخاطب لا يعتقد خطأ المتكلم، فلا يقول للرجل الذى يرفِّقه على أخيه ويُنبهُهُ للذى يجب عليه من صلة الرحم (ما هو إلا أخوك) وإنما تستعمل مع مخاطب فى موضع لا يصرّ على خطئه أو يجب عليه، ولا تستعمل (إنما) إلا فى حكم لا يدفع المخاطب صحته لأنه جلى فى نفس الأمر كقوله: ﴿**إنما يستجيب الذين يسمعون**﴾[4] لأن كل عاقل يعرف أن الاستجابة لا تكون إلا ممن يسمع ويعقل، أو عند المتكلم كقوله:

إنما مصعب شهاب من الله تجلت عن وجهه الظلماء[5]

ادعى فى أن كون مصعب بهذه الصفة أمر معلوم[6] لكل وأنه عادة الشعراء فإنهم يدعون الجلاء[7] فى كل ما يمدحون ممدوحهم، ومنه قوله تعالى: ﴿**إنما نحن مصلحون**﴾[8] بزعم اليهود.

البحث الرابع: واعلم أنه قد يراد قصر الفاعل على المفعول مثل: (ما ضرب زيد إلا عمراً) أو (ما ضرب إلا عمراً زيد) أى ما ضرب زيد أحدًا إلا عمرو أو بالعكس، مثل: (ما ضرب عمراً إلا زيد) أو (ما ضرب إلا زيد عمراً) أى ما ضرب عمراً أحد إلا زيد وقد يراد قصر أحد المفعولين على الآخر كقولك فى قصر زيد على الجبّة:

---

(١) نهاية ق٥١ فى الأصل.
(٢) سورة إبراهيم / ١٠
(٣) فى الأصل (كيت وكيت)
(٤) الأنعام / ٣٦
(٥) البيت لعبد الله بن قيس الرقّيات يمدح مصعب بن الزبير. انظر ديوانه ص٩١، والدلائل ص٢٥٥، والخزانة ٣/ ٢٥٩.
(٦) نهاية ق ٥٢ فى الأصل.
(٧) فى الأصل (يدعون آجلا) والتصويب من المفتاح.
(٨) البقرة / ١١.

(ماكسوت زيدا إلا جبّة)، أو (ماكسوت إلا جبّة زيدا) أى ماكسوت زيدا ملبسا إلا جبّة، وفى قصر الجبة على زيد: (ماكسوت جبّة إلا زيدا) و(ماكسوت إلا زيدا) وقس عليه: (ظننت زيدا منطلقا) فى قصر زيد على الانطلاق أو بالعكس، وقد يراد قصر ذى الحال عليها أى الحال كقولك (ما ذهب زيد إلا راكبًا) أو(ما ذهب إلا راكبا زيد) أى(ما ذهب زيد كائنا على أى حال من الأحوال إلا راكبا)، وبالعكس كقولك: (ما ذهب راكبا إلا زيد) أو (ما ذهب إلا زيد راكبا) أى (ما ذهب راكبا أحدٌ إلا زيد)(*) وقولك: (ما اخترت رفيقًا[1] إلا منكم) فى تقدير: (ما اخترت رفيقًا من جماعة من الجماعات إلا منكم)، وقولك: ما (اخترت منكم إلا رفيقًا) فى تقدير ما اخترت منكم أحدًا متصفا بأى وصف كان إلا رفيقًا.

و(إنما) فى الاستعمال فى جميع ما ذكرنا فى هذا البحث كالنفى مع الاستثناء إلا أن ما وقع فى آخر الكلام بمنزلة المستثنى فيقع الاختصاص فيه، فإذا قلت: (إنما يضرب زيد) بمنزلة (ما يضرب إلا زيد) وعلى هذا القياس، وحينئذ لا يجوز تقديم ما وقع فيه الاختصاص على غيره كما يجوز مع النفى والاستثناء للالتباس، ولما كان المقصود من قوله تعالى: ﴿**إنما يخشى الله من عباده العلماءُ**﴾[2] بيان أن الخاشعين[3] هم العلماء لا غير، لا جرم تأخر عن المنصوب، ولو أخر المنصوب لصار المقصود بيان المخشىّ منه، وإذا قلت (هذا لك) فيكون الاختصاص فى (لك) بدليل أنك تقول: (إنما هذا لك لا لغيرك) ومنه قوله تعالى: ﴿**فإنما عليك البلاغ وعلينا الحساب**﴾[4].

وإذا قلت: (إنما لك هذا) يكون الاختصاص فى هذا بدليل أنك تقول: (إنما لك هذا لا ذاك) ومنه قوله تعالى: ﴿**إنما السبيل على الذين[5] يستأذنونك[6]**﴾ وحكم (غير) حكم (إلا) فى إفادة القصرين وامتناع مجامعة (لا) العاطفة، فإذا قلت: (ما جاءنى غير زيد) لمن يعتقد أنه أخبأ شخصًا[7] آخر، فى الإفراد، أو لمن يعتقد أنه ما جاء، وإنما جاء مكانه آخر فى القلب.

ولا يقال: (ما جاءنى غير زيد لا عمرو) لما مر فى العطف.

---

(١) نهاية ق٥٣ فى الأصل.
(٢) فاطر / ٢٨
(٣) هكذا فى الأصل ولعلها (الخاشين) فحرفها الناسخ
(٤) الرعد / ٤٠
(٥) نهاية ق٥٤ فى الأصل
(٦) التوبة / ٩٣
(٧) فى الأصل: شخص وهو خطأ.
(*) فى الأصل: (ما ذهب راكبا أحدا إلا زيد) والصواب ما أثبتناه.

المقصد الثاني: في الطلب أى الإنشاء

وفيه لطائف:

الأولى: فى تعريفه وأقسامه مجملا:

قيل: الطلب بديهى كما مر فى الخبر، وقيل إنه الكلام الذى لا يحتمل الصدق والكذب، وهو قسمان:

ما لا يستدعى فى مطلوبه إمكان الحصول، أو يستدعى فيه ذلك.

الأول: التمنى كقولك: (ليت زيدا يطعمنى) فالمطلوب كون الإطعام الغير الواقع واقعًا فيه، وكقولك: (ليت الشباب يعود يومًا) و(ليت زيدا يحدثنى) فالمطلوب طلب الحديث منه فى زمان عدم توقعه إذ لو توقعت لقلت: (لعل أو عسى)، وهو لا يحتمل الطلب إلا في التصديق، والمسند إليه لأن المسند فيه مستغن عنه.

والثانى: الاستفهام والأمر والنهى والنداء، وهو يحتمل الطلب فى التصديق، وفى طرفيه، فالطلب فى الأمر والنداء حصول المتصور فى الخارج، وفى النهى[1] حصول انتفاء متصور، والطلب فى الاستفهام يغاير طلبها[2]. إذ الطلب[3] فيه حصول الأمر الخارجى فى الذهن وطلبها وعكس ذلك[4] وقد علم بأن أقسام الطلب خمسة، والموضوعة للتمنّى: ليت.

الثانية: (فى الاستفهام) والألفاظ الموضوعة له ثلاثة أصناف لأنها إما لطلب حصول التصور فقط أو التصديق[5] فقط، أولهما.

الأول: (ما ومن وأىّ وكم وكيف وأين وأنىّ ومتى وأيان).

أما (ما) فللسؤال عن الجنس كقولك: (ما عندك؟) أى (أى الأجناس عندك؟)، وجوابه (فرس أو ثوب..) ومنه قوله تعالى «**فما خطبكم**»[6] أو عن الوصف كقولك: (مازيد وعمرو؟) وجوابه (الفاضل الكامل الجواد الحليم)، وقيل يطلب بها شرح الاسم كقولك (ما العنقاء؟) أو الماهية كقولك: (ما الحركة؟) وأما (مَن) فللسؤال عن الجنس من ذوى العلم، كقولك: (من جبرائيل؟) و(من إبليس؟) و(من

---

(١) نهاية ق٥٥ فى الأصل

(٢) فى الهامش: (أى الأمر والنهى والنداء)

(٣) فى الهامش (أى الاستفهام)

(٤) فى الهامش (أى حصول الأمر الذهنى فى الخارج)

(٥) فى الهامش (أى طلبى التصديق)

(٦) الذاريات / ٣١

فلان؟) أى أبشر أم ملك أم جنّى؟ ومنه قوله تعالى: ﴿فمن ربكما يا موسى﴾(١) وأما (أىّ) فللسؤال عمّا تميز أحد المتشاركين فى أمر شامل لهما كقوله (عندى ثياب)(٢) فيقول: (أى الثياب هى) ومنه قوله تعالى: ﴿أىّ الفريقين خير مقامًا﴾(٣) أى أنحن أم أصحاب محمد عليه السلام.

وأمّا (كم) فللسؤال عن العدد كقولك: (كم درهما لك؟) أى (أعشرون أم ثلاثون؟) ومنه قوله تعالى: ﴿كم لبثتم فى الأرض عدد سنين﴾(٤) أى كم يوما أو ساعة. وأمّا (كيف): فللسؤال عن الحال، كما إذا قيل لك: كيف زيد؟) قلت: صحيح أو سقيم(٥).

وأما (أين): فللسؤال عن المكان: إذا قيل (أين زيد؟) فجوابه (فى المسجد) أو (فى السوق).

وأمّا (أنّى) فقد يستعمل بمعنى كيف كقوله تعالى: ﴿فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾(٦) وبمعنى أين كقوله تعالى: ﴿أنّى لك هذا﴾(٧). وأما (متى وأيان) فللسؤال عن الزمان كقولك: (متى القتال؟) وكقوله تعالى: ﴿أيّان يوم الدّين﴾(٨).

والثانى: هل كقولك: (هل حصل الخروج) و(هل زيد قائم). وهى إما بسيطة: وهى أن تطلب وجود الشىء كقولك: (هل الحركة موجودة أو مركبة) وهى التى تطلب بها وجود شىء لشىء كقولك: (هل الحركة دائمة؟).

الثالث: الهمزة

كقولك فى طلب تصور المسند إليه: (أذهبٌ فى الكيس أم فضة؟)(٩)، وفى المسند (١٠) (أفى الكيس ذهبك أم فى الصّندوق)(١١)، وفى طلب التصديق: (أحصل الوصول؟) و(أزيد وصل؟) ولكون هل يختص بالتصديق؛ لا يصح أن يقال: (هل عندك زيد أم بكر؟) إذا كانت أم متصلة لأنها للتعيين ويصح إذا كانت منفصلة لأنها للإضراب وكذا لا يصح أن تقول: (هل رجل عرف) و(هل زيدًا عرفت) بخلاف

---

(١) طه: ٤٩
(٢) نهاية ق٥٦ فى الأصل
(٣) مريم: ٧٣
(٤) المؤمنون / ١١٢
(٥) فى الأصل (أم) والتصويب من المفتاح ١٦٩ وهو ما يقتضيه السياق.
(٦) البقرة / ٢٢٣
(٧) آل عمران / ٣٧
(٨) الذاريات ١٢
(٩) نهاية ق٥٧ فى الأصل.
(١٠) فى الهامش (أى وفى طلب المسند)
(١١) فى الأصل: الصنديق

(هل زيدًا عرفته) ويصح بالهمزة، والفرق أن التقديم يقتضى حصول التصديق بنفس الفعل وهو ينافى هل، بخلاف الهمزة فإنها فى هذه الصورة لطلب الذات لا التصديق، وهل لتخصيص المضارع بالاستقبال لأنها تجىء فى مقام التردد وهو منتف فى الفعل الحالي فلا يصح أن تقول: (هل تضرب زيدًا وهو أخوك) عند إرادة الحال، ويصح بالهمزة لأنها تستعمل فى الثوابت، وإنما يكون احتمال الاستقبال[١] لصفات الذوات، لا لأنفسها، لأنها ثابتة مطلقًا ولكون (هل) يستدعى التخصيص بالاستقبال، فلها مزيد اختصاص بما يكون زمانيًا كالأفعال دون الهمزة، ولهذا قال الله تعالى: **﴿فهل أنتم شاكرون﴾**[٢] فإنه أبلغ من (فهل أنتم تشكرون) أو (فهل تشكرون)[٣] لدلاتها على التجدد[٤] لكن هل أدعى للفعل من الهمزة، فترك الفعل معه أبلغ في الإنباء عن استدعاء المقام عدم التجدد واعلم أنك إذا بدأت بالفعل، فقلت: (أجاء زيد) كان الشك فى الفعل فقط، والمقصود معرفة وجوده، وإذا بدأت بالاسم فقلت: (أزيد جاء) كان الشك فى الفاعل فقط، وكذا إذا كان الفعل مضارعًا، وبدأت به، فإذا قلت (أتضرب زيدًا) احتمل إنكار وجود الفعل، واحتمل إنكار وجود الفاعل كقولك للرجل الذى يركب الخطر (تخرج فى هذا الوقت) وإذا بدأت بالاسم كما تقول: (أزيد تضرب) كان الإنكار يتوجه إلى صدور الفعل من زيد لا إلى وجود الفعل، ومنه قوله تعالى: «**أهم يقسمون رحمة ربك**»[٥].

المفعول كالفاعل فيما سبق فإذا قلت: (أزيدً ا تضرب) يتوجه الإنكار على وقوع الضرب عليه، ومنه قوله تعالى: **﴿قل أغير الله أتخذ وليًا﴾**[٦].

تنبيه: وقد تستعمل هذه الألفاظ فى غير معانيها الأصلية فيقال (ما هذا) و(من هذا)[٧] لمجرد التحقير.

و(ما) للتعجب لقوله تعالى: **﴿مالى لا أرى الهدهد﴾**[٨] و(أى رجل هو) للتعجب، و(كم طلبتك) للاستبطاء و(كم تدعوننى) للإنكار، و(كيف تؤذى أباك) للإنكار، والتعجب[٩] والتوبيخ، ومنه قوله تعالى: **﴿كيف تكفرون بالله﴾**[١٠] الآية، و(أين مغيثك) للتقريع[١١] والتوبيخ والإنكار كقوله تعالى: **﴿أين شركاؤكم الذين**

---

(١) فى الهامش: أى فى الحال والمضارعة

(٢) الأنبياء / ٨٠

(٣) فى الهامش: (ومن أفانتم شاكرون)

(٤) نهاية ٥٨ فى الأصل

(٥) الزخرف / ٣٢

(٦) الأنعام / ١٤

(٧) فى الأصل (ومراتب) والتصويب من المفتاح ص١٦٩

(٨) النمل / ٢٠

(٩) نهاية ق٥٩ فى الأصل

(١٠) البقرة / ٢٨

(١١) فى الأصل (للتفريغ)

كنتم تزعمون﴾[١] و(أين تذهبون)[٢] للتنبيه على الضلال و(أنى تصاحب منافقا)[٣] للإنكار والتعجب والتعجيب، وعليه قوله تعالى: ﴿فأنى يؤفكون﴾[٤] و(متى قلت) للجحد والإنكار، و(متى يجيء) للاستبطاء، وقد يجيء الاستفهام للتقرير كقوله تعالى: ﴿أأنت فعلت هذا بآلهتنا؟﴾[٥] وكقوله: (أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين؟)[٦]

والهمزة تفيد تقرير الفعل بأنه كان إنكارا للتوبيخ بأنه: لم كان؟ أو: لم يكون؟ كقولك: (أعصيت ربك) أو (أعصي ربك)[٧] وإنكار التكذيب[٨] بأنه لم يكن، ولا يكون، لقوله تعالى: ﴿أفأصفاكم ربكم بالبنين﴾[٩] وقوله: «أنلزمكموها وأنتم لها كارهون»[١٠].

الثالثة: فى الأمر[١١] وهو اللفظ الدال على طلب الفعل على سبيل الاستعلاء وهو حقيقة فى القول المخصوص، مجاز فى الفعل لمبادرة الذهن إليه عند الإطلاق، وقيل مشترك فيهما لإطلاقه عليهما والأصل الحقيقة، وأجيب بأن إطلاقه على الفعل مجاز، وحمله عليه أولى من الاشتراك[١٢] وقيل متواطىء لأن الاشتراك والمجاز خلاف الأصل فيجعل حقيقة فى أمر مشترك بينهما، وأجيب بأنه يؤدى إلى رفعها بالكلية وصيغته حقيقة فى الوجوب فقط على الأصح، مجاز فى غيره فإن استعملت على سبيل التضرع فهى للدعاء كقولك: (اللهم اغفرلى). وإن استعملت على سبيل التلطف فهى للالتماس كقول كل أحد لمن يساويه (اسقنى) وإن استعملت فى مقام الإذن فهى للاباحة كقولك: (جالس الحسن أو ابن سيرين) وإن استعملت فى مقام السخط فهى للتهديد.

وكون الأمر والنهى يفيد الفور أو التراخى[١٣] والمرّة أو التكرار مذكور فى أصول الفقه.

---

(١) الأنعام / ٢٢ ، النمل / ٧٤ (٢) التكوير / ٢٦ ولفظ والآية (فأين تذهبون)
(٣) فى الأصل و(ابى تصاحب مع منافق) ولا تستقيم معنى ولا إعراباً.
(٤) الزخرف / ٨٧ (٥) الأنبياء / ٦٢
(٦) يونس / ٩٩، وفى الأصل (أنت تكره..
(٧) فى الأصل (تعصى ربك) بدون همزة، والتصويب من المفتاح ص١٧١
(٨) أى وتفيد الهمزة أيضاً إنكار التكذيب
(٩) الإسراء / ٤٠ (١٠) هود / ٢٨
(١١) المفتاح ص١٧١ (١٢) نهاية ق٦٠ فى الأصل
(١٣) فى الأصل التناخى، والصواب ما أثبتناه

الرابعة: فى النهى[١]: وهو الأمر الدال على طلب امتناع الفعل على سبيل الاستعلاء، وهو حقيقة فى الحرمة، مجاز[٢] فى غيرها فإن استعمل[٣] على سبيل التضرع فهو دعاء كقول المبتهل: (لا تؤ اخذنى) وإن استعمل فى حق المساوى كقولك: (لا تضرب) وإن استعمل فى حق المستأذن فهو إباحة، وإن استعمل فى مقام تسخط الترك[٤] فهو تهديد كما لو[٥] قلت لعبدك (لا تمتثل[٦] أمرى[٧]).

قاعدة: فى الجهات المستحسنة منها[٨]:

قد يقام الخبر مقام الطلب، وبالعكس، وذلك لأمور: فاستعمال الخبر مقام الطلب قد يكون لقصد التفاؤل بالوقوع كقولك فى مقام الدعاء (أعاذك الله من الشبهة وعصمك من الحيرة ووفقك للتقوى، وجعل بينك وبين المعروف نسبًا وبين الصدق سببًا) قلت بلفظ الماضى.

ومن المستحسنات: إِبَاءُ الكُتّاب فى حق المخدّرات من لفظ (أدام الله حراستها) عند إرادة الدُّعاء لاشتمال لفظ الحراسة على[٩] الحر قبل الاست، وخرج[١٠] هارون يومًا إلى ناحية فرأى فى طريقه شجرة من بعيد فسأل عنها كاتبًا فأجاب بأنها شجرة الوفاق، احترازًا عن لفظ الخلاف، وكذا خلع هارون على كاتبه حين سأله عن شىء فقال: «لا وأيد[١١] الله أمير المؤمنين» لأنه لم يسمع ما عليه الأغبياء فيما بينهم من (لا أيدك الله) بترك الواو. وغضب الراعى على شاعره (أبى مقاتل) الضرير[١٢] حين افتتح وقال:

موعد أحبابك للفرقة (غد)*

---

(١) انظر المفتاح ص١٧٢
(٢) فى الأصل: (يختار فى غيرها) والصواب ما أثبتنا وهو مقتضى السياق:
(٣) فى الهامش: (أى النهى)
(٤) فى الأصل: الزك وهو خطأ والتصويب من المفتاح ص١٧٢
(٥) (لو) سقطت من الأصل والسياق يقتضيها
(٦) فى الأصل (تمثل) وهو خطأ
(٧) نهاية ق٦١ فى الأصل
(٨) المفتاح ص١٧٣
(٩) فى الأصل (الحرف) وهو خطأ لأن كلمة (حراستها) تفك فتصير (حرّ) (إستها) والحرّ هو الفرج، والإست معروف، وكلاهما مستهجن ولذلك يتحرز الكتاب من هذا اللفظ فى خطاب المخدرات العفيفات
(١٠) فى الأصل (وخروج) وما أثبتناه أولى.
(١١) فى الأصل (أيدك) والتصويب من المفتاح ص١٧٤
(١٢) زيادة من هامش الأصل وهى كذلك فى المفتاح ص١٧٤
(*) (غد) ليست فى الأصل وهى فى المفتاح ص١٧٤

وقال له: «موعد أحبابك يا أعمى» والعرب يسمون الفلاة مفازة، وهى المنجاة، والعطشان ناهلاً وهو الريّان، واللّديغ سليمًا وهو ذو السلامة، ويقام الخبر مقام الطلب[1] لإظهار الحرص فى قوعه وقد يقام لقصد الكناية، كقول[2] العبد للمولى إذا حول عنه الوجه: (ينظر المولى إلىّ ساعة) والحسن فى ذلك إما نفس[3] الكناية أو الاحتراز عن صورة الأمرّ، أوهما، وقد يقام لحمل المخاطب على المذكور أبلغ حمل بألطف وجه كما إذا سمعت من شخص لا يحب أن ينسب إلى الكذب يقول لك (تأتينى غدًا أو لا تأتينى). واستعمال الطلب مقام الخبر قد يكون لإظهار الرضاء بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب إلى درجة كأن المرضى مطلوب كقوله:

أسيئ بنا أو أحسنى لا ملومة[4]

فذكر لفظ الأمر بالإساءة، وعطف عليه الأمر بضد الإساءة تنبيها به على أن المقصود ليس أمر الإيجاب بل الإباحة، التى تخير المخاطب بين أن يفعل وأن لا يفعل.

ومثل هذا الأسلوب من المستحسنات كثير لا يحتمله هذا المختصر وهذا آخر كلامنا فى علم المعانى، والله الهادى إلى الرشاد، وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين.

---

(١) نهاية ق٦٣ فى الأصل.

(٢) فى الأصل (القول العبد)

(٣) فى الأصل (نفسك)

(٤) هذا صدر بيت لكثير عزّة والبيت له فى ديوانه ص١٠١ وهو بتمامه:

أسيئى بنا أو أحسنى لا ملومة . ٠ . لدينا ولا مقلية إن تقلت

النوع الثاني

في

علم البيان

النوع الثانى

علم البيان[١]

وفيه مقدمة وثلاثة[٢] مقاصد[٣]

أما المقدمة:

ففى مرجعه وهو اعتبار جهة الانتقال[٤] من الملزوم إلى اللازم أو بالعكس، فالأول هو المجاز كقولهم: (رعينا الغيث) والمراد النبت، إذ هو لازمه.

والثانى: هو الكناية، ولا يلزم أن يكون اللزوم عقلياً لجواز أن يكون اعتقادياً إما لعرف أو غيره.

المقصد الأول: (فى التشبيه)

وهو نسبة أحد الأمرين إلى الآخر لمعنى مشترك بينها وفيه أربعة مسالك، لأن البحث فيه إما عن المتشابهين أو عن وجه التشبيه أو عن ما لأجله التشبيه أو عن أحوال التشبيه.

المسلك الأول: فى المتشابهين، وفيه لطائف:

الأولى: فى أقسامهما:

المتشابهان قد يكونان محسوسين بإحدى الحواس كتشبيه الخد بالورد، ومنه قوله تعالى: **﴿والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم﴾**[٥].

وما يستند إلى[٦] الخيال كتشبيه الشقيق بأعلام يا قوت منتشرة على الرماح من الزبرجد ملحق بالحسيَّات.

وقد يكونان معقولين كتشبيه العلم بالحياة الموجود العارى عن الفائدة بالمعدوم، والوجدانيات كالجوع والعطش، والوهميات[٧] فملحقات بالعقليات.

وقد يكون المشبه معقولاً والمشبه به محسوساً؛ كتشبيه العدل بالقسطاس، والمنيّة

---

(١) المفتاح ص١٧٦

(٢) فى الأصل (ثلاث مقاصد) وهو خطأ من الناسخ، والصواب (ثلاثة) كما اثبتناه كما تقتضيه القواعد

(٣) نهاية ق٦٣ فى الأصل

(٤) فى الأصل (و)

(٥) يس /٣٩

(٦) سقطت من الأصل وهى فى المفتاح ص١٧٧

(٧) نهاية ق٦٤ فى الأصل

بالسبع، ومنه قوله تعالى: ﴿والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة﴾(١) وقوله: ﴿مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتاً﴾(٢) ولابد أن يكون بينهما اشتراك من وجه، وإلا لامتنع التشبيه والاشتراك إما فى الذات، والاختلاف فى الوصف، كتشبيه العَدْو(٣) بالطيران أو بالعكس كتشبيه الشعر بالليل، والوجه بالنهار(٤).

الثانية:

لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول(٥)؛ لأن العلوم العقلية فرع المحسوس لأنها مستفادة من الحسّ أو منتهية إليه، ولهذا قيل من فقد حسا فقد علماً، فلا يجعل الأصل فرعاً، قيل لو لم يَجُز لم يقع، لكنه وقع كقوله:

وكأن النجـــــومَ بين دُجاهُ ... سُنَنٌ لاحَ بينهنّ ابتــــداعُ(٦)

وقوله:

ولقد ذكرتُك فـى الظلام كأنّهُ ... يومُ النّوى وفؤادُ من لم يعشقِ(٧)

وكقول الصاحب حين أهدى العطر إلى القاضى أبى الحسن(٨):

أيــها القـــاضى الذى نـفسى لـه ... فى قــرب عهد لقائه مشتاقه

أهـديتُ عطراً مــثـل طِيبِ ثنائـه ... فكــأنما أهـدى لـه أخلاقه(٩)

قلنا: (١٠) إن المشبه به قدر محسوساً ويجعل كالأصل فى ذلك المحسوس للمبالغة

---

(١) النور / ٣٩ (٢) العنكبوت / ٤١

(٣) فى الأصل (العدل وبالطيران) (٤) فى الأصل (والنهار) ولا يستقيم

(٥) الطيبى هنا يلخص كلام الرازى فى نهاية الايجاز ص١٩٠

(٦) البيت للقاضى التنوخى فى معاهد التنصيص ١/ ١٣٥، والتهذيب ٢/ ٢٢، وأسرار البلاغة ص١٩٦، وقدروى فى اللطائف وكذا فى نهاية الايجاز للرازى ص١٩٠ بلفظ (وكأن النجوم بين دجا ها والصواب ما أثبتناه (دجاه) لأن الضمير يعود على الليل)

(٧) البيت لأبى طالب الرّقى، انظر اليتيمة ١/ ٢٨٢، أسرار البلاغة ص١٩٩

(٨) هو القاضى علي بن عبدالعزيز الجرجانى، انظر أسرار البلاغة ص٢٠٣ وفى الأصل (قاضى أبى الحسين) والصواب القاضي أبى الحسن.

(٩) البيتان فى أسرار البلاغة ص٢٠٣

(١٠) نهاية ق٦٥ فى الأصل

كما فى البيت الأول، فإنه شاع وصف السنّة بالبياض والإشراق والبدعة بخلافها، لأنه يقال (هذه حجة بيضاء)، و(هذه الشبه مظلمة) ويقال: (شاهدت الكفر وظلمة الجهل فى جبين فلان) يظن أن السنن جنس من الأجناس التى لها إشراق، وابيضاض[1] والبدعة بخلاف ذلك، وعلى هذا قياس الغير.

الثالثة: يشبه الموجود بالمتخيل الذى لا وجود له فى الخارج كتشبيه جمرٍ مُوقَد ببحر من المسك مَوجُهُ الذّهَبُ، ثمّ المتخيلّ إذا فرض متجمعاً من أمور كلٌ واحد منها موجود فى الخارج كان التشبيه لطيفاً، كتشبيه الشقائق بأعلام ياقوت نُشِرْن على رماح من زبرجد، والنّشر ممتنع، وسيأتى البحث عنه فى التشبيهات الغريبة، ومنه قوله تعالى: ﴿طَلعُها كأنّهُ رؤوسُ الشياطين﴾[2].

وقد يُشَبّهُ الشيئان بالواحد كما إذا أخذ المشبه صفة مشتركة بينهما ثم تشبههما بآخر كقوله:[3]

صَدْغُ الحبيب وحالى　　　كلاهما كالليالى

(١) فى الأصل: ابياض، والتصويب من نهاية الإيجاز ص١٩٢

(٢) الصافات / ٦٥

(٣) نسب الوطواط فى كتابه «حدائق السحر» ص١٤٤ هذا البيت، وبيتا آخر بعده إلى نفسه والبيت الثانى هو وثغره فى صفاء... وأدمعي كاللآلى

المسلك الثانى

فى وجه التشبيه(١): وفيه لطائف:

الأولى: وجه المشابهة إما أن يكون صِفة حقيقية، أو إضافية. والأول(٢) إمّا جسمانية أو نفسانيّة، والجسمانية: إما محسوسة أو لا(٣)، والمحسوسة إمّا أوّلا(٤) كمدركات البصر والسمع والذّوق والسمّ واللمس كتشبيه الخد بالورد، وأطيط(٥) الرحل بأصوات الفراريج، وبعض الفواكه بالعسل والسكّر، وبعض الرّياحين بالكافور، واللّين الناعم بالخزّ.

أو ثانياً(٦): كالأشكال والمقادير كتشبيه القدّ اللطيف بالغصن الرّطيب، والمنتصب قامته بالرمح فى الاستقامة، وكتشبيه الشىء بالكرة أو بالحلقة فى الاستدارة، وكتشبيه عظيم الجثة بالجبل والفيل، وغير المحسوسة كالصلابة والرخاوة.

والنفسانية كالاتصاف بالكرم والحلم والذكاء والفطنة والعلم والقدرة وكل ما هو من الغرائز والأخلاق.

والإضافية كتشبيه الحجة بالشمس، والمشترك بينهما كون كل منهما مزيلاً للحجاب.

وهى قد تكون جليةً كتشبيه الكلام بالماء فى السلاسة، وخفيةً كما يقال «**هم كالحلقة المفرغة لا يُدرى طرفاها**»(٧)؛ فإنه لا يفهم منه المقصود إلا بحدّة الذهن(٨).

ووجه التشبيه(٩) إما أن يكون أمراً واحداً أولا، والثانى: إما أن يكون فى حكم الواحد أو لا.

الثانية: فى القسم الأول: ويسمى تشبيه المفرد بالمفرد: وهو حسى أو عقلى، ويشترط فى(١٠) الحسىّ كون طرفاه حِسّيّين؛ إذ الحسّ يمتنع أن يدرك من غير

---

(١) انظر نهاية الإيجاز للرازى ص١٩٦ (٢) نهاية ق٦٦ فى الأصل
(٣) فى الأصل (أم) والتصويب من نهاية الايجاز ص١٩٦
(٤) يتابع هنا الرازى فى تقسيمه المحسوسات إلى محسوس أول ومحسوس ثان. انظر النهاية ص١٩٦ – ١٩٧
(٥) فى الأصل: (أصيط الرجل) والتصويب من نهاية الإيجاز ص ١٩٧
(٦) أى محسوسا ثانيا
(٧) أسرار البلاغة ص٧٠ (٨) إلى هنا انتهى تلخيص الطيبى لكلام الرازى فى باب التشبيه من نهاية الإيجاز فى ص١٨٨ إلى ١٩٩ ثم عرج بعد على مفتاح السكاكى.
(٩) من هنا عرج الطيبى على تلخيص المفتاح انظر المفتاح ص١٧٩
(١٠) نهاية ق٦٧

المحسوس، ولا يشترط ذلك[1] فى العقلى فإنه[2] أعمّ من الحسّى، لأنه يأتى من الأقسام الأربعة وتشبيه المحسوس إما لوصف محسوس كتشبيه الخدّ بالورد، والنكهة بالعنبر، والرّيق بالخمر، والجلد الناعم بالحرير، أو لوصف معقول كتشبيه الرّجل بالأسد فى الجرأة، أولهما كتشبيه رفيع القدر الحسن الوجه بالشمس، وأما الأقسام الباقية فلا يكون[3] إلا لو صف معقول، ولا يلزم أن يكون الوصف محسوساً لكونه[4] مشتركاً بينهما، مثال تشبيه المحسوس بالمعقول تشبيه العطر بخلق كريم، وكما مّر أن التشبيه بالوصف المحسوس أقوى منه بالمعقول[5] لأن أعظم الغرض منه (أى التشبيه) التخييل، والخيال أقوى على ضبط الكيفيات المحسوسة.

الثالثة: فى القسم الأول:

ويسمىّ التشبيه المركب[6]: وهو حسى وعقلى، والأول: كتشبيه النار بعين الديك فى الهيئة الحاصلة من الشكل الكُرى والحُمرة والمقدار المخصوص، وكتشبيه الشمس بالمرآة فى كفّ الأشلّ فى الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق، والحركة السريعة[7] المتصلة وشبه تموج الاشراق فى قوله:

كأنما المريخ والمشترى قَدّامَهُ ... فــى شامـــخ الرِّفعـة
منصرف بالليل عن دعــوة ... قد أُسْرِجَت قدّامَهُ شمعة[8]

فى الهيئة الحاصلة للمريخ من كون المشترى قَدّامُهُ، وكوجه التشبيه فى قوله:

كأن مثارَ النقعِ فوق رؤوسِنا ... و أسيافَنا ليلٌ تهاوَى كواكبُه[9]

تشبيه الهيئة الحاصلة من النقع الأسود والسيوف بالهيئة الحاصلة من الليل المظلم والكواكب المضيئة.

وكوجه التشبيه فى قوله:

---

(١) فى الهامش: (أى كون طرفاه حسيّين)
(٢) فى الأصل (وإنه)، والتصويب من المفتاح ص١٧٩
(٣) فى هامش الأصل (أى الطرفين) (٤) فى هامش الأصل (الوصف)
(٥) فى هامش الأصل (أى الوصف المعقول)
(٦) انظر المفتاح ١٨٠
(٧) نهاية ق ٦٨ فى الأصل
(٨) البيتان فى المفتاح ص١٨١
(٩) البيتان لبشار فى ديوان ص٣١٨ وفى الأصل (الليل تهافنى) وهو خطأ.

وكأن أجرامَ النجوم لوامِعًا دُرَرٌ نُشِرن علـــى بِســـاط أزرقِ

فالمقصود تشبيهُ الهيئة الحاصلة من دُرَرٍ منثورة على بساط أزرق، ومنه قوله:

كما أبرقت قوماً عِطاشا غمامَةٌ فلمـــا رجوها أقشعت وتجـــلّت[١]

إذ الغرض اتصال ابتداء مؤنس بانتهاء، مطمع مؤيس[٢] مُوحِش.

والثانى: كتشبيه أعمال الكفار بالسراب فى المنظر المطمع مع الخير المؤيس.

وذلك عند التشبيه بأمور كثيرة لا مقيد لبعضها ببعض كتشبيه زيد بالأسد بأساً والبحر جوداً[٣] والبدر بهاءً والسيف مضاءً. وهو إما حِسِّىٌّ محض كتشبيه فاكهة بأخرى فى الطعم واللون والرائحة، أو عقلى محض كتشبيه بعض الطيور بالغراب فى حدّة النظر وكمال الخدر، وإخفاء السفاد[٤]، أو مركب منهما كتشبيه زيد بالشمس فى نباهةِ الشأن، وحسن الطّلعة، وعلوّ الرتبة، ومنه قوله:

كـأنَّ قـلوبَ الطـيرِ رَطْباً ويـابِسًا لدى وكرِها العُنابُ والحشفُ البالى[٥]

فإنَّ أحدَهما لا يتوقف على الآخرِ فى الفائدة، لأنك إذا أفردت قلت كأنّ الرطب من القلوبِ عنابا، وكأن اليابس حشف - يحصل الغرض، ومنه قوله:

بـدت قمراً ومالت خوطَ بانٍ وفــاحَتْ عنبــراً ورنت غـــزالاً[٦]

واعلم أنه لا يجب التصريح بوجه التشبيه بعده.

رعاية جهته:

ولابد ألاّ يتعدى فيه عن الجهة المقصودة، وإلا فسد، كقولهم: (النحو فى الكلام كالملح فى الطعام)، فالمقصود أن الكلام لا ينتفع به بدون النحو كما لا ينتفع بالطعام بدون الملح، وقيل المقصود منه أن الكثير من الملح يفسد الطعام وقليله يصلحه فالنحو

---

(١) البيت فى معاهد التنصيص ١/ ١٥١، وأسرار البلاغة ص٨١

وقبلة: لقد أطمعتنى بالوصال تبسما وبعد رجائى اقلعت وتولتِ

(٢) فى الأصل (مؤنس) والتصويب من نهاية الايجاز ص٢٠٨

(٣) نهاية ق٦٩ فى الأصل

(٤) السفاد فى الحيوان كالجماع فى الإنسان

(٥) البيت للمتنبى فى ديوانه ٢/ ١٦٢، وفى خزانة الأدب ١/ ٥٣٧، والخوط الغصن الناعم، والبان شجر معتدل القوام، لين ورقة كورق الصفصاف.

(٦) البيت لامرى القيس فى ديوانه ص٣٨ وفى المفتاح ص١٨١، وقد كتب فى هامش الأصل فوق وكرها أى العقاب وفوق البالى (اليابس)، وسقط من الأصل كله (العناب) من رواية البيت.

كذلك. قلنا فاسد، إذ الكثرة والنقصان فى أحكام النحو[1] غير مقصود بخلاف الملح.

القسم الثالث: فيما لأجله التشبيه[2]

وفيه لطائف:

الأولى: فى الغرض العائد إلى المشبه، وهو إما لبيان حاله كقولك لمن سألك عن لون ثوبك: (مثل لون هذا)، وإما لبيان مقداره كقولك فى شىء أسود إنه كحلك[3] الغراب، وإما لبيان إمكان وجوده عند ادّعاء ما يمنع فى الظاهر كقول المتنبى:

فإن تـفُقِ الأنامَ وأنتَ منهم ... فإن المسكَ بعضُ دمِ الغزال[4]

فإنه أراد إثبات المباينة بين الممدوح والأنام بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهةٌ أصلاً، بل صار جنساً برأسه بقوله: (فإن المسك بعض دم الغزال) وإما لبيان تقوية شأنه فى نفس المستمع، كما إذا أردت إثبات نفى الفائدة من سعيه قلت (لِمَ تَرقُمُ على الماء؟)

وإما للإبراز فى معرض التزيُّن كتشبيه وجه أسود بمقلة الظبى، أو التشويه كتشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة وقد نقرتها الديكة[5] والاستطراف[6]: كتشبيه الفحم فيه جمر موقد ببحر من المسك مَوْجُهُ الذَّهَبُ، ومنه قوله فى تشبيه البنفسج:

ولازوردية تزهـو بزرقتهـا ... بين الرياض على حمـر اليواقيت

كأنها فوق قامـت ضَعُفـن بها ... أوائلُ النَّارِ فى اطراف[7] كبريت[8]

الثانية: فى الغرض العائد إلى المشبه به:

فمرجعه القصد إلى أن يوهم فى الشىء القاصر عن نظيره أنه زائد والمقصود المبالغة في إعلاء شأن القاصر كقوله:

وبدا الصبـاحُ كأن غرّته ... وجـه الخليفة حين يُمتدحُ[9]

فإنه يجعل وجه الخليفة أكمل فى الضياء. وكقوله:

---

(١) نهاية ق٧٠ فى الأصل (٢) المفتاح ص٧١٢

(٣) حلك الغراب: أى سواده كما فى مختار الصحاح

(٤) البيت للمتنبى فى ديوانه ٢/٢٨، وأسرار البلاغة ص١٠٣

(٥) فى الهامش: (جمع ديك)

(٦) فى الأصل: (الاستطراق) والتصويب من المفتاح ص١٨٣

(٧) نهاية ص٧١ فى الأصل (٨) البيتان فى المفتاح ص١٨٣

(٩) البيت فى المفتاح ص١٨٣

كأنَّ انتضاءَ البدرِ من تحـــتِ غيمه نجـــاءٌ من البأســاء بعدَ وقوعِ*

فإنه جعل النّجاء من البأساء أعرف من انتضاء البدر من تحت الغيم وإذا كان الغرض من التشبيه إلحاق الناقص بالزائد للمبالغة كتشبيه الأسود بالقار امتنع عكسه لأنه ينافي المبالغة، وإن كان الغرض منه الجمع بين الشيئين يصح عكسه كقولك: (بدا الصبح كغرة الفرس)، أو (بدت غرة الفرس كالصبح) لأجل وقوع منير فى مظلم وحصول بياض فى سواد، وكقولك: (الشمس كالمرآة المجلوة) وكالدّينار الخارج من السكّة) ويجوز العكس إذ المقصود مجرد مستدير يتلألأ متضمن الخصوصية فى اللون وحق المشبه به أن يكون أعرف بجهة التشبيه، وأما إذا كان هو والمشبه متساويين فيها فالأولى ترك التشبيه إلى التشابه فيكون كل منهما مشبها ومشتبهاً به لئلا يلزم الترجيح من غير مرجح[1]

الثالثة: فى التمثيل[2]

وهو التشبيه المنتزع من اجتماع أمور تقيد البعض بالبعض وكان الوصف غير حقيقى كقوله:

اصبر على مضَضِ الحســـودِ فـــإن صبرَك قـــاتلـهُ

فـــالنارُ تأكـــلُ نفسَهـــا إن لـــم تجـــد ماتأكلهُ[3]

فإنّه شبه الحسود المتروك مقاولته بالنار التى لا تجد الحطب فيسرع فيها الفناء بوصف موهوم، وهو أنه إذا لم تقاوله مع علمك بأنه طالبها[4] عسى أن يسرع إليه الهلاك، ومنه قوله تعالى: «**مثل الذين حمِّلوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفاراً**»[5] فإن الشبه بين أحبار اليهود وبين الحمار الحامل للأسفار لا يرجع إلى الحمل المطلق بل إلى حرمان الانتفاع بما هو أعظم شيء بالانتفاع به مع العنت[6] فى حمله.

والمثل: هو تشبيه سائر، أى يكثر استعماله على معنى أن الثانى بمنزلة الأول، والأمثال حكايات لا تتغير وإلا لم تسمّ أمثالاً.

(*) البيت لابن طباطبا العلوى، انظر أسرار البلاغة والانتضاء: الانكشاف، والنَّجاء الخلاص، والبأساء: الشدة ص٢٠٠

(١) نهاية ق٧٢ فى الأصل. (٢) المفتاح ص١٨٢

(٣) البيتان لابن المعتز فى شعره ٢/٢٨٩، قد عزاهما الطيبى إليه فى التبيان كذلك: وهما فى المفتاح ص١٨٥

(٤) فى الهامش (أى المقاولة)

(٥) الجمعة/ ٥ وفى الهامش: «أى الذين كلفوا العمل بما فى التوراة ثم لم يعملوا به كذلك»

(٦) فى الأصل (مع الغيث) وهو خطأ

المسلك الرابع

فى أحوال التشبيه[1] وفيه لطائف:

الأولى: فى سبب كون بعض التشبيهات قريباً وبعضها بعيداً وذلك لأمور.

أولها: أن إدراك الشيء مجملاً أسهل من ادراكه مفصلاً، إذ الإحساس لا يعطى التفصيل فالتمييز من جهة الاشتراك[2] والامتياز.

وثانيها: أن كل شيء يتكرر على الحس أقرب من حضور ما لا يتكرر.

وثالثها: أن ذكر الشيء مع مناسبه أقرب حضوراً منه مع ما لا يناسبه.

ورابعها: أن استحضار الأمر الواحد أسهل من استحضار غيره.

وخامسها: أن الطبع أمِيل إلى الحسيات من العقليات لزيادة ألفه بها.

وإذا عرفت فاعلم أن كل تشبيه وقع من الشق الأول منها يكون قريباً وما وقع من الشق الثانى يكون قريباً، فإذا كان وجه التشبيه واحداً كالسواد فى قولك (زنجى كالفحم) أو مناسباً للمشبه كتشبيه العنبة الكبيرة بالإجاصة، أو المشبه به غالب الحضور كتشبيه المحبوب بالروح، والشعر الأسود بالليل، فهو قريب، وإذا كان وجه التشبيه أموراً كما فى تشبيه الثريا بعنقود الكرم المنور، أو بعيد النسبة[3] عن المشبه كتشبيه الإنسان بالخنفساء فى اللجاج، أو المشبه به نادر الحضور فى الذهن لكونه وهمياً، كما فى قوله:

ومسنونة زرق كأنيابِ أغوال[4]

أو مركباً خيالياً كما فى قوله:

وكـــأن مُحْمَرَّ الشقيـــــق ... إذا تصـــــــوَّبَ أو تصعَّدَ

أعـــلام ياقوت نشــــــر ... ن على رمـــاح من زبرجد[5]

---

(١) المفتاح ص١٨٧ (٢) نهاية ق٧٣ فى الأصل

(٣) فى الهامش (أى إذا كان وجه التشبيه بعيد النسبية)

(٤) هذا عجز بيت لا مرىء القيس، وصدره: أيقتلنى والمشرفى مضاجعى والبيت فى ديوانه ص٣٣، وله فى دلائل الاعجاز ص٩١ والمعاهد

(٥) البيتان للصنوبرى / ٢٨٧، وهما فى المفتاح ص١٨٨

أو مركباً[1] عقلياً كما فى قوله تعالى: ﴿**إنما مثل الحياة الدنيا إلى قوله: كأن لم تغن بالأمس**﴾[2] فهو غريب، وكلما كان التركيب الخيالى أو العقلى من أمور أكثر كان التشبيه أقوى فى الغرابة، وكذا كل ما [3] كان أبعد عن الوقوع كان التشبيه المستخرج منه أغرب وأعجب، والغريب هو الذى يحتاج فى إدراكه إلى دقة نظر، والقريب[4] بخلافه.

الثانية: فى مراتب التشبيه[5] وهى ثمانية:

الأولى: أن تذكر أركانه أعنى المشبه والمشبه به ولفظ التشبيه ووجهه مثل: (زيد كالأسد فى الشجاعة.

الثانية: أن يترك المشبه: (كالأسد فى الشجاعة) (عند الإخبار عن زيد)[6] ولا قوة لهاتين المرتبتين.

والثالثة: أن يترك لفظ التشبيه مثل: (زيد أسد فى الشجاعة).

الرابعة: أن يترك المشبه ولفظ التشبيه (فى موضع الإخبار عن زيد)[7] نحو: (أسد فى الشجاعة)، وفيهما نوع قوة[8]

والخامسة: أن يترك وجه التشبيه كقولك: (زيد كالأسد) .

والسادسة: أن يترك المشبه ووجه التشبيه مثل: (كالأسد)، وهما قويتان[9].

والسابعة: أن يترك لفظ التشبيه ووجه التشبيه مثل: (زيد[10] أسد)

والثامنة: أن يذكر المشبه به فقط كقولك: (أسد) وهما أقوى من الكل[11]

وعلم منه أنه لا يشترط ذكر لفظ التشبيه وحذفه يدل على أنه أبلغ ولا (يشترط ذكر) المشبه[12] ولا وجه التشبيه ويشترط ذكر المشبه به، وإنما يجوز حذف المشبه إذا دلت القرينة[13] عليه، كقولك: (أسد أىُّ أسد) وإلا لم يَجُز، فقولك: (عندى

---

(١) نهاية ق٧٤ فى الأصل
(٢) يونس / ٢٤
(٣) فى الأصل (من) وهو خطأ من الناسخ.
(٤) فى الأصل (الغريب) وهو خطأ من الناسخ.
(٥) المفتاح ص١٨٩ - ١٩٠
(٦) كتبت فى الهامش
(٧) ما بين القوسين من الهامش
(٨) فى الهامش (أى الثالثة والرابعة)
(٩) فى الهامش (أى الخامسة والسادسة)
(١٠) نهاية ق٧٥ فى الأصل
(١١) (أى السابعة والثامنة) كذا فى الهامش
(١٢) ما بين القوسين من الهامش
(١٣) فى الهامش (أى على حذفه)

أسد)، أو (رأيت أسداً) ليس بتشبيه وينتزع الشبه من التضاد من حيث أن كل واحد من المضادين يشارك الآخر، ثم نزّل منزلة المناسب بواسطة تمليح كقولك للجبان: (ما أشبه بالأسد) أو تهكم كقولك للبخيل إنه (حاتم ثان).

الثالثة: فى أن التشبيه ليس من المجاز لأنه معنى من المعانى وضعت له الفاظ مخصوصة (كالكاف وكأن ومثل ونحوه) فإذا صرح بها كقولك: (زيد كالأسد) كان حقيقة لا مجاز.

المقصد الثانى: فى المجاز[1]:

وفيه مقدمة وثلاثة مسالك:

فالمقدمة فى تعريف الحقيقة والمجاز وأقسامها: الحقيقة: فعيلة[2] من الحق بمعنى مفعول أى المثبت. والتاء لنقل)[3] اللفظ من الوصفية إلى الاسمية، وقيل للثابت، لأن لفظ الحقيقة قبل التسمية صفة الكلمة، والفاعل أى الثابت.

واصطلاحا: اللفظ المستعمل فيما وضع له أولاً فى اصطلاح التخاطب.

سميت بذلك لأنه إذا كان مستعملاً فى وضعه الأصلى كان مثبتاً فى موضعه، وكذا يكون ثابتاً.

وهى لغوية وشرعية وعرفية باعتبار الواضع كالأسد والصلاة والدابة.

والمجاز: لغةً مفعل من الجواز[4]

واصطلاحا هو اللفظ المستعمل فى غيرما وضع له أولاً، لعلاقة مانعة[5] عن إرادة معناه الأصلى.

سمى بذلك لأنه إذا استعمل فى غير موضعه الأصلى فقد تجاوزه.

وهو لغوى وشرعى وعرفى ويشترط فيه النقل والمناسبة.

واللفظ بعد الوضع وقبل الاستعمال لا يسمى حقيقة ولا مجازاً، وكذا الأعلام المنقولة.

---

(١) المفتاح ص١٩٠ (٢) فى الأصل: فعلية وهو خطأ

(٣) نهاية ق٧٦ فى الأصل

(٤) فى الهامش (بمعنى العبور وهو مصدر أو مكان من أجاز المكان)

(٥) فى الهامش (احترازا عن الكناية المرتجل

والمجاز: لغوى ويسمى مجازاً فى المثبت، ومجازاً فى المفرد، وعقلى: ويسمى مجازاً فى الإثبات، ومجازاً فى الجملة، واللغوى أربعة أقسام لأنه إما أن يكون مرجعه معنى اللفظ أو حكمه فى الكلام.

والأول[1] إما أن يكون خالياً عن المبالغة فى التشبيه أولا:

(١) نهاية ق٧٧ فى الأصل:

المسلك الأول

في المجاز اللغوى[1] الخالى عن المبالغة فى التشبيه وفيه لطائف[2]

الأولى: فى الخالى عن الفائدة، وهو استعمال اللفظ الموضوع لمعنى مع (القيد)[3] قيل بدونه عند القرينة، كقولك: (فلان غليظ المشفر) فإنه موضوع للشفة مع أن يكون للبعير وكاستعمال الحافر موضع الرِّجل المطلق مع قيد أنه موضوع لرجل الفرس أو الحمار، وعدم إفادته لقيامه مقام أحد المترادفين عند المصير إلى المراد منه.

الثانية[4]: فى المفيد الخالى عن المبالغة فى التشبيه: وهو استعمال الكلمة فى غير موضعها الأصلى لعلاقة: كاطلاق السبب وإرادة المسبب، كإرادة النعمة[5] والقوة إنما يظهر كما لها فى اليد، وكإطلاق المسبب وإرادة السبب كقولهم، (رعينا غيثا) أى النبت، وكقولهم، (أمطرت السماء نباتا) وقالوا: (أصبنا السماء) يريدون المطر لكونه من جهتها ومنه قوله تعالى: ﴿وينزل لكم من السماء رزقاً﴾[6] وقوله: «وفى السماء رزقكم وما توعدون»[7] وقوله تعالى: ﴿فإذا قرأت القرآن﴾[8] أى إذا أردت فإن القراءة مسببة لإرادتها.

وكالمجاورة: كإرادة القربة بالراوية[9] فإنها موضوعة للبعير وهذا النوع مفيد[10] لتحقق ما يراد به.

الثالثة: فى اللغوى الراجع إلى حكم الكلمة:

وهو نقلها عن كلمة كان لها إلى غيره بناءً على أيا تكتسى حركة لحذف كلمة لابد من معناها، أو لزيارتها.

فالأول: كقوله تعالى: ﴿واسأل القرية﴾[11] و﴿اختار موسى قومه﴾[12] فإن

---

(١) المفتاح ص١٦٤

(٢) فى الهامش (أى فى اللغوى الراجع إلى معنى اللفظ الخالى عن الفائدة

(٣) من الهامش

(٤) المفتاح ص١٩٤، وفى هامش الأصل (أي فى المجاز اللغوى الراجع إلى المعنى المفيد الخالى من المبالغة فى التشبيه)

(٥) (أى باليد)

(٦) غافر / ١٣

(٧) الذاريات / ٢٢ نهاية ق ٧٨ فى الأصل

(٨) فى الأصل (وإذا قرأت) وهو خطأ، والصواب (فإذا) والآية فى النحل/٩٨

(٩) فى الهامش: (الراوية موضوعة للبعير الذى يحمل القربة عليها والعلاقة بينهما حاصلة وهى المجاورة)

(١٠) أى هذا النوع من المجاز يفيد لما أراد به المتكلم

(١١) يوسف / ٨٢، وفى الهامش أى أهل القرية

(١٢) الأعراف / ١٥٥ وفى الهامش (واختار موسى من قومه)

النصب فيهما مجاز، لأن الحكم الأصلى لها الجر والرفع لقوله تعالى: ﴿وجاء ربك﴾[(١)] مجازا، إذ الجر هو الأصل، كقوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾[(٢)] إذا الأصل الرفع، ومنه «كفى بالله»[(٣)].

المسلك الثانى

فى المجاز اللُّغوى والمفيد المتضمن للمبالغة فى التشبيه[(٤)] وهو الاستعارة: وفيه لطائف:

الأولى: فى حدها وأقسامها مجملاً: قيل: الاستعارة هى ذكر الشىء باسم غيره، أو إثبات مالغيره له، لأجل المبالغة فى التشبيه، وقيل هى ذكر أحد طرفى التشبيه وإرادة الطرف الآخر مدعياً دخول المشبه فِى جنس المشبه به[(٥)](دالاً على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص بالمشبه به، والمشهور أنها لغوية لأن استعمال الأسد فى الرجل الشجاع (على معنى أنه ينتقل اللفظ من[(٦)]) استعماله فى غير موضوعه الأصلى وأنه لم تتجاوز فيه الشجاعة فلا يدعى له الهيكل المخصوص، ولفظ الأسد موضوع لذلك الهيكل لا للشجاعة فقط، وإلا لكان اسم صفة لا اسم جنس ولكان استعماله فى قوىّ البطش والجرأة من جهة الحقيقة ولأنها من المجاز وهو لغوى، وقيل إنها عقلية، إذ نقل الاسم تابع لنقل المعنى[(٧)] وإلا لم يكن استعارة كالأعلام المنقولة بجامع عدم التبعية. قلت: العلاقة غير ثابتة فى الأعلام.

ولم تكن الاستعارة التخيلية منها لكونها (أى الاستعارة)[(٨)] عارية عن نقل الاسم كما فى قول البيت:

إذ أصبحت بيد الشمال زمامها[(٩)]

فإنه ما شبه شيئاً باليد بل استعار له اليد من حيث إنه ادعى بثبوت اليد للشمال مبالغة فى إثبات المتصرفية قلت عدم تشبيه شىء بها ممنوع بل شبه الشمال بها ولم يكن

---

(١) الفجر / ٢٢ فى الهامش (تقديره (وجاء أمر ربك)
(٢) الشورى / ١١
(٣) الرعد / ٤٣
(٤) المفتاح ص١٩٦
(٥) نهاية ق ٧٩ فى الزصل
(٦) من الهامش
(٧) فى الهامش بجامع أن نقل الاسم غير تابع لنقل المعنى وهو مشترك بينه وبينها
(٨) من الهامش
(٩) هذا عجز بيت للبيد بن ربيعه العامرى من معلقته وصدره:(وغداة ريح قد كشفت وقرة) والقرّة: البرد والمعنى وكم من غداة ريح شمالية باردة، قد كشفت بردها عن الناس بايقاد النيران وقرى الضيفان: انظر ديوان ص٣١٥، والدلائل ص٣٣٤، وشرح المعلقات للزوزنى ص١٥٣

إطلاق[1] الأسد على الشجاع مطرداً فى جميع اللغات، والملازمة ممنوعة. ولم تكن الكلمة مستعملة فى موضوعها، وهو ممتنع، إذ عند ادعاء البدرية للمحبوبة وأنها داخلة فى حقيقة جنس البدر وليست شيئاً غيره يمتنع أن يكون إطلاق اسم[2] البدر عليها مع الاعتراف بأنها آدمى، إذ لو لم يكن كذلك فى قول الشاعر(*)

ترى الثياب من الكتان يلمحها نورٌ من البدر احيـاناً فيبليهـا

فكيف تنكر أن تبلى معاجـرها والبدر فى كل وقت طالع فيها

موضع تعجب وفيه نظر، والفرق بينهما وبين الكذب والدعوى الباطلة أن الكاذب (لاينصب) دليلاً بخلاف زعمه بل يدعى الأمر على ما وضع من غير تأويل وكذلك المبطل فإنه يتبرأ من التأويل. بخلاف الاستعارة فإنها مبنية على التأويل.

(١) فى الأصل (الاسم) وهو خطأ

(٢) سقطت من الأصل والتصويب من المفتاح ص١٩٨

(*) البيتان بلا عزوفى المفتاح ص١٩٧، وعزاهما فى الايضاح ص٤١٥ لأبى المطاع ناصر الدولة الحمدانى، والمعاجر: جمع معجر، وهو ثوب تعتم به المرأة وتشده على رأسها.

(أقسام الاستعارة)

وهى: إما المصرح بها، وهو أن يكون المذكور المشبه به لا المشبه، ومكنى عنها، وهو عكسه.

الأول: إما تحقيقية[1] وهى أن يكون المتروك شيئاً متحققاً حسياً أو عقلياً، أو تخيلية: وهى أن يكون المتروك وهمياً محضاً، وكل منهما إما قطعية: وهى أن يكون المتروك متعين الحمل علي ماله تحقق ما ولو وهمياً.

واحتمالية وهى أن يكون المتروك صالحاً للحمل على ماله تحقق، وعلى ما لا تحقق له.

تقسيم آخر:

وهى إما أصلية: وهى أن يكون معنى التشبيه داخلاً فى المستعار دخولاً أوليا.

أو تبعية: وهى بخلافها، وربما لحقها التجريد أو الترشيح فسميت مجردة ومرشحة.

الثانية: فى الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع[2] وهو إلحاق الملزوم الأضعف فى وصف لازم بالملزوم والأقوى منه فيه إذ كانا مختلفين فى الماهية بإطلاق اسم الأقوى على الأضعف وسد طريق التشبيه بإفراده ليتوصل إلى المطلوب، لتساوى اللوازم عند تساوى ملزوماتها، ولابد من وجود قرينة ما نعة من حمل المفرد على ما يتبادر منه إلى الفهم لئلا يحمل عليه[3] وهى إما معنى واحداً أو أكثر ويكون بعضها مربوطاً بالبعض، مثال الأول: إلحاق الشجاع بالأسد فى الجرأة والقوة، كقولك: (رأيت أسداً يتكلم) أو (فى الحمام) وكذا إلحاق جميل الوجه بالشمس أو البدر فى الوضوح والإشراق والاستدارة كقولك: (رأيت شمسا أو بدرا يبتسم)

ومثال الثاني: إلحاق أنامل الممدوح بالسحائب فى قوله:

وصاعقة من نصله تنكفى بها ... على أرؤسِ الأقران خمسُ سحائبِ[4]

---

(1)نهاية ق ٨١ فى الأصل (٢) المفتاح ص١٩٩

(٣) نهاية ق ٨٢ فى الأصل

(٤) البيت فى المفتاح ص٢٠٠ وهو للبحتري فى ديوانه ٢/ ٣٥٦، والصاعقة نار تسقط من السماء فى رعد شديد، وأريد بها الضربة القوية والأقران: جمع قرن وهو الكفء أو النظير

فإنه ذكر أن الصاعقة من نصل سيفه على أرؤس الأقران ثم ذكر خمس وهو عدد أنامل اليد فجعله كله قرينة استعارة السحائب للأنامل.

الثالثة: فى الاستعارة المصرح بها التخييل مع القطع:(١) وهى تسمية صورة وهمية محضة باسم صورة محققة بطريقة الإفراد، وتقدير المشابهة عند قرينة مانعة من حمله على موضوعه الأصلى كتشبيه المنية بالسبع فى انتزاع الأرواح بالقهر والغلبة فإن الوهم تصور المنية بصورة السبع، واخترع منها ما يلازمها(٢) من الأنياب المخالب، وغيرها يطلق عليه اسم الصورة المحققه، ويضيفها إلى المنية مثل مخالب المنية أو أنيابها الشبيهة بالسبع، وكتشبيه الحال بالإنسان المتكلم عند دلالتها على أمر فيتصور بالوهم إنساناً ثم اخترع ما قوام الكلام به وهو اللسان، ثم يطلق عليه اسم اللسان ويضيفه إليها، كقولك: (لسان الحال الشبيه بالمتكلم ناطق بكذا).

الرابعة: فى الاستعارة المصرح بها المحتملة للتحقيق والتخييل كقول زهير:

صحا القلبُ عن سلمى وأقصرَ باطلهُ   وعُرِّى أفراسُ الصبَا ورواحلُه(٣)

يحتمل أن يكون أفراس الصبا استعارة تخيلية بمنزلة مخالب المنية وأنيابها، فإن الوهم تصوره بصورة راكب ثم اخترع ما يتم به ذلك وهو الأفراس والرواحل، والمراد من البيت أنه أعرض بالكلية عما كان يرتكب فى الصبَّا من سلوك طريق الغى وركوب مراكب الجهل(٤) لأنه عرى أفراس الصبا رورواحله أى ما بقيت آلة من الآلات، ويحتمل أن يكون استعارة تحقيقية بأن يحمل الأفراس والرواحل على دواعى النفوس وشهواتها.

الخامسة: فى الاستعارة بالكناية(٥): وهى إنما تكون بذكر المستعار له دون المستعار لكن لابد من ذكر بعض لوازمه المساوية للتنبيه عليه كقوله:

وإذا المنية أنشبت أظفارها   ألفيت كلَّ تميمة لا تنفع(٦)

---

(١) المفتاح ص٢٠٠ (٢) نهاية ق٨٣ فى الأصل

(٣) البيت لزهير فى المفتاح ص٢٠١ والإيضاح ص٤٤٦، والتبيان للطيبى وهو فى المعلقات السبع للزوزنى ص١٧٢

(٤) نهاية ق ٨٤ فى الأصل

(٥) المفتاح ص٢٠١

(٦) البيت عزاه الطيبى فى التبيان، والقزوينى فى الايضاح ص٤٤٥ لأبى ذؤيب الهذلى واسمه خويلد بن خالد شاعر جاهلى إسلامى، ترجمته فى الشعر والشعراء ٢/٦٥٣، والبيت له فى ديوان الهذليين ص٣، ومعاهد التنصيص ٢/١٦٣

فكأنه طلب استعارة السبع للمنية لكن لم يصرح بها بل اقتصر على لازمها تنبيها على المقصود، وكقولك: (لسان الحال ناطق بكذا).

السادسة: فى الاستعارة الأصلية[1]: وهى لا تدخل إلا فى اسم الجنس (كأسد، وقيام) لأن المشابهة بين المستعار له والمستعار منه معتبرة فى الاستعارة وليس (التشبيه)[2] إلا وصفا للمشبه بكونه مشاركا للمشبه به فى وجه والأصل فى الموصوفية الحقائق فلا تدخل الاستعارة في الأعلام، إذ المشابهة غير معتبرة فيها ولا فى المشتقات[3] والأفعال والحروف لأنها لم توصف.

السابعة: فى الاستعارة التبعية[4] وهى لا تدخل إلا فى الاسماء المشتقة والأفعال والحروف وأما فى المشتقات والأفعال فتبعية المصدر فلا يقال: (نطقت الحال) أو (الحال ناطقة) بدل (دلت ودالة) إلا بعد وقوع الاستعارة فى النطق.

وأما فى الحروف فتبعية متعلقات معانيها، أى كون معنى من لابتداء الغاية، ومعنى إلى لانتهاء الغاية، مثال ذلك أنك إذا رأيت شخصاً أحسن إلى آخر ثم أذاه، فتقول عند ذلك: (هو أحسن إليه ليؤذيه)، ومنه قوله تعالى ﴿ **فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزنا**﴾[5] والاستعارة فى الفعل وما يشبه قد تكون من جهة الفاعل كقولك (نطقت الحال) أو المفعول الأول كقول ابن المعتز:

جـُمِع الحـــقُّ لنا فى إمـامٍ قَتَل البخلَ وأحيا السماحا[6]

فلو قال (قتل الأعداء وأحيا الأحباء) لم يكن استعارة أو المفعول الثانى كقوله: (صبحنا الخزرجية مرهفات) أو منهما كقوله تعالى ﴿**يكاد البرق يخطف أبصارهم**﴾[7]

ومنه قوله:

تقرى الرياحُ رياضَ الحَزْنِ مُزهرةً إذا سَرى النومُ فى الأجفان إيقاظا[8]

(١) المفتاح ص٢٠١

(٢) ما بين القوسين من المفتاح ص٢٠١

(٣) نهاية ق ٨٥ فى الأصل

(٤) المفتاح ص٢٠١

(٥) القصص /٧

(٦) البيت لعبد الله بن المعتز فى نهاية الإيجاز كذلك ص٢٤٣، وهو فى ديوانه ص١١٠، ومعاهد التنصيص ١٨٦/١

(٧)البقرة ٢٠ نهاية ق ٨٦ فى الأصل

(٨) البيت فى التبيان والمفتاح ص٢٠٤ والايضاح ٤٣٢ بلا عزو والحَزْن: الأرض الغليظة المرتفعة غالبا، والأجفان هنا: أكمام الزهر.

أو المجرور كقوله تعالى ﴿فبشِّرْهُمْ بعذاب أليم﴾(١) بدل فأنذرهم، وأعلم أن ذكر كلمة التشبيه ينافى الاستعارة اتفاقا، واختلفَ فى ذكر المشبه كقولك :(زيد أسد) وقال الإمام إنه ينافيها لأن النفى والإثبات يتوجهان إلى الخبر لا إلى المبتدأ، فإذا قلت (زيد أسد) فالإثبات يتوجه إلى الأسدية، والتصريح بذكر زيد يمنع من أن يكون المراد إثبات صفة حقيقة الأسدية، بل المراد إثبات صفة من صفاته، هذا إن جعلته خبراً أما إذا جعلته فاعلاً كقولك (لقينى أسد) أو مفعولاً كقولك (لقيت أسداً) أو مضافاً إليه كقولك (مررت بأسد) لم يتوجه الإثبات إلا إلى حقيقة الأسدية، فعلى هذا لا يقع المستعار موقع الخبر والحال بل إنما يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً أو مبتدأ كقولك (الأسد مقدام) فالعيد فى قوله تعالى: ﴿أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيداً﴾(٢) ليس بمستعار لوقوعه خبراً، وكذا «سراجا(٣) منيراً»(٤) لكونه حالاً.

الثامنة: فى تجريد الاستعارة وترشيحها(٥):

أما الأول: فهو أن يراعى جانب المستعار له بتوفيه ما يستدعيه ويضم ما يقتضيه، كقولك: (شاورت أسداً شاكى السلاح طويل القنا صقيل العضب) وكقولك: (حاورت بحراً ما أكثر علومه، وما أجمعه للحقائق، وما أوقفه على الدقائق، ومنه قوله: «فأذاقها الله لباس الجوع والخوف»(٦) فلو كان النظر إلى المستعار منه لقيل: (فكساها لباس الجوع).

وأما الثانى فهو أن يراعى جانب المستعار منه بما ذكر كقولك: (شارت أسداً هصوراً، عظيم اللبدتين، وافى البراثين) ومنه قوله:

رمتنى بسهمٍ ريشهُ الكُحْل لم يَضِر ظواهِرَ جسمى وهو فى القلبِ جارحُ(٧)

وكقولك: (حاورت بحراً زاخراً، لا يزال تتلاطم أمواجه، ولا يغيض فيضه، ولا يدرك قَعره).

وإن لم يراع (لا المستعار له ولا المستعار منه)(٨) كقولك: (عندى أسد) فتكون (لا

---

(١) الانشقاق / اية ٢٤ (٢) المائدة / اية ١١٤

(٣) نهاية ق٨٧ فى الأصل

(٤) فى قوله تعالى «يا أيها النبى إنّا ارسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً دواعياً إلى الله بإذنه وسراجا منيراً معطوف على الحال.

(٥) المفتاح ص٢٠٤ - ٢٠٥ (٦) النحل / اية ١١٢

(٧) البيت لكثير فى ديوانه ص١٨٨، وهوله فى نهاية الايجاز ص٢٥٠ وفى دلائل الاعجاز ص٣٨١ بلفظ (جلدى) مكان (جسمى) و(هو للقلب) مكان و(هو فى القلب)

(٨) فى الأصل (لا - ولا) وقد قدّرت الساقط.

تجريداً ولا ترشيحاً)[1] ومبنى الترشيح على تناسى التشبيه، ولهذا نزل الاستعارة منزلة الحقيقة، فإنه قد يستعار الوصف المحسوس للشىء المعقول، ويجعل كأنه ثابتٌ لذلك[2] فى الحقيقة وكأن الاستعارة لم توجد أصلا كاستعارتهم العلوّ لزيادة الرجل على غيره فى الفضل والقدر، ثم بنى على العلو المكانى كما فعل أبو تمام فى قوله[3]

ويصعد حتى يظن الجهول　　بأن لــه حاجـة فـى السمـاء

وكذا إذا استعير اسم الشىء لغيره كشمس وأسد فإنهم يبلغونه إلى حيث يتوهم أنه حقيقة.

على هذا يلزم المستعار له ما يلزم المستعار منه من التعجب كقوله:[4]

قامت تُظَلِّلنى من الشمـس　　نفسٌ أحَبُّ إلىّ من نفسى

قامت تظـللنى ومـن عَجَبٍ　　شمسٌ تظللنى من الشمسِ

إذ لو لم يكن أنه أنسى نفسه أن هاتيك استعارة لما كان لهذا التعجب معنى، كقوله:

لا تعجبـوا مـن بلى غـلالته[5]　　قد زرّ أزراره على القمر[6]

فإنه قصد إلى خاصية القمر لما أنكر قوم عليه بلى الكتان بسرعة فهو ينهاهم عن ذلك التعجب، وهذا إنما يتم بالحكم الجازم بأنه قَمَرٌ، ومن شرط حسن الاستعارة المبالغة فى التشبيه مع الايجاز كقوله: أيا من رمى قلبى بسهمٍ فأنفذا[7]

فلو قال (فأقصدا) أو (فأدلجا) بدل أنفذا لكانت قبيحة، إذ اللائق[8] بالمقام المبالغة فى الوصف بالسهولة، فلو انتفى الإيجاز لكانت قبيحة كقوله:[9]

لا تسـقنى مـاء المـلام فـإننى　　صبٌّ قد استعذبت ماءَ بكائى

---

(1) فى الأصل (لا - ولا) وقد قدّرت الساقط

(2) نهاية ق٨٨ فى الأصل

(3) البيت لأبى تمام فى ديوانه ١/ ٣٥١، ونهاية الإيجاز ص٢٥٢ وأسرار البلاغة ص٢٦٣، ومعاهد التنصيص ١/ ١٨٨

(4) البيتان لابن العميد. انظر أسرار البلاغة ص٢٦٤، والمعاهد ٢/ ١٧٣

(5) فى الهامش: الغلالة القميص الرقيق

(6) البيت فى المفتاح ص٢٠٥، وأسرار البلاغة ص٢٦٥، والمعاهد ١/ ١٧٩ وهو لابن طباطبا العلوى. والبلى: مصدر بلى الثوب يبلى إذا فسد، والغلالة شعار يلبس على البدن.

(7) الإيجاز ص٢٥٤ بلا عزو　　(8) نهاية ق ٨٩ فى الأصل

(9) البيت لأبى تمام فى ديوانه ١/ ٢٢

إذ حقيقة ماء الملام وهى لا تلُمنى أو جز منه.

وإذا قويت المشابهة بين الشيئين، فالتصريح بالتشبيه قبيح كما فى النور إذا استعير للعلم والإيمان، والظلمة للكفر والجهل[1] وكلما كان التشبيه أخفى كانت الاستعارة أحسن، حتى لو أفصح به خرجت إلى ما تعافه الناس كقول ابن المعتز[2]

أثمرت أغصـــان راحته لجنـــاة الحســـن عنابـــا

فإن أظهرت التشبيه زال الحسن، ومن شرط حسنها أن يكون الشبه جلياً بنفسه سائراً بين الناس، وإلا لكان من باب الألغاز كقولك: (**رأيت إبلا مائة لا تجد فيها راحلة**)[*] وأردت الناس.

التاسعة: فى أنواعها وهى خمسة:[3]

الأول: استعارة محسوس لمحسوس لوصف محسوس، كقوله تعالى: «**واشتعل الرأس شيباً**»[4] فالمستعار منه: النار، والمستعار له، الشيب، والجامع هو الانبساط، ومنه قوله تعالى: و«**تركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض**»[5] فالمستعار منه حركة الماء[6] والمستعار حركتهم، والجامع نفس الحركة.

الثانى: استعارة محسوس لمحسوس لشبه عقلى كقوله تعالى: «**وآية لهم الليل نسلخ منه النهار**»[7] فالمستعار له ظهور المسلوخ عن جلدته والجامع أمر عقلى، وهو ترتب أحدهما على الآخر، ومنه قوله تعالى: ﴿**إذ أرسلنا عليهم الريح العقيم**﴾[8] المستعار له الريح، والمستعار منه المرأة، والجامع المنع من ظهور النتيجة والأثر.

---

(١) فى الهامش (فلا يحسن أن يقال: العلم كالنور والجهل كالظلمة)
(٢) ديوانه ١/ ٣٥
(٣) المفتاح ص٢٠٦
(٤) مريم /آية٤
(٥) الكهف /آية ١٠٠
(٦) نهاية ق ٩٠ فى الأصل
(٧) يس /آية ٣٧
(٨) الذاريات /آية ٤١
(*)مقتبس من الحديث الشريف الذى رواه أحمد وغيره (الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة)
انظر المسند بتحقيق الشيخ أحمد شاكر ح/٤٥١٦، ٥٠٢٩

الثالث: استعارة المعقول للمعقول لقوله تعالى: ﴿مَنْ بعثَنا مِنْ مَرْقَدِنا﴾، فالرقاد مستعار للموت، وهما معقولان، والجامع عدم ظهور الأفعال، ومنه قوله تعالى: ﴿ولما سكت عن موسى الغضبُ﴾[1] فالمستعار منه السكوت، والمستعار له زوال الغضب، و الجامع هو أن الإنسان عند اشتداد الغضب يجد حالة كأنها تغريه وعند سكوته يجد كأنه أمسك عن الإغراء.

الرابع: استعارة المحسوس للمعقول: كقوله: ﴿ألم تر أنهم فى كل واد يهيمون﴾[2] فالوادى مستعار للأمر، والهيمان للاشتغال به على سبيل التحير ومنه قوله تعالى: ﴿بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه﴾[3] فاستعير القذف لإيراد الحق على الباطل والدمغ لإذهاب الباطل، وأصل استعمالهما[4] فى الأجسام.

الخامس: استعارة المعقول للمحسوس: لقوله تعالى: ﴿إنا لما طغى الماء﴾[5] المستعار منه التكبر والمستعار له كثرة الماء، والجامع الاستعلاء المفرط، ومنه قوله تعالى: ﴿نبذوه وراء ظهورهم﴾[6] فالمستعار منه النبذ وراء الظهر، وهو أن تلقى الشىء خلفك، والمستعار له الغفلة، والجامع الزوال عن المشاهدة

المسلك الثالث: فى المجاز العقلى[7] وفيه لطائف:

الأول: قيل الحقيقة العقلية هى:[8] الكلام المفاد به عند المتكلم من الحكم فيه، ويسمى حقيقة إثباتية، وحُكمية أيضًا، كقولك: (أنبت الله البقل) و(هزم عسكر الأمير الجند).

والمجاز العقلى هو: الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول كقولك: (أنبت الربيع البقل) و(كسا الخليفة الكعبة) و(هزم الأمير الجند) و(شفى الطبيب المريض)، ويسمى مجازا حكميًا وإثباتيًا أيضًا، ومنه:

أشاب الصَغيرَ وأفنى الكبيرَ ... كرُّ الغداة ومرُّ العشىِّ[9]

---

(1) الأعراف / آية ١٥٤
(2) الشعراء / آية ٢٢٥
(3) الأنبياء / آية ١٨
(4) نهاية ق ٩١ فى الأصل
(5) الحاقة / ١١
(6) آل عمران / ١٨٧
(7) المفتاح ص٢٠٨ - ٢٠٩
(8) المفتاح ص٢١١
(9) البيت للصلتان العبدى، شرح الحماسة للمرزوقى ص١٢٠٩، والمعاهد١/ ٧١

فإن قلت: إثبات المجاز العقلى متوقف على أن صِيغ الافعال غير موضوعة لصدور الفعل عن القادر عليه، وهو فى حيز المنع[1]

قلت: إنها تدل وضعًا على صدور معانيها عن الشىء سواء كان قادرًا أم لا، لأنها لو كانت موضوعة بإزاء القادر لكان قولك: (فعل القادر) تكرارًا، ولكان منقولًا عن أحد من رواة اللغة، إذ لا مجال للعقل فى الوضع، ولكان مثل: «نهارك صائم» و«ليلك قائم» و«أشاب الصغير» مشعرًا بالقادر، فعلم أن المجاز فى نسبة الأفعال إلى الفاعلين عقلى.

الثانية: واعلم أن هذا المجاز قد يكون فى الحكم دون المحكوم له وبه كالأمثلة المذكورة، وقد يكون فى الحكم، وفيهما أيضًا كقولك: (أحيا الأرض شباب الزمان)، فإن (أحيا الأرض شباب الزمان) مجاز، أو وضعيان ونفس الحكم مجاز عقلى، وقد يكون فى المحكوم له والحكم دون المحكوم به، كقولك: (أحيا الربيعُ الأرضَ) ومن القسم الأول: قوله تعالى: ﴿**فما ربحت تجارتهم**﴾[2] وقوله ﴿**وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانًا**﴾[3] وقوله: «**حتى تضعَ الحربُ أوزارها**»[4] وقوله «**وأخرجت الأرض أثقالها**»[5] فإن هذه الأفعال مسندة[6] إلى غير الفاعل الحقيقى إذا الأصل[7] إسناد الربح إلى أصحاب التجارة، وإسناد زيادة الإيمان إلى العلم، وأوزار الحرب إلى أصحاب الحرب، وإسناد الأفعال إلى خالق الأرض.

الثالثة: فى أن الإثبات المجازى يستلزم الإثبات الحقيقى[8] إذ يمتنع الفرع بدون الأصل، فإن قيل هذا منقوض بمثل: (سرتنى رؤيتك)، و(أقدمنى بلدك حق لى) و(يزيدك وجهه حسنا إذا مازدته نظرًا) قلنا ممنوع فإن إسناد السرور إلى الله تعالى فى الحقيقة، وإسناد الإقدام إلى نفس المتكلم كأنه قال: (أقدمنى نفسى لحق لى) واسناد زيادة الحسن أيضًا إلى الله تعالى على معنى: (يزيدك الله حُسنًا، فى وجهه)، ومن شرط المجاز العقلى أن يكون للمسند إليه المذكور نوع تعلق بالمتروك كترتب الإثبات على مجىء الربيع وجودًا وعدمًا.

---

(١) نهاية ق٩٢ فى الأصل

(٢) البقرة /آية ١٦ (٣) الأنفال / آية ٢

(٤) محمد /آية ٤ (٥) الزلزلة/ آية ٢

(٦) فى الأصل (مستبدة) وهو خطأ

(٧) نهاية ق ٩٣ فى الأصل

(٨) المفتاح ص٢١٠

المقصد الثالث
فى الكناية

فى الكناية وفيه لطائف[1] الأولى: فى حقيقتها: قيل الكناية ترك التصريح بذكر الشىء إلى ما يلزم لينتقل الذهن من اللازم إلى الملزوم، كقولك: (فلان كثير الرماد)، و(طويل النجاد)، فإن الذهن ينتقل منه[2] إلى الكرم وطول القامة،والفرق بينها وبين المجاز أنها مبنية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم والمجاز بالعكس، وأيضًا أن معنى الأصل فى الكناية مقصود أيضًا لأنها لا تنافى إرادة الحقيقة بلفظها بخلاف المجاز.

وهى ثلاثة أنواع، لأن المطلوب بها إما الموصوف، أو الصفة،أو تخصيصها به، فاللزوم: صنفان:

قريبة: وهى تكون عند اختصاص صفة بموصوف مُعين فتذكر (أى الصفة)[3] للتوصل إليه (أى للموصوف المعين)[3] كقولك: (جاء المضياف) وتريد زيدا المخصوص بالمضيافية.

وبعيدة: وهى تكون عند عدم اختصاصها به، بل لأنها من انضمام (لازم لآخر وآخر)[4] حتى يتوصل إلى المطلوب، كقولك فى الكناية عن الإنسان: (حي مستوى القامة عريض الأظفار).

الثانية: فى الكناية المطلوب بها الصفة:

وهى أيضًا قريبة وبعيدة:

فالقريبة: هى الانتقال من أقرب اللوازم إلى المطلوب كقولك (فلان طويل النجاد) أو (طويل نجادُه) وكقولك: (فلان عريض القفا) فإنه كناية عن الأبله، وفلان عريض الوسادة[5] وهو كناية عن هذه الكناية.

والبعيدة: هى الانتقال من لازم بعيد إلى المطلوب بتوسط لوازم متسلسلة كقولك: فلان كثير الرماد، فإن الذهن ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة الجمر، ومنها إلى كثرة

---

(١) المفتاح ص٢١٣ (٢) نهاية ق٩٤ فى الأصل
(٣) ما بين القوسين من هامش الأصل
(٤) فى الأصل (لأن لم خر وآخر) هكذا بالضبط وهو تحريف من الناسخ والتصويب من المفتاح ص٢١٤
(٥) نهاية ق٩٥ بالأصل

إحراق الحطب تحت القدر، ومنها إلى كثرة الطبائخ، ومنها إلى كثرة الأكلة، ومنها إلى كثرة الضيفان، ومنها إلى أنه مضياف.

فالنوعان الأولان كنايتان فى المفرد، والثالثة كناية فى المركب.

الثالثة: فى النوع الثالث (من الكناية)[1]

(وهى الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف)[2]

وهو أن يحاول إثبات معنى من المعانى لشىء فيترك التصريح بإثباته ويثبته لمتعلقه.

وهى إما: لطيف، أو ألطف فى جانب الإثبات أو النفى. فالأول، كقوله[3]

إن السماحةَ والمروءةَ والندى فى   قُبة ضُربت على ابن الحَشْرَج

فإنه حين أراد اثبات هذه المعانى للمدوح لم يصرح بها بل عدل إلى الكناية فجعلها فى قبة ضربت عليه، ومنه (المجد بين ثوبيه) و(الكرم بين برديه) فإنه لما أراد إثبات المجد والكرم للمدوح فجعلهما فى ثوبه المشتمل عليه، والثانى كقوله:

والمجد يدعو أن يدوم لجيده عقد[4]   مساعى ابن العميد نظامه[5]

فإنه لما أراد اثبات المجد لابن العميد، أثبت له المساعى وجعلها نظام عقد وبين أن مناطه هو جيد المجد.

ومثال النفى قوله فى وصف امرأة بالعفة:

تبيت بمنجاة من اللوم بيتها   إذا ما بيوت بالملامة حلّت[6]

فإنه حين أراد بيان عفتها نفى اللوم عنها بأن نفاه من بيتها.

الرابعة:

الكناية فى النوعين الأخيرين[7]:

(١، ٢)ما بين القوسين من هامش الأصل

(٣) البيت لزياد الأعجم، دلائل الاعجاز ص٢١٢، ومعاهد التنصيص ١/ ١٩٥، والأغانى ١٢/ ٢٠، وابن الحشرج كان أمير نيسابور

(٤) نهاية ق٩٦ فى الأصل

(٥) البيت بلا عزو المفتاح ص٢١٦ والمصباح٧٣ والمعاهد ٢/ ١٧٤، وكذا فى التبيان والايضاح

(٦) البيت من المفتاح ص٢١٧، وفى التبيان منسوباً للشنفرى، والبيت له فى المفضليات ص١٠١، ودلائل الإعجاز ص٢٠٤

(٧) فى الهامش: (اى المطلوب بها نفس الصفة وتخصيص الصفة بالموصوف)

إما لأجل موصوف مذكور كقولك: (فلان يصلى ويزكى) يريد أنه مؤمن، وإما لأجل موصوف غير مذكور كقولك فى عرض من يؤذى المسلمين: (المؤمن هو الذى يصلى ويزكى ولا يؤذى أخاه المسلم) فإنه يريد نفى الإيمان عن المؤذى.

وإذا كانت الكناية عرضية: سميت (تعريضاً)، وإلا (فإن لم تكن عرضية)[١] فإن بعدت المسافة بينها وبين المكنى عنه لتوسط اللوازم كما فى (كثر الرمّاد) سُميت (تلويحا)، وإن قربت سميت (رمزًا) عند نوع من الخفاء، كما فى قوله:

متى تخلو تميم مـــن كريم ومسلمة بن عمرو من تميم[٢]

الخامسة: الكناية راجحة على التصريح لأنها ذكر الشىء[٣] بواسطة ذكر لوازمه، ووجود اللازم يدل على وجود الملزوم، ولاريب أن ذكر الشىء مع دليله أوقع فى النفوس من ذكر الشىء لامع دليله، وكذا المجاز أبلغ من الحقيقة لعين هذا الدليل لأنه انتقال من الملزوم إلى اللازم، والملزوم دليل ثبوت اللازم، وكذا الاستعارة أقوى من التصريح بالتشبيه لأنها غير دالة على أن المستعار منه أكمل من المستعار له بخلاف التصريح بالتشبيه فإنه دال على أن المشبه به أكمل من المشبه فى وجه التشبيه، لأنك إذا قلت: (رأيت زيدا يشبه الأسد) فكأنك أثبت شجاعته بواسطة مقدمتين مشكوكتين، إذ تقدير الكلام: زيد يشبه الأسد، وكل ما شابهه فهو شجاع، وكل منهما مشكوك، أما الأولى فظاهرة، وأما الثانية فلأنه ليس كل من شابه الأسد يبلغ قوته، بخلاف ما إذا قلت (رأيت أسدًا) فإن المقدمة الأولى: مشكوك فيها ولكن المقدمة الثانية يقينية وهى: كل أسد شجاع، وكلما كان الشك فى المقدمات أقل، كانت الدعوى[٤] من القبول أقرب.

---

(١) ما بين القوسين من هامش الأصل
(٢) فى الأصل متى تخلو بنى تميم.. وهو خطأ، والبيت فى المفتاح على الصواب ص٢١٨
(٣) نهاية ق٩٧ فى الأصل
(٤) نهاية ق ٩٨ فى الأصل

خاتمة

في

وجوه يقصد بها تحسين الكلام وتزيينه، ويعرف بها بدائعه

خاتمة

فى وجوه يقصد بها تحسين الكلام وتزيينه، ويعرف بها بدائعه: وفيها فصلان:

الأول: فى الفصاحة العائدة إلى الألفاظ، وفيه لطائف:

الأول: فى المحاسن العائدة إلى المفردات بالكناية[١]: وهى إما راجعة إلى مفردات الحروف، أو مفردات الكلم.

والأول: أصناف: أحدها أن تكون الحروف خالية عن النقط كقول الحريرى: **(اعدد لحسادك حدَّ السِّلاح)**[٢]

وثانيها: أن الحروف كلّها منقوطة كقوله: **(فتنتنى فجننتنى)**[٣]

وثالثها: أن ينفصل بعض الحروف عن البعض كقوله:

وزُر دار زُرزُورٍ ودارَ زُرارةٍ   ودارَ رَدَاحٍ إن أرَدْتَ دَوَاءً[٤]

أو متصل بعضها ببعض كقوله: **(فتنتنى)**

ورابعها: أن يكون أحد الحروف منقوطًا، والآخر غير منقوط، كقول الحريرى: **«أخلاق سيدنا تُحبُّ»**[٥]

والثانى: فمنه الخيفاء[٦]: «وهو الكلام الذى تحت حروف إحدى كلمتيه (أى نصف الثانى) منقوطة، وحروف الأخرى غير منقوطة، كقول الحريرى: **«الكرَم ثبت اللهُ جيش سعودك يزينُ»**[٧] ومنه تجنيس الخط كقوله تعالى[٨] و**«هم يحسبون أنهم يحسنون صُنعًا»**[٩]

الثانية: فى المحاسن العائدة إلى آحاد الحروف والكلمة[١٠]، فمنها:

الحذف: وهو الاحتراز عن حرف أو حرفين إظهارًا للمهارة فى تلك اللغة، كما أن واصلاً يحترز عن الراء لكونه ألثغ، فجرب فى أنه كيف يعبر عن قولنا: (اركب فرسك، واطرح رمحك) فقال: (ألق قناتك، واعلُ جوادك).

---

(١) تأثر الطيبى فى هذه الخاتمة كثيراً بالرازى فى نهاية الإيجاز، انظر نهاية الإيجاز للرازى بدءاً من ص١١٤

(٢) المقامة الحلبية: السادسة والأربعون ص٣٨٤

(٣) قوله: جزء من بيت له فى المقامة الحلبية ص٣٨٦ وهو: فتنتنى فجننتنى تَجَنّىً. بِتجنٍّ يَفْتَنُّ غِبَّ تَجَنّىً

(٤) من المقامة الحلبية للحريرى ص٣٨٦

(٥) من المقامة السادسة والعشرين المعروفة بالرقطاء ص١٩٨

(٦) فى الأصل: الحنفاء وهو تحريف، والتصويب من نهاية الإيجاز ص١١٦

(٧) المقامة السادسة (المراغية) ص٤٢

(٨) نهاية ق٩٩ فى الأصل

(٩) الكهف / ١٠٤

(١٠) نهاية الإيجاز ص١٢٢

ومنها: الرعنات: وهو التزام حرف قبل حرف الروى، كقوله تعالى: ﴿فأمّا اليتيم فلا تقهر، وأما السائل فلا تنهر﴾(١) ويشترط أن تكون الحروف غير متنافرة كقوله:

وقبرُ حـــربِ بمكانٍ قفرٍ وليس قــُرب قَبْرِ حـرَبِ قبرُ(٢)

فإن حروفه متنافرة، وغير ثقيل (إلى هذا الحد)(٣) كقول أبى تمام:

(كريمٌ)(٤) متى أمدحه أمدحه، والـورى معــى، ومهما لُمتهُ لُمتهُ وحدى(٥)

ويشترط أن تكون الكلمة متوسطة فى قلة الحروف وكثرتها، وأعدلها الثلاثية، لاشتمالها على المبدأ والوسط والنهاية، ومتوسط فى الحركة، وأعدلها حركتان، وساكن، وتوالي أربع حركات فى غاية الثقل(٦)

الثالث

فى المحاسن العائدة إلى المركبات(٧)، وفيها أبحاث:

الأول: فى التجنيس: وهو «تشابه الكلمتين فى اللفظ»(٨) وهو ثمانية أنواع

أحدها التام: وهو أن يتحد المتجانسان فى اللفظ دون المعنى، كقول الحريرى: (فلا ملأ الراحة من استوطنها الراحة)

وثانيها: الناقص: والنقصان: إما أن يكون باختلافهما فى بنية الحركة كقوله: **(جُبّة البُرْد، جَنَّةُ البَرد)** أو فى التخفيف كقولك: **(الجهول إما مُفرِطُ أو مفرِّطُ)** والمشدد يقوم مقامَ المخفف بالنظر إلى الصورة

وثالثها: المذيل وهو أن يتحدا في الحروف والهيئة ويختلفا بزيادة حرف إما فى أول الكلمة كقوله تعالى **﴿والتفت الساقُ بالساق، إلى ربّك يومئذ المساقُ﴾(٩)**

أو في وسطها كالرد والرمد، أو فى أواخرها ككأس وكاسٍب.

ورابعها: المضارع: ويسمى المطرَّف: وهو أن يختلفا بحرف أو حرفين متقاربين فى المخرج، وهو إما فى أول الكلمة(١٠) **(بينى وبينه: ليل دامس، وطريق طامس)** أو فى

---

(١) الضحى ٩ - ١٠.

(٢) البيت لأبى العتاهية فى ديوانه ص٣٥٣، وقد ورد فى المخطوط محرفا، مسبوقاً بقوله: (كقوله تعالى: فاقبر حبر..) وهو خطأ من الناسخ

(٣) سقطت من الأصل واثبتناها من نهاية الايجاز ص١٢٣ لأنه ناقل عنه فى هذا الموضع

(٤) سقطت من الأصل واثبتناها من ديوان أبى تمام ٢/ ١١٦

(٥) ديوانه ٢/ ١١٦

(٦) نهاية ق ١٠٠ فى الأصل

(٧) نهاية الايجاز ص١٢٦

(٨) المفتاح للسكاكى ص٢٢٧

(٩) القيامة / أيتان ٢٩، ٣٠

(١٠) نهاية ق١٠١ فى الأصل

وسطها، كقولك: (ما خصصتنى ولكن خسستنى) أو فى آخرها كقوله عليه السلام: «الخير معقود بنواصى الخيل»[1].

وخامسها: اللاحق: وهو أن يختلف لامع التقارب وهو إما فى أولها كقولك: (سعيد بعيد)، أو في وسطها كقوله تعالى: ﴿وإنه على ذلك لشهيد، وإنه لحب الخير لشديد﴾[2].

أو فى آخرها كقولك (عابد عابث).

وسادسها: التجنيس بالاشارة دون التصريح كقوله:

حلقت لحيةُ موسى باسـمه وبهـرونَ إذا مـا قُلِبـا[3]

وسابعها: المُصحّفُ: وهو أن يتشابه المتجانسان فى الخط دون اللفظ كقولك: (غَرّك غِرّك)، (ذلك ذلّك).

وثامنها: المقرون وهو أن يتشابها لفظًا فقط، كقوله:

كُلُّكُم قد أخذ الجام وَلاجامَ لنا ما الذى ضرّ مديرَ الجامِ لوجامَلَنا[4]

وثانيها: المقرون: وهو أن يتشابها لفظا وخطا، كقوله:

إذا مَلِكٌ لـم يـكُن ذاهبة فَـدعْهُ، فدولتهُ ذَاهِـبَةْ[5]

واعلم أن المتجانس إذ ا لم يكن أحدهما فى مقابلة الآخر[6] يسمى تجنيسًا مزدوجًا ومكررًا ومرددًا كقولهم: (النبيذ بغير النّغَم غَمّ، وبغير الدَّسمِ سمّ)، وكقولهم: (من طلب وجَدّ وجَد) و(من قرع بابا ولجّ ولج).

وها هنا نوع آخر يسمى تجنيسًا مشوشًا مثل: بلاغة براعة.

وأُلحق بالتجنيس نحو قوله تعالى: ﴿فأقم وجهك للدّين القيم﴾[7]

وقوله ﴿فروح وريحان﴾[8]

---

(١) الحديث رواه البخارى ٤/ ٢٥٤ط الشعب

(٢) العاديات / الآيتان ٧، ٨

(٣) البيت فى نهاية الايجاز ص١٣١، وعقود الجمّان للسيوطى ٢/ ١٦٩ - ١٧٣

(٤) البيت لأبى الفتح البستى: والجام: هو اناء الشراب، ومديره هو الساقى الذى يدير الكؤوس على الشاربين، وجاملنا: فعل من المجاملة والبيت فى حدائق السحر للوطواط ص٩٧

(٥) البيت لابى الفتح البستى، و(ذا هبة) الأول بمعنى صاحب هبة أى عطاء، والثانية (ذاهبة) أى فانية.

(٦) نهاية ق٢٠١ فى الأصل

(٧) الروم / آية ٣٠ (٨) الواقعة / ٨٩

الثانى: فى رد العَجُز على الصّدر(١):

وهو كل كلام وجد فى نصفه الأخير لفظٌ يشبه لفظا فى نصفه الأول. والمشابهة على أربعة أقسام، لأنهما إما أن يشتركا صورة ومعنى، أو صورة لا معنى، أو فى الاشتقاق أو فى شبه الاشتقاق، ثم إنهما إما أن يكونا طرفين، أو يكون الصدر حشويًا والعجز طرفيًا، ويأتى فى الأول الأقسام الأربعة:

الأول: أن يتفقا صورة ومعنى، كقوله:

سُكرانِ، سُكرُ هوًى، وسُكرُ مُدامَة ... أنّــى يفيــق فتــى به سُكَرانِ(٢)

الثانى: أن يتفقا صورة لا معنى كقوله:

ذَوائبُ سُودٌ كالعناقيد أُرسِــلَت ... فمن أجلها منا النفوسُ ذوائب(٣)

الثالث: أن يتفقا فى الاشتقاق كقوله:

واستبــدت(٤) مــرّة واحــدة ... إنما العاجزُ من لا يَستَبِدُّ(٥)

الرابع: أن يتفقا فى شبه الاشتقاق، كقوله تعالى: ﴿إنى لعملكم من القالين﴾(٦)

ويأتى فى الثانى: الأقسام الأربعة، ثم يقسم كل منها إلى ثلاثة أقسام، وهو إما أن يقع الصدر فى حشو المصراع الأول، أو فى آخره، أو فى أول الثانى فيصير اثنى عشر قسمًا.

أولها: أن يتفقا لفظا ومعنى، ويكون الصدر فى حشو المصراع كقوله:

ولم يحفظ مضياع المجد شيئًا ... مــــن الأشياء كالمال المضُاع

وثانيها: أن يتفقا كذلك ويكون الصدرُ فى آخره كقوله:

---

(١) نهاية الايجاز ص١٣٤

(٢) البيت للخليع الدمشقى. انظر يتيمة الدهر (قسم شعراء اقسام)

(٣) البيت لأبى الحسن المرغينانى، و(الذوائب) الأولى: جمع ذؤابة وهى أعلى شعر الرأس، والثانية: جمع ذائبة بمعنى سائلة، والبيت فى حدائق السحر للوطواط١١٣

(٤) نهاية ق١٠٣ فى الأصل

(٥) البيت لعمر بن أبى ربيعة، فى قصيدة له مطلعها:

ليت هندًا انجزتنا ما تعد ... وشفت أنفسنا مما تجد

واستبدت مرة واحدة ... إنما العاجز من لا يستبد

والبيت فى الأصل (فاستبدت) بابدال الواو فاء وقد كتبته على الصواب

(٦) الشعراء /١٦٨

ومن كان بالبيض الكواعبِ مُغرما فمازلت بالبيض القواضب مُغرَمًا(1)

وثالثها: أن يتفقا كذلك، ويكون الصدر أول الثانى، كقوله:

ولم يكن إلا مُعَرَّجُ(2) ساعَةٍ قليلًا فإنى نافعُ لى قليلُها(3)

ورابعها: أن يتّحدا لفظا لا معنى، ويكون الصّدر فى حشو المصراع، كقوله:

وإذا البلابلُ أفصحتْ بلُغاتها فانفِ البلابلَ باحتساء بَلابلِ(4)

وخامسها: أن يتحدا كذلك، ويكون الصدرُ فى آخره، كقوله:

فمشغوف(5) بـآيات المثانى ومفتونٌ برنّات المثانى(6)

وسادسها: أن يتحدا كذلك، ويكون الصدر فى أول الثانى كقولك:

رماك زمانُ السوء من حيث لا يُرى فـرام ولـم يظفـر بمـا هـو رامـا(7)

وسابعها: أن يتحدا فى الاشتقاق، ويكون فى حشو المصراع كقوله:

وما إن شِبْت من كِبَرٍ ولكن لَقيتُ مـن الأحبّةِ مـا أشـابا(8)

وثامنها: أن يتحدا كذلك، ويكون الصدر فى آخره كقوله:

فَفعلُك، إن سئـلت لنا مطيع وقولُك، إن سألت، لنا مُطاعُ(9)

إذاَ العـزَّاء حَـلّت دارَ قوم فليـس تزولُ إلا بالعزاء(10)

وتاسعها: أن يتحدا كذلك، ويكون الصدر فى أول الثانى كقوله:

ثوى بالثرى من كان يحيا به الوَرى ويعمرُ صَرفَ الدَّهرِ نائلُهُ الغَمْرُ

وقد كانت البيضُ البواترُ فى الوَغَى بـواترُ فهى الآنَ من بَعده بُتْرُ(11)

---

(1) البيت لأبى تمام فى ديوانه 3/236، والكواعب جمع كاعب. وهى الجارية حين يبدو تديها للنهود، والبيض القواضب هى السيوف القواطع.

(2) فى الأصل (مفرح)، وهو خطأ، والتصويب من ديوانه.

(3) البيت فى ديوان ذى الرمة ص550، والمعرج مصدر ميمى بمعنى الوقوف.

(4) البيت لأبى منصور الثعالبى، والبلابل الأولى: جمع (بلْبل)، والثانية جمع (بلبال) وهو الهم، والثالثة: جمع (بُلبلَة) وهى قناة الإبريق انظر معاهد التنصيص 2/91، حدائق السحر ص114.

(5) نهاية ق104 فى الأصل

(6) البيت للحريرى، المقامة الثامنة والأربعون (الحرامية) ص409، وانظر معاهد التنصيص 2/93، والمثانى الأولى هى سور القرآن الكريم) والثانية هى أوتار العود.

(7) البيت فى نهاية الإيجاز للرازى ص138

(8) البيت فى نهاية الإيجاز للرازى ص138 وهو لأبى فراس الحمدانى

(9) البيت فى نهاية الإيجاز للرازى ص138

(10) العزاء الشديد من مرض أو موت أو غير ذلك، والعزاء: الصبر والتجلد، والبيت فى النهاية

(11) البيتان لأبى تمام فى ديوانه ص369

وعاشرها: أن يتفقا فى شبه الاتفاق ويختلفا صورة ومعنى ويكون الصدرُ فى حشو المصراع، كقوله:

وحادى عشر: أن يتفقا كذلك، ويكون الصدر فى آخره، كقوله:

ومضطلع بتلخيـص المعانى   ومطلع إلى تخليص عـانى(١)

والثانى عشر: أن يتفقا(٢) كذلك، ويكون الصدر فى أول الثانى كقوله:

لعمرى لقد كـان الثريا مـــكانه   فـأضحى الآن مثواه فى الثرى(٣)

المبحث الثالث: فى القلب(٤):

وهو إما فى كلمة واحدة أو أكثر، فإن كان الأول فهو مقلوب الكلّ إن كان القلب فى جميع الحروف، كقوله:

حُسامك فيه (للأحباب)(٥) فتحُ   ورمحك منه للأعداء حتف(٦)

وهو مجنح إن كان أحد الطرفين من البيت أو المصراع قلبًا للآخر كقوله:

ساق هذا الشاعر الحَيْنَ   إلى مـــن قلبـــهُ قاسى(٧)

ومنه: (لاح أنوار الندى من كفه فى كل حال)

وإن كان فى بعض الحروف فهو مقلوب البعض كقوله عليه السلام: **﴿اللهم استر عوراتنا، وآمن روعاتنا﴾**(٨) وكقوله:

قالوا أى شـــىء أحـــلى   فقلت المقلتان المقلتان

وإن كان الثانى، فإن كانت الكلمات بحيث تقرأ معكوسة فهو المستوى كقول الحريرى:

آس أرمَـــلا إذا عَـــرَى   وارع إذا المـــرء أسا(٩)

---

(١) البيت فى النهاية ص١٣٩
(٢) نهاية ق١٠٥ فى الأصل
(٣) البيت فى النهاية ص١٣٩
(٤) انظر نهاية الإيجاز للرازى ص١٤٠، ومفتاح العلوم للسكاكى ص ٢٢٨
(٥) فى الأصل (للأعداء) والتصويب من نهاية الإيجاز ص١٤٠
(٦) البيت فى حدائق السحر للوطواط ص١٠٨
(٧) البيت فى نهاية الايجاز ص١٤٠، وفى حدائق السحر ص١٠٩، وبعده بيت آخر هو:
سار حى القوم فالهمٌ   علينا جبلُ راس
(٨) الحديث أخرجه الألبانى وصححه فى صحيح الجامع
(٩) البيت فى المقامة السادسة عشرة (المغربية) للحريرى ص١١٨

ومنه التبديل:

وهو عكس الكلمات فى الترتيب كقولهم: (كلام الملوك، ملوك الكلام) وقوله[1]:

فلا مجدٌ فى الدنيا لمن قلَّ مالُهُ ولا مالَ فى الدنيـــا لمن قَـــلَّ مجدُهُ

وقوله تعالى: ﴿**تُخرجُ الحىَّ من الميت، وتُخرجُ الميتَ من الحىِّ**﴾[2]

المبحث الرابع: فى السجع[3]

وهو تكلف التقفية من غير تأدية الوزن، وأقسامه ثلاثة:

الأولى: المتوازى: وهو أن يتفق الكلمتان فى عدد الحروف وحرف الأخير كقوله تعالى: ﴿**فيها سُررٌ مرفوعة، وأكواب موضوعة**﴾[4]

والثانى: المطرّف: وهو أن يختلفا فى عدد الحروف ويختلفا فى حرف الأخير كقوله تعالى: ﴿**ولا تمنن تستكثر، ولربك فاصبر**﴾[5]

والثالث: المتوازن: هو عكس الثانى كقوله تعالى: ﴿**ونمارق مصفوفة، وزرابىّ مبثوثة**﴾[6]

المبحث الخامس: فى تضمين المزدوج[7]

وهو أن يجمع المتكلم بعد رعاية المسُجع فى أثناء القرائن بين لفظين متساوى الوزن، كقوله عليه السلام: «**المؤمنون هينون لينون**»[8] وكقولهم: (فلان رفع دعامة الحمد والمجد بإحسانه، وبرزٍ بالجدّ على أقرانه)

المبحث السادس: فى الترصيع[9]:

وهو تساوى أوزان الألفاظ واتفاق أعجازها[10] كقوله تعالى: ﴿**إن الأبرار لفى نعيم، وإن الفجار لفى جحيم**﴾[11] وكقوله تعالى: ﴿**إن إلينا إيابهم، ثم إن علينا حسابهم**﴾[12]

---

(١) نهاية ق١٠٦ فى الأصل

(٢) آل عمران أية ٢٧

(٣) نهاية الإيجاز للرازى ص١٤٢

(٤) الغاشية ايتان ١٣، ١٤

(٥) المدثر/ أية ٦

(٦) الغاشية ايتان ١٥، ١٦

(٧) نهاية الايجاز ص١٢٤

(٨) الحديث فى الجامع الصغير ٢/ ٣٢٤

(٩) نهاية الإيجاز ص١٤٤

(١٠) نهاية ق ١٠٧ فى الأصل

(١١) الانفطار الآيتان ١٣، ١٤

(١٢) الغاشية الآيتان ٢٥، ٢٦

في
الفصاحة العائدة إلى المعاني

الفصاحة العائدة إلى المعانى

وفيه مباحث:

الأول: فى المطابقة، وهى: الجمع فى الكلام بين المتضادين وهو إما حقيقيّان كقوله: «فليضحكوا قليلاً، وليبكوا كثيراً»(١) وقوله:

أما والذى أبكى وأضحك والذى أمات وأحيا والذى أمرُه الأمرُ*

وقوله تعالى: ﴿**قل اللهم مالك الملك.. الآية**﴾(٢)

وقوله تعالى: ﴿**ولكن أكثر الناس لا يعلمون، يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا**﴾(٣) وإما مجاز كقوله تعالى: ﴿**أو من كان ميتا فأحييناه**﴾(٤) وإما أحدهما حقيقة والآخر مجازًا، كقوله فى الشيب:

لـه منظر فى العين أبيضُ ناصعُ ولكنه فى القلبِ أسودُ أسفعُ

الثانى: فى المقابلة(٥):

وهى أن يجمع بين متوافقين فصاعدا، ثم يعطف عليه أضدادها، أو شبهها على الترتيب ثم إذا شرطها بشرط وجب أن يشرط ضديهما بضد ذلك الشرط، فمن مقابلة ثلاثة بثلاثة قوله:

ما أحسن الـدين والدنيا إذا اجتمعا(٦) وأقـبح الـكفر والإفـلاس بالرجـل

ومن مقابلة أربعة بأربعة، قوله تعالى: ﴿**فأمامن أعطى واتقى، وصدّق بالحسنى، فسنيسره لليسرى، وأما من بخل واستغنى، وكذب بالحسنى فسنيسره للعُسرى**﴾(٧) لما جعل التيسير مشتركا بين الإعطاء والاتقاء والتصديق، جعل ضده، وهو التعسير مشتركًا بين أضدادها وهى المنع والاستغناء والتكذيب.

الثالث: المشاكلة(٨): وهى أن تذكر الشىء بلفظ غيره لوقوعه معه كقوله:

قالوا اقْتَرِحْ شيئًا نُجِدْ لكَ طَبخَهُ قلت اطبخوا لى جُبّةً وقميصًا(٩)

(١) التوبة/ آية ٨٢ — * البيت فى المفتاح ص٢٢٥ بلا غرو

(٢) آل عمران/ آية ٢٦

(٣) الروم: آيتان ٦، ٧

(٤) الأنعام / آية ١٢٢

(٥) مفتاح العلوم للسكاكى ص٢٢٥، ونهاية الايجاز ص٢٨٦

(٦) نهاية ق١٠٨ فى الأصل

(٧) الليل: الآيات من ٥ إلى ١٠

(٨) المفتاح ص٢٢٥

(٩) البيت فى المفتاح ص٢٢٥

ومنه، قوله تعالى : ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾[1]

وقوله: ﴿ومكروا ومكر الله﴾[2] وقوله تعالى: ﴿تعلم ما فى نفسى، ولا أعلم ما فى نفسك﴾[3]

الرابع فى المزاوجة[4]: وهى أن يجمع بين معنيين فى الشرط والجزاء كقوله:

إذا ما نهى الناهى فلجّ بى الهوى   أصاخت إلى الواشى فلجّ بها الهجر[5]

الخامس: فى التكميل:

وهو أن يأتى فى شىء من الفنون بكلام فيراه ناقصا لكونه مدخولًا بعيب من جهة دلالة مفهومة، فيكمله بجملة ترفع عنه النقص كقوله:

حليم، إذا ما الحلمُ زيَّن أهلهُ   مع الحلمِ فى عينِ العدوِّ مهيبُ

فإن مجرد وصف الممدوح بالحلم غير واف بالغرض، إذ ربما يطمع فيه العدو فكمله بالمصراع الأخير.

السادس: فى الاعتراض، ويسمى بالحشو[6] وهو أن يدرج فى الكلام ما يتم به المقصود دونه كقوله تعالى: ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم، وإنه لقسم لو تعلمون عظيم، إنه لقرآن كريم﴾[7]:

السابع: فى التذييل[8]:

وهو أن يأتى بعد تمام الكلام بمشتمل على معناه لإفادة التأكيد كقوله تعالى: ﴿ذلك جزيناهم بما كفروا، وهل نجازى إلا الكفور﴾[9] ومنه، قوله تعالى: ﴿وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد، أفئن مِتّ فهم الخالدون، كل نفس ذائقة الموت﴾[10]

ومنه قوله:

لم يبق جودك لى شيئًا أؤثلهُ   تركتنى أصحبُ الدنيا بلا أمَلِ

---

(1) البقرة/ آية ١٩٤   (2) آل عمران / ٥٤

(3) المائدة/ آية ١١٦   (4) المفتاح للسكاكى ص٢٢٥، والنهاية للرازى ص٢٨٦

(5) البيت للبحترى فى ديوانه ١/ ٢١٧ وهو فى المفتاح ص٢٢٥

(6) المفتاح ص٢٢٧   (7) الواقعة/ الآيات ٧٥، ٧٦، ٧٧

(8) انظر التبيان للطيبى بتحقيقى قسم البديع، ط المكتبة التجارية، وانظر الإيضاح بشرح د/ محمد عبدالمنعم خفاجى ص٣٠٧

(9) سبأ آية ١٧   (10) الأنبياء / ٣٤

ومنه قوله:

تزورُ فتًى يعطى على الحمدِ مالَهُ ... ومـــن يُعطِ أثمان المكارم يُحمَدِ

الثامن: فى الالتفات(١):

وهو العدول عن الغيبة إلى الخطاب أو بالعكس كقوله: ﴿مالك يوم الدين، إياك نعبد﴾(٢) وكقوله تعالى: ﴿حتى إذا كنتم فى الفلك، وجرين بهم﴾(٣)

التاسع: فى الاقتباس:

وهو أن يدرج كلمة أو آية من القرآن فى الكلام تزيينا لنظامه، كما قيل: (يا قوم اصبروا عن المحرمات، وصابروا على المفترضات، ورابطوا بالمراقبات، واتقوا الله فى الخلوات).

العاشر: فى التمليح(٤)

وهو أن يشار فى الكلام إلى مثل سائر أو شعر نادر كقوله:

المستغيثُ بعمرو عند كُربَتِهِ ... كالمستغيث من الرمضاء بالنّار(٥)

الحادى عشر: فى التسهيم(٦)

وهو أن يكون صدرُ البيت أو شطره مقتضيا لعجزه ودالا عليه كقوله:

أحلّت دمى من غير جُرم وحرمت ... بلا سبب يـــوم اللقاء سلامى

فليس الـذى حَلّلَتـــه بمحـــلَلٍ ... وليس الــــذى حَرّمْتِهِ بحرامِ

الثانى عشر: إرسال المثلين(٧):

وهو أن يجمع بين المثلين كقوله:

---

(١) المفتاح ص٢٢٧ فى المحسنات وقد أشار إلى بحثه له فى علم المعانى، وانظر نهاية الإيجاز للرازى ص٢٨٧، وقد اختصر الطيبى الكلام هنا فى الالتفات اختصارا مخلاً بعكس صنيعه فيه فى كتابه التبيان حيث أولاه عناية فائقة

(٢) سورة الفاتحة/ الآيتان ٤، ٥

(٣) يونس: ٢٢

(٤) انظر نهاية الإيجاز ص٢٨٨، وفيه (التلميح) وأشار المحقق إلى أنه التمليح فى ثلاث نسخ وهو ما رجحناه هنا

(٥) معاهد التنصيص ٢/١٩١، ومجمع الأمثال ٢/١٤٩، وفى البيت إشارة إلى حديث كليب التغلبى، حيث استغاث بعمرو بن الحارث بعد ما طعنه جساس البكرى برمحه، فأجهز عليه عمرو فقتله، فقيل «المستجير بعمرو عند كربته.. الخ» ملخصاً من مختصر السعد (٤/٩٢٨) شروح التلخيص

(٦) انظر الإيضاح بشرح د/ خفاجى ص٢٩٢ وقد سماه بالإرصاد

(٧) نهاية الإيجاز ص٢٨٩٩

ألا كلّ شيء ما خلا الله باطلُ وكلُّ نعيمٍ لا محالة زائلُ(1)

الثالث عشر: فى اللفّ والنشر(2)

وهو أن تلف شيئين فصاعدًا بالذكر ثم تتبعها بالمتعلقات بها جملة اعتمادًا على السامع بأنه يرد إلى كل واحد ماله، لقوله تعالى: ﴿**ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله**﴾(3)، ومنه قوله:

فِعْلُ المُدامِ(4) ولونُها ومَذَاقُها فــى مُقْلَتــيهِ وَوَجْنَتَيـهِ وريقهِ

الرابع عشر: فى التعديد(5)

وهو إيقاع الأعداد من الأسماء المفردة فى النظم والنثر على مساق واحد فإن روعى فيه ازدواجُ، أو تجنيس أو مطابقة أو مقابلة حسن جدًا كقوله فى النَّثْرِ: (فلان إليه الحلّ والعقد، والقبول والردُّ، والأمرُ والنّهيُ، والإثباتُ والنفيُ)

وفى النظم كقوله:

الخيل والليل والبيداء تعرِفُنى والطَعْنُ والضَّربُ والقِرطاسُ والقَلَمُ(6)

الخامس عشر: فى تنسيق الصفات:(7)

كقوله تعالى: ﴿**هو الله الذى لا إله إلا هو، الملك القدوسُ**. . إلى آخرها(8)

السادس عشر: فى الإيهام، ويسمى التورية، والتوجيه(9)

وهو أن يكون كلفظ (له) معنيان قريب وبعيد، فتذكر موهما إرادة القريب وأنت تريد البعيد، وهو إما مجرد كلفظ الغزالة فى قوله:

أو الغزالةُ من طولِ المدى خَرُفَتْ عما يُفرقُ بين الجديِ والحَمَلِ

أو مرشح بما قبله كلفظ الجدى والحمل فإن الإيهام فيها بسبب الغزال أو

(1) البيت للبيد بن ربيعة العامرى فى ديوانه ص256
(2) نهاية الإيجاز ص289
(3) القصص/ 73
(4) نهاية ق111 فى الأصل
(5) نهاية الإيجاز ص290
(6) البيت للمتنبى فى ديوانه 2/ 259
(7) نهاية الإيجاز 291
(8) تمام الاية: ﴿السلام المؤمن المهيمنُ العزيزُ الجبار المتكبرُ، سبحان الله عما يشركون﴾ الحشر / 23
(9) نهاية الإيجاز ص291

مرشح بما بعده كقول: على (رضى الله عنه) "كان ممن يحرك الشمال باليمين" فالإيهامُ كقوله تعالى: ﴿الرحمنُ على العرشِ استوى﴾(١)

السابع عشر: فى مراعاة النظير(٢):

وهى جمع الأمور المتناسبة كقول على (كرم الله وجهه): «الحمد لله غير مقنوط من رحمته، ولا مخلو من نعمته، ولا ميؤوسٍ من مغفرته».

الثامن عشر: فى الموجَّه(٣)، ويسمى الاستتباع أيضًا:

وهو أن يمدح بشئ (يقتضى المدح بشىء آخر)(٤) كقول المتنبى:

نَهَبْتَ من الأعمارِ ما لو حَوَيتهُ ... لهُنئت الدُّنيا بأنك خالدُ(٥)

فالمصراع الأول مدح بالشجاعة، والثانى بعلُوِّ القَدْر.

التاسع عشر: فى التوجيه، ويسمى المحتمل للضدين(٦)

وهو أن يكون الكلام محتملاً للمدح والذَّمِّ على السواء، كقولك للأعور (ليت عينيه سواء)(٧).

العشرون: فى المدح بما يشبه الذم(٨) كقوله:

هو البدرُ، إلا أنه البحرُ زاخرا ... سوى أنه الضرغامُ، لكنه الوبلُ(٩)

ومنه:

ولا عيبَ فيهم غيرَ أن سيوفهَم ... بـهن فلول من قراع الكتائب(١٠)

---

(١) طه/ آية ٥ ولا نوافق الطيبى على جعل الآية من قبيل الإيهام، بل هى على الحقيقة على مذهب أهل السنة وهو يلتزمه، فكان يلزم حملها على الحقيقة على المذهب الحقّ، فنثبت له سبحانه استواء يليق بجلاله مع اعتقاد تنزهه عن مشابهة الحوادث، «ليس كمثله شئ وهو السميع البصير».

(٢) نهاية الإيجاز ص٢٩١

(٣) نهاية الايجاز ص٢٩٢

(٤) سقطت من الأصل والاضافة من نهاية الايجاز ص٢٩٢

(٥) البيت فى ديوانه ١/ ١٧٢

(٦) نهاية الايجاز ص٢٩٢

(٧) عجز بيت لبشار بن برد، وصدره (خاط لى عمرو قباء) ليت عينيه سواء
نهاية الايجاز ص٢٩٢ حدائق السحر ص١٣٣

(٨) نهاية الإيجاز ص٢٩٣

(٩) البيت للبديع الهمذانى يمدح خلف بن أحمد الصفار أمير سجستان، انظر نهاية الإيجاز ص٢٩٧، معاهد التنصيص ٢/ ٣٢ حدائق السحر ص١٣٣ والبيت فى المفتاح ص٢٢٦

(١٠) البيت للنابغة الذّبيانى وهو فى عقود الجمان للسيوطى ٢/ ١٠٨

أفادَ تأكيد المدح.

الحادى والعشرون: فى تجاهل العارف(1)

كقوله تعالى: ﴿وإنا أو اياكم لعلى هدى أو في ضلالٍ مبين﴾(2)

وكقوله:

أريقك أم ماءُ الغَمامة أم خمرُ(3)

الثانى والعشرون: فى السؤال والجواب(4) كقوله:

قَد قُلتُ هَجَرتينى(5)،فماذا العلّة؟ صدت، وتمايلت، وقالت:قلة(6)

الثالث والعشرون: فى الإغراق فى الصفة(7) كقوله:

كَفَى بِجِسمى نحُولا أننى رجل لولا مخاطبتى إياك لم ترنى(8)

الرابع والعشرون: فى الجمع:

وهو إدخال شيئين فصاعدا فى شىء واحد كقوله تعالى: ﴿المالُ والبنون زينة الحياةِ الدنيا﴾(9)

وكقوله:

إن الشبابَ والفراغَ والجدة مفسدة للمرء أى مفسدة *

وكقوله:

فأحوالى وصدغك والليـــالى ظـــلام فى ظـــلام فى ظلام(10)

الخامس والعشرون: فى التفريق:

---

(1) نهاية الإيجاز ص293

(2) سبأ 24 وسقط من الأصل (ضلال)

(3) هذا صدر بيت للمتنبى فى ديوانه 2/ 132 وتمامه: بفىّ برود، وهو فى كبدى جَمرُ

(4) نهاية الإيجاز ص294

(5) نهاية ق113 فى الأصل

(6) البيت فى نهاية الإيجاز ص294 منسوباً إلى الباخرزى أبى الطيب على بن حسن مؤلف «دمية القصر» ت467هـ

(7) نهاية الإيجاز ص294

(8) للمتنبى فى ديوانه 2/ 402

(9) الكهف آية 46

(*) البيت لأبى العتاهية.

(10) البيت فى نهاية الايجاز ص294، وفى حدائق السحر للوطواط ص178

وهو أن تعمد إلى اثنين من نوع فتوقع بينهما تباينا، كقوله:

ما نوالُ الغمامِ يــــومَ الربيعِ   كنــــوالِ الأميرِ يومَ سخاءِ
فنوال الأمــير بــدرةُ عــينٍ   ونــــوالُ الغمام قطرةُ ماء[1]

السادس والعشرون: فى التقسيم

وهو أن يذكر شيئاً ذا جزأين فصاعدا أو أكثر ثم يضيف إلى كلٍّ واحدٍ منهما ما يليق به، كقوله:

أديبان من بلخ لا يأكـــلان   إذا صحبـــا المرء، غير الكبـــد
فهذا طويلٌ كظلٍّ القنــــاةِ   وهــذا قصيرٌ كظــل الـوتِد[2]

السابع والعشرون: فى الجمع مع التفريق[3]

وهو إدخال شيئين فى معنى واحد ثم يفرق بين جهتى الإدخال، كقوله:[4]

فوجهك كالنارِ فى ضوئها   وقلبى كالنار فى حرها[5]

فجمع الوجه والقلب فى التشبيه بالنار ثم فرَّق بين جهتى التشبيه فإن الأول فى اللمعان، والثانى فى الحرّ.

الثامن والعشرون: فى الجمع مع التقسيم[6]:

وهو أن تجمع أموراً كثيرة تحت حكم ثم تقسّم أو تقسّم ثم تجمع

مثال الأول:

الدهـــر معتـــذرٌ، والســيــفُ منتظرٌ   وأرْضُـهُمْ لَكَ مُصْطـــــافٌ ومُرْتَبَعُ
للسبىِّ مانَكَحُـوا، والقتلِ ما وَلَـــدُوا   والنهـْــبِ ما جمعوا، والنـار مازرعوا[7]

(١) البدرة كيس الدراهم، والعين: النقد، والبيتان للوطواط فى حدائق السحر ص١٧٨

(٢) الظاهر أن أكل الكبد هنا كناية عن الغيبة، والبيتان قد نسبهما الوطواط إلى «أديب ترك» ص١٧٩

(٣) نهاية الإيجاز ص٢٩٥

(٤) نهاية ق ١١٤ فى الأصل

(٥) البيت للوطواط ص١٧٩ حدائق السحر

(٦) انظر نهاية الايجاز ص٢٩٦

(٧) البيت للمتنبى فى ديوانه ١/٣٧٧، ونهاية الإيجاز ص٢٩٦، وحدائق السحر ص١٨٠

فإنه جمع فى البيت الأول أرض العدو بما فيها فى كونها خالصة للمدوح ثم قسم فى الثانى، ومثال الثانى:

قومٌ إذا حاربوا ضرُّوا عَــــدُوَّهُمُ أو حـــــاولوا النَّفْعَ فى أشياعِهِم نَفَعوا
سجيَّةٌ تلك فيهم، غيرُ مُحْـــدَثَةٍ إن الخـــلائق، فـــاعلم شــرُّها البدعُ[1]

فإنه قسم فى البيت الأول ثم جمع فى الثانى فقال: سجية تلك.[2]

والتاسع والعشرون: فى المتزلزل[3]

وهو أن يكون فى الكلام لفظة لو غير إعرابها لانتقل المعنى إلى ضده، (مثل قولك)[4]((ولدّك الله يا عيسى)[5] فإنه حق ولو خففَ يكون كُفراً.

الثلاثون: فى التعجب[6] كقوله:

أيا شمعاً، يُضىءُ بلا انطفــاءِ[7] ويا بدراً، يلـــوح بلا محـــاق
فأنت البدر، ما معنى انتقاصـى وأنت الشمع،ما سبب احتراقى[8]؟

الحادى والثلاثون فى حسن التعليل[9]

وهو أن يُذكر وصفان: أحدهما علّة الآخر، والغرض ذكرهما معاً، كقوله:

وإن غادر الغدران فى صحن وجنتى فلا غرو منه لم يزل كان غادراً[10]

الثانى والثلاثون: فى المذهب الكلامى[11]

وهو أن تورد حجة مع الحكم رداً لمنكره على طريقة المتكلمين كقوله:

«لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا»[12]

---

(١) البيتان لحسان بن ثابت فى ديوانه ص٢٤٨
(٢) فى الأصل (منك) وهو خطأ (٣) انظر نهاية الايجاز ص٢٩٧
(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل وقدرناه
(٥) فى الهامش (بتشديد اللام) أى فى ولدك وقد مثل الرازى لهذا النوع بقوله: (ولد الله عيسى من العذراء البتول) وتمَثيل الرازىَ ألطف
(٦) نهاية الايجاز ص٢٩٧ (٧) نهاية ق ١١٥ فى الأصل
(٨) نسب الوطواط البيتين إلى (أديب ترك) انظر حدائق السحر ص١٨٩، وفى الأصل اختراقى، والصواب ما ذكرناه.
(٩) نهاية الايجاز ص٢٩٧
(١٠) نسب الوطواط البيت إلي الزمخشرى. حدائق السحر ص١٨٩ وروايته مخالفة لرواية الطيبي، ولفظه عنده:
فإن غادر الغُدرانَ فى صحنِ وجنتى فَلا غرو لم يَزَل وابلا يهمى
(١١) انظر التبيان للطيبى بتحقيقى ط المكتبة التجارية، وانظر الإيضاح بشرح د/ خفاجى ص٥١٦
(١٢) الأنبياء/ آية ٢٢

الثالث والثلاثون: فى التكرار(١)

وهو إعادة اللفظ لتقرير معناه، كقوله تعالى: ﴿الحاقةُ، ما الحاقةُ﴾(٢) ﴿كلاسوف تعلمون، ثم كلا سوف تعلمون﴾(٣) للتهديد، وكقوله:

لسانى لسرى كَتومٌ كتومُ ودمعى لحبى نمومٌ نمومُ

ومن التكرار، قوله تعالى: ﴿فبأى آلاء ربكما تكذبان﴾(٤)

فى سورة (الرحمـٰن).

الرابع والثلاثون: تأكيد الذمّ بما يشبه المدح:

كقولهم (فلان لا خيرَ فيه، إلا أنه يسىء إلى من أحسن إليه) وكقولك (فلان فاسق، إلا أنه جاهل)

الخامس والثلاثون: فى حسن الابتداء(٥)

وهو أن يكون مطلع القصيدة(٦) فى عذوبة لفظه، وسهولة سبكه صحيح المعانى، متناسب القسمة، كقوله:

خليلىّ مُرا بى على أم جُندب نقض لُبانات الفؤاد المُعَذَّب

السادس والثلاثون: فى حسن التخلص(٧)

وهو أن يمزج الشاعر آخر ما يقدمه بأول المدح، كقول أبى نواس:

وإذا جلست إلى المدام وشربها اجعل حديثك كلَّه في الكاسِ

فإذا نزعت عن الغواية فليكـن لله ذاك النـــزع لا للنـــاسِ

وإذا أردت مديح قوم لم تمــن من مدحهـــم فامدح بني العباسِ

السابع والثلاثون: فى حسن الخاتمة:

(١) انظر الإيضاح ص٣٠٤، والتبيان للطيبى بتحقيقى فى التحسين الراجع إلى اللفظ والمعنى، والمثل السائر لابن الأثير ٣/٣ ط الرفاعى

(٢) الحاقة ١: ٢ (٣) التكاثر/ الآيتان ٣، ٤

(٤) الرحمن فى مواضع عديدة

(٥) انظر الإيضاح ص٥٩١، والتبيان بتحقيقى، فى حسن ملاءمة الكلام

(٦) نهاية ق ١١٦ فى الأصل

(٧) انظر الإيضاح ص ٥٩٦ والتبيان بتحقيقى فى حسن ملاءمة الكلام.

يجب على البليغ أن يختم كلامه بأحسن خاتمة، لأنها آخر ما يبقي فى الأسماع، وربما حفظت من بين سائر كلامه، فينبغى أن يجتهد فى قوتها وجزالتها وعذوبتها، كقول المتنبى:

قد شرّف اللهُ أرضاً أنت ساكنهُا وشرّفَ النّاسَ إذ سواك إنساناً

وكقوله:

بقيت بقاءَ الدَّهرِ ياكهف أهلهِ فهذا دُعاءٌ للبريَةِ شاملُ

وكقول أبى الطيب:

لا زلتَ تضربُ من عاداك عن عرضٍ بعاجلِ النصرِ فى مستأخرِ الأجَلِ

وهذا آخر ما ضمنا به كلامنا(*) والحمدُ لله رب العالمين

والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمد وآله أجمعين(**)

(*) نهاية ق ١١٧ فى الأصل

(**) فى آخر النسخة (وقع الفراغ من تحرير هذه يوم الاثنين من غرة شعبان المعظم لسنة ثمان وثلاثين والف من هجرة من له العز والشرف حرره الفقير الحقير ابن قيم الملازم البلغرادى).

قلت (ابن قيم) : هكذا تقريباً، حسبما يبدو من خط الناسخ، والله تعالى أعلم. أسأله أن يغفر لنا الزلات والسيئات، وأن يأجرنا على الإحسان والحسنات، وأن يضاعف لنا المثوبة، وأن يتقبل منا أعمالنا، ويجعلها خالصة لوجهه الكريم آمين

وقد فرغت من تحريره فى غرة جمادي الثانية لعام ألف وأربعمائة واربعة عشر من هجرة المصطفى صلى الله عليه. (المحقّق).

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الجزء الأول لشرح الطيبى

(*) تم حذف جميع فهارس الكتاب ماعدا فهرس الموضوعات وقد سبق تحقيقنا للكتاب مع عمل فهارس شاملة للمصادر والآيات والأحاديث والأمثال والأقوال والشواهد الشعرية، وغير ذلك.

شرح الطيبي

على مشكاة المصابيح

المسمّى بالكاشف عن حقائق السُّنن

مُصدّراً بمقدّمة للمُحقّق في علوم الحديث ومُصطلحه

للإمام الكبير :

شرف الدين الحُسين بن عبد الله بن محمّد الطيبي

توفي ٧٤٣ هـ.

المجلّد الأوّل

إعداد : مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار الباز

تحقيق ودراسة

د. عبد الحميد هنداوي

مكتبة نزار مصطفى الباز

مكة المكرمة - الرياض

○ الطبعة الأولى ○

□ ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م □

المملكة العربية السعودية

مكة المكرمة : الشامية ـ المكتبة ت ٥٧٤٥٠٤٤/٥٧٤٩٠٢٢
مستودع : ٥٣٧٢٣٧٤ ص.ب : ٣٠١٩

الرياض ـ شارع السويدي العام المتقاطع مع شارع
كعب بن زهير ـ خلف أسواق الراجحي ص.ب : ٦٦٩٣
مكتبة : ٤٢١٠٣٥٢ مستودع : ٢٤٢١٩١١ الرمز البريدي : ١١٥٨٦